جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

منظمات المجتمع المدني
ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين

إعداد
قدري فضل كسبه

اشراف
د. نايف أبو خلف

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2013م

منظمات المجتمع المدني
ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين

إعداد

قدري فضل كسبه

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2013/11/6م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من تجرع الكاس فارغاً ليسقني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير أبي

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الأصالة وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة.

إلى من كانوا سنداً وعوناً لي بكل خطوة من خطوات حياتي، إلى من وقفوا معي بكل تفاصيل مسيرتي أخوتي.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة، والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي أصدقائي وزملائي.

إلى من هم أكرم منا جميعاً إلى الذين ضحوا بدمائهم في سبيل تحرير فلسطين إلى الشهداء الأبرار.

إلى عمالقة النضال الفلسطيني، إلى نياشين الكرامة، إلى الهامات العالية في جبين الأمة العربية أسرانا البواسل.

الشكر والتقدير

بعد حمد الله وشكره اتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل البحثي وأخص بالذكر الدكتور نايف أبو خلف، الذي لم يبخل علي بالنصح والإرشاد فله كل الشكر والتقدير، وإلى المؤسسات والجمعيات الأهلية والأشخاص الذين قدموا لي المعلومات لإثراء الدراسة، وأتقدم بالشكر أيضاً إلى عائلتي أمي وأبي وأخوتي وأصدقائي، الذين كانوا لي عوناً وسنداً في إتمام هذا العمل، وإلى الأخ والصديق رامي الوزير.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

منظمات المجتمع المدني
ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كلها، أو أي جزء منها لم يقدّم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ط
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
1.1	المقدمة	2
2.1	مشكلة الدراسة	4
3.1	فرضية الدراسة	4
4.1	أسئلة الدراسة	4
5.1	أهمية الدراسة	5
6.1	أهداف الدراسة	6
7.1	حدود الدراسة	6
8.1	المنهجية المتبعة	6
9.1	فصول الدراسة	7
10.1	الدراسات السابقة	7
	الفصل الثاني: منظمات المجتمع المدني والمواطنة (الإطار النظري)	**11**
1.2	مقدمة	12
2.2	ماهية المجتمع المدني	13
3.2	تطور مفهوم المجتمع المدني والظروف التي مر بها	14
1.3.2	مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي	16
2.3.2	مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث	17
3.3.2	مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر	19
4.3.2	إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر	20
5.3.2	خصائص المجتمع المدني	24
6.3.2	مفهوم منظمات المجتمع المدني	25

الرقم	الموضوع	الصفحة
7.3.2	منظمات المجتمع المدني في العالم العربي	29
8.3.2	تمكين منظمات المجتمع المدني	31
4.2	مفهوم المواطنة – التطور التاريخي	32
1.4.2	تعريف مفهوم المواطنة	34
2.4.2	جوانب المواطنة ومقوماتها	37
3.4.2	الحقوق والواجبات المترتبة على مفهوم المواطنة	38
4.4.2	شروط المواطنة	39
5.4.2	القيم التي تقوم عليها المواطنة	40
6.4.2	المبادئ التي تقوم عليها المواطنة	42
	الفصل الثالث: منظمات المجتمع الفلسطيني – التطور والأنواع والخصائص والبيئة الناظمة	**43**
1.3	المقدمة	44
2.3	مراحل تطور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني	45
1.2.3	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قبل النكسة الفلسطينية (1917- 1967)	45
2.2.3	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي حتى اتفاقية أوسلو (1967- 1993)	48
3.2.3	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ما بعد أسلو عام 1993	50
3.3	أنواع وخصائص منظمات المجتمع المدني الفلسطيني	54
1.3.3	أنواع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني	54
1.1.3.3	الأحزاب والتنظيمات السياسية	54
2.1.3.3	المنظمات الأهلية	57
2.3.3	خصائص وسمات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني:	61
4.3	البيئة الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني	62
1.4.3	الإطار القانوني الناظم لتشكيل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني	62
1.1.4.3	الحق في تشكيل منظمات المجتمع المدني وفق المعايير الدولية	63
2.1.4.3	الحق في تشكيل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وفق المعايير القانونية في الأراضي الفلسطينية	64

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.4.3	البيئة العامة لعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والعوامل المؤثرة فيها	67
3.4.3	العوامل المؤثرة في طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.	68
1.3.4.3	العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية	68
2.3.4.3	تمويل منظمات المجتمع المدني	75
	الفصل الرابع: منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة	**78**
1.4	مقدمة	79
2.4	دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين	80
3.4	الأنشطة والبرامج التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وأثرها في تعزيز مفهوم المواطنة.	81
4.4	العوامل المؤثرة بالأنشطة والبرامج التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.	102
5.4	المعيقات والصعوبات أمام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لأداء دورها في تعزيز مفهوم المواطنة	105
6.4	كيفية النهوض بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني لأداء دورها في تعزيز مفهوم المواطنة	113
	النتائج والتوصيات	**116**
	قائمة المصادر والمراجع	**121**
	Abstract	**b**

منظمات المجتمع المدني

ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين

إعداد

قدري فضل كسبه

اشراف

د. نايف أبو خلف

الملخص

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وإبراز دورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، وذلك من أجل التعرف إلى الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في سبيل تعزيز هذا المفهوم، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بدراسة جذور ونشأة المجتمع المدني، من خلال دراسة مسيرته التاريخية، والمراحل التي مر بها، وأهم التفاعلات الفكرية التي أثرت فيه وساهمت في بلورته، واستعراض أهم النظريات التي ساهمت في تأطير المجتمع المدني، والبحث في مفهوم المواطنة، من خلال دراسة أهم المنطلقات الفكرية التي قام عليها، وتفسير مفهوم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ونشأتها في فلسطين، والأدوار المختلفة التي قامت بها في سبيل تعزيز مفهوم المواطنة.

على الرغم من القصور الواضح في بعض الجوانب التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني إلا أنها لعبت أدواراً هامة في غرس قيم المواطنة في المجتمع، علماً بأنها مرت بمراحل متعددة أثرت في طبيعة عملها، فقد اختلف دور هذه المنظمات وفقاً لمعطيات مرحلية، حيث ساهمت هذه المنظمات في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، والحفاظ على المنظومة المجتمعية، من خلال تقديم الخدمات المختلفة للشعب الفلسطيني، إذ مرت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بحالة استثنائية ومغايرة عن بقية المنظمات في الدول الأخرى، وخاصة في ظل وجود الاحتلال الذي يمر به شعبنا الفلسطيني، وسياسته القائمة على تغريب المواطن الفلسطيني عن أرضه وقضاياه وتهميشه ثقافياً واجتماعيا؛ الأمر الذي أدى إلى وجود منظمات المجتمع المدني قبل وجود السلطة السياسية والدولة كحالة تحرر وطني في وجه هذه

السياسة الإحتلالية، ورداً على محاولة طمس الشخصية الفلسطينية، وإزاء هذا الوضع الاستثنائي كان لا بد لها من التكيف مع متطلبات هذا الوضع من خلال مجموعة من الوسائل التي تتناسب مع كل مرحلة، وفي مراحل معينة وفاصلة في التاريخ الفلسطيني أصبحت منظمات المجتمع المدني المختلفة ركيزة مهمة من ركائز العمل النضالي منذ الانتداب البريطاني حتى الاحتلال الإسرائيلي، فكان لها الدور الأكبر سواء كان على المستوى الوطني أو السياسي، وفي فترات لاحقة لعبت دوراً كبيراً في الجانب التنموي في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع قدوم السلطة الوطنية كحقل سياسي أصبح لهذه المرحلة معطيات جديدة فرضت نفسها على طبيعة عملها، فظهرت العديد من المنظمات التي ساهمت في تعزيز الثقافة المدنية بما يتناسب مع التغيرات العالمية التي كان لها انعكاساتها على المجتمع الفلسطيني، والدعوة العالمية من أجل نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المنظمات العاملة في فلسطين، واتخذت من قضايا تعزيز حقوق الإنسان أحد أهم أهدافها، إضافة إلى ظهور إشكاليات واضحة في طبيعة العلاقة بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعد قضية تمويل هذه المنظمات من أهم المشكلات التي أثرت في أجندتها وأهدافها ورؤيتها، وأصبح التمويل أداة ضغط على هذه المنظمات في سبيل التحكم بمسارها بما يتناسب مع أهداف الممولين، فضلاً عن وجود العديد من الصعوبات المؤسساتية في عمل هذه المنظمات.

أما فيما يتعلق بالمنهج فقد اتبع الباحث من خلال دراسته المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على أساس وصف الحالة والقيام بتحليل عناصرها من خلال استعراض جوانبها المختلفة، إضافة إلى المقابلات الشخصية التي أضافت على الدراسة بعداً علمياً وواقعياً.

وقد توصلت الدراسة بأن منظمات المجتمع المدني لعبت دوراً في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين إلا أن هذا الدور لم يرتق إلى المستوى المطلوب؛ بسبب العديد من المعيقات وجوانب القصور في عملها من أهمها: عدم مقدرتها من وضع إستراتيجية وطنية شاملة لما تقوم به من أنشطة وبرامج, وتعبر عن حاجات المجتمع الفعلية, إضافة إلى غياب عنصر الاستدامة والاستمرارية في عملها, وتعتبر قضية التمويل وخاصة المشروط من أهم المعيقات أمامها في

سبيل تعزيز مفهوم المواطنة, وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمهـــا: علـــى منظمات المجتمع المدني الفلسطيني البحث عن مصادر تمويل ذاتية في تمويل أنشـــطتها حتـــى لاتقع فريسة التمويل المشروط, وأن تقوم بوضع أستراتيجية وطنية شاملة نابعة من خصوصـــية الشعب الفلسطيني وتعبر عن قضاياه الوطنية, وتعالج مشاكله الفعلية.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 المقدمة

أصبح العمل الأهلي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني على اختلاف تخصصاتها من أهم الوسائل المستخدمة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، ولم تعد الحكومات وحدها قادرة على تلبية كافة إحتياجات أفرادها مع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية، وبروز مفاهيم جديدة في ما يتعلق بحقوق الإنسان، والمشاركة المجتمعية والسياسية، والثقافة المدنية وزيادة دور الفرد، فكان لابد من وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية احتياجات الأفراد والوصول إلى المجتمع الديمقراطي، وتقوم منظمات المجتمع المدني بدور مهم وفعال في تنمية المجتمع، وخاصة أن نشأتها نابعة من احتياج فعلي لها، وفي العقدين الأخيرين برز الاهتمام بها بشكل جلي، نتيجة التطورات التكنولوجيا والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم، وزيادة الاهتمام بمفاهيم حقوق الإنسان، والمفاهيم التنموية التي تسعى إلى تكريس دور الإنسان وإعطاءه دوراً بارزاً في المساهمة في بناء المجتمع.

لقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني في فلسطين خصوصية وحالة استثنائية؛ الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات التي تستحق الوقوف والتمحص، " فتشير كافة الأدبيات المتوفرة إلى تمتع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بخاصية فريدة من نوعها ناشئة عن تطورها التاريخي بشكل مخالف لتطور المجتمعات المدنية في الدول الأخرى بطريقة تتناقض مع المفهوم النظري للمجتمع المدني نفسه، ففي حين نشأت معظم منظمات المجتمع المدني وتطورت ضمن إطار الدولة، يشير الكثير من الكتاب والباحثين إلى حقيقة نشوء منظمات المجتمع الفلسطيني في ظل غياب الدولة، وغياب الإستقلال الوطني، والسيادة على الأراضي والمواطنة"[1] وكما ويمتاز

[1] عثامنة، جمال، وآخرون، **دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، مكتب ممثل الإتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، آيار 2011م، ص20.

المجتمع الفلسطيني بتعدد المنظمات الأهلية العاملة فيه وبتنوع عمل هذه المنظمات، فمنها ما يقوم بتقديم الخدمات وأخرى تقوم بالدراسات والبحوث وقسم آخر يقوم بالتوعية والتعبئة المجتمعية"[1]

وتعود بدايات العمل الأهلي في فلسطين إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث شهد تشكل العديد من الجمعيات والمؤسسات التي تقدم الخدمات والعمل الخيري، هذا الوعي المؤسساتي رافقه وضع سياسي وإقتصادي صعب ميز الحالة الفلسطينية، خاصة مع بدء المخططات الاستعمارية الصهيونية، وما تبعها من أضرار لاحقة على المجتمع الفلسطيني حرمتهم أهم مقوم إقتصادي بمصادرة أراضيهم، ضمن هذا الوضع تشكلت أنساق مجتمعية وجدت نفسها أمام متطلبات عمل جديد، هي المقاومة والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، فكان هناك العمل الوطني إلى جانب الخدمات الأخرى، الإقتصادية، الإجتماعية، والتربوية للمجتمع الفلسطيني، فقامت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بدور مهم على صعيد الحفاظ على المقومات المجتمعية للشعب الفلسطيني.[2]

لقد شهدت الفترة ما بعد عقد إتفاقية (أوسلو) وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية (كفاعل سياسي) تطوراً كبيراً في عمل منظمات المجتمع المدني، من حيث تخصصاتها وزيادة أعدادها وبشكل لافت وذلك بما يتناسب مع معطيات المرحلة، علماً أن دور تلك المنظمات أصبح يأخذ مضامين جديدة تقوم على أساس تعزيز القيم والثقافة المدنية بعدما كان دورها مقتصراً على تقديم الخدمات الإغاثية والخدماتية للشعب الفلسطيني، لعل هذا الاختلاف ساهم أيضاً في إضافة بعد آخر على طبيعة عمل هذه المنظمات، ويوجد العديد من المنظمات العاملة في مجالات عدة منها الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية، وبما يخص حقوق الإنسان "يمكن لنا تقسيمها على النحو الآتي: منظمات عاملة في مجال زيادة وعي المواطن عن حقوقه من خلال تشكيل قوى

---

[1] كمال، زهيرة، **النوع الاجتماعي والمواطنة- دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية**، سلسة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (27)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 1999، ص 7.

[2] القاروط، رائد، **أثر المعوقات الذاتية والبيئية على دور ورؤية المنظمات الأهلية العاملة في حقوق الإنسان في الضفة الغربية والقدس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2003، ص25.

شعبية ضاغطة على متخذي القرار، ومنظمات عاملة في مجال الرفاه الإجتماعي، ومنظمات عاملة في مجال رعاية المصالح المهنية للمنتسبين إليها، ومنظمات أهلية عاملة في مجال المصالح الإقتصادية لأعضائها، ومنظمات أهلية عاملة في المجال السياسي والتعاوني، وكذلك في مجال إحياء الروح المدنية وتعميق مفهوم الديمقراطية.[1]

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز مفهوم المواطنة ومدى أنعكاسات عملها على الفرد بما يخدم تعزيز التنمية السياسية، خاصة بأن عمل هذه المنظمات مر ومازال يمر بالعديد من الظروف الإستثنائية التي تختلف عن باقي المجتمعات المتمثلة بظروف نشأتها وتطورها حيث أنها تكونت في ظل وجود الإحتلال وغياب الدولة.

3.1 فرضية الدراسة

يفترض الباحث أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تلعب دوراً هاماً في تعزيز مفهوم المواطنة وما يترتب عليه من قيم المشاركة والإنتماء، وذلك من خلال ما تقدمه من أنشطة وفعاليات تخدم المجتمع, ويمكن تطوير هذا الدور بما يخدم الفرد والمجتمع.

4.1 أسئلة الدراسة

في هذه الدراسة يوجد مجموعة من التساؤلات التي تشكل أساساً لفحص فرضيات البحث، إذ يمكن حصرها في ما هو آت:

- ما مفهوم منظمات المجتمع المدني؟
- ما مفهوم المواطنة؟

[1] طلوزي، صالح، **دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2009،

- ما أهم المراحل التي مرت بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والتي أثرت في تشكيلها؟
- ما ملامح وسمات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ؟
- ما دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين ؟
- ما أثر ما تقدمه منظمات المجتمع المدني في فلسطين من أنشطة وفعاليات في تعزيز عناصر المواطنة؟
- هل هناك علاقة بين ما تقدمه منظمات المجتمع المدني، وفهم المواطن لحقوقه وواجباته تجاه الوطن؟
- كيف بالإمكان تطوير دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لتكون قادرة على أداء دورها في تعزيز وترسيخ مبادئ وقيم المواطنة لدى الأفراد؟
- ما العناصر الأساسية التي تحتاجها منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز دورها في المجتمع الفلسطيني؟

5.1 أهمية الدراسة

إن لكل دراسة علمية أهميتها التي تحث الباحث على إجرائها، في محاولة منه للإجابة على عدد من التساؤلات التي تعتبر محوراً لدراسته، وتكمن أهمية الدراسة النظرية كونها تعالج موضوعاً حساساً يخص عمل منظمات المجتمع المدني الموجودة في فلسطين، ومدى مساهمتها في تعزيز قيم المواطنة من مفاهيم المشاركة المجتمعية والسياسية لدى المواطن الفلسطيني وخاصة بأن الشعب الفلسطيني يكتسب خصوصية بكونه يرزح تحت الإحتلال، وخاصة في ظل التطورات والتحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الحاصلة في العالم، وبروز الإهتمام بالمجتمع المدني ومؤسساته، والمطالبات بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني.

6.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى منظمات المجتمع المدني العاملة في فلسطين ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة وما يترتب عليه من قيم، ومدى مساهمتها في هذا الحقل المهم في تطوير الفرد والمجتمع، وإعداد الفرد القادر على العطاء والبناء والتطوير، خاصة في ظروفنا الحالية التي تحتاج إلى مزيد من البناء للنهوض في الوطن وتطوير مؤسساته، والدور المنوط بها من أجل تحقيق إرتباط الفرد بوطنه وتحقيق الإنسجام، وكما تهدف أيضاً إلى السعي نحو تقييم أهم الأنشطة التي تقدمها تلك المنظمات، وآثارها في تعزيز مفهوم المواطنة.

7.1 حدود الدراسة

المكان: أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة.

الأشخاص: منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

8.1 المنهجية المتبعة

إن لكل ظاهرة أو مشكلة بعض الخصائص التي تفرض على الباحث منهجاً معيناً لدراستها، وترتكز الدراسة في منهجيتها على المنهج التاريخي من خلال مراجعة الأدبيات السابقة والتعرف إلى أهم المسارات التاريخية التي مرت بها منظمات المجتمع المدني في فلسطين، وتوضيح نشأتها وإرهاصاتها الأولى من خلال تتبع المراحل التي تشكلت خلالها وعوامل تشكلها عبر الفترة الزمنية السابقة، وكما سيستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يفيد في الكشف عن الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد، ومن خلال فترة أو فترات زمنية معلومة مع تسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفها وكشف ارتباطاتها بمتغيرات أخرى بهدف وصف هذه الظاهرة وصفاً دقيقاً وشاملاً من كافة جوانبها، ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة, إضافة إلى إجراء العديد من المقابلات مع مجموعة من الباحثين والمختصين في مجال عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني, والإطلاع على الانشطة والبرامج التي تقوم بها.

9.1 فصول الدراسة

سوف يتم تقسيم فصول الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: تشتمل على عناصر خطة الدراسة من تحديد المشكلة، وفرضية وأسئلة الدراسة، والأهمية والمنهجية المتبعة فيها، وأهدافها وحدودها الزمنية والمكانية، وتوضيح أقسام و فصول الدراسة.

الفصل الثاني: ويتناول الإطار المفاهيمي للدراسة، وأهم المصطلحات المستخدمة فيها، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من حيث النشأة والتطور وبداية تشكلها في فلسطين، والبيئة العامة لعملها من حيث أصنافها وإطارها القانوني، والملامح والسمات التي تمتاز بها تلك المنظمات، وتفسير العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، وسوف يتطرق هذا الفصل أيضاً إلى مصادر تمويل هذه المنظمات ومدى تأثيرها على رؤيتها وأهدافها.

الفصل الرابع: يتناول هذا الفصل دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مفهوم المواطنة، والتطرق إلى أهم الأنشطة التي تقدمها والآثار الناجمة عن هذه الأنشطة على المجتمع الفلسطيني، ويتناول أيضاً أهم المعيقات أمام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق دور فاعل في تعزيز مفهوم المواطنة الفاعلة والتي تصب في تحقيق التنمية السياسية في فلسطين، ويتطرق هذا الفصل إلى أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتقدم بالتوصيات ذات العلاقة.

10.1 الدراسات السابقة

أستعرض الباحث مجموعة من الدراسات السابقة، والأدبيات التي تتطرق للموضوع قيد الدراسة من أهمها:

- **دراسة رائد القاروط عام 2003م.** [1]

بحثت الدراسة في أهم المعيقات الذاتية والبيئية، التي تؤثر في دور ورؤية المنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في فلسطين، في فترة ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتحديداً في عام 1996م، وهي دراسة ميدانية إستهدفت 32 منظمة متخصصة، وقد أستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة كأداة للوصف والتحليل، وقد إعتمد الباحث في جمع المعلومات من خلال تعبئة الإستمارة، والمقابلات، والملاحظة، بالإضافة إلى الأدبيات السابقة.

- **دراسة أحمد ملاوي، 2008.** [2]

سعت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إعطاء خلفية نظرية عن قطاع المجتمع المدني وأهميته في عملية التنمية، من خلال شراكته مع كل من القطاعين العام والخاص، وتناولت الدراسة هذه الأهمية من عدة جوانب هي: الإجتماعي، والإقتصادي، وجوانب تنموية أخرى، وناقشت الدراسة أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه هذا القطاع وقدمت أيضاً بعض الإقتراحات التي تسهم في تشجيع وتحفيز هذا القطاع بشكل أفضل، وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته.

- **دراسة حسن لدادوة، جبريل محمد، جابر عزام، 2001م.** [3]

تناولت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين المنظمات الغير حكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين، وتقييم فعاليتها، والتعرف على مواطن القوة

---

[1] القاروط، رائد، **أثر المعوقات الذاتية والبيئية على دور ورؤية المنظمات الأهلية العاملة في حقوق الإنسان والديمقراطية في الضفة الغربية والقدس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين ، 2003.

[2] ملاوي، أحمد، **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، في: مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008م.

[3] لدادوة، حسن، وآخرون، **علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين**، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، حزيران 2001.

لتكريسها، ومواطن الضعف لتلافيها، وكما سعت إلى إيجاد التوصيات لتطوير هـذه العلاقـة، وتعزيز طابعها التعاوني والتكاملي، وتم إستخدام منهج دراسة الحالة في تحليل ما تم جمعه من معلومات من خلال أداة الإستمارة، وتم تحديد مجتمع الدراسة من خلال العينة القصـدية، وقـد خلصت الدراسة إلى غياب رؤية وطنية شمولية لدور المنظمات غير الحكومية، وكما أبـرزت الدراسة تأثر عمل المنظمات غير الحكومية الفلسـطينية بتراجـع دور الأحـزاب والحركـات السياسية من جهة وبالتطورات السياسية، وخاصة عملية التسوية السياسية الجارية وتدفق التمويل الخارجي المرتبط بها من جهة أخرى، وقد وصفت الدراسة العلاقة بين المنظمات الغير حكومية والسلطة الوطنية الفلسطينية بأنها متباينة، حيث تتسم بالتوتر بالنسبة للمنظمات التي تنشط فـي مجال مراقبة السياسة العامة وحقوق الإنسان وحقوق الإنسان ومراقبة الأداء العام، بينما تتسـم بالتنسيق والتعاون والشراكة بالنسبة للمنظمات التنموية والخدمية.

- **دراسة ناصر الشيخ علي**[1]

حاولت هذه الدراسة وضع تعريف لمنظمات المجتمع المدني، وكما تحـاول الدراسـة النظر في العلاقة بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية، ضمن أكثر من محور مـع إشـارة للواقع الفلسطيني في محاولة لوضع مفاهيم نظرية تشكل منطلق لعلاقة صحية وسـليمة تسـاهم فيها منظمات المجتمع المدني في مرحلة البناء والتكوين التي يشهدها المجتمع الفلسـطيني فـي تحوله لكيانية سياسية، وتفترض الدراسة بأنه إذا كانت العلاقة بين المشاركة والتنمية هي علاقة تكاملية فإن علاقة منظمات المجتمع المدني مع هاتين المسألتين هي عضوية، فلا تنمية بـدون مشاركة ولا مشاركة بدون مجتمع مدني.

[1] ناصر الشيخ علي، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجسـتير غيـر منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008م.

- **دراسة فتحي محمد خضر**[1]

تناولت هذه الدراسة الحركة الطلابية الفلسطينية في جامعة النجاح الوطنية من حيث إمكانياتها للمساهمة في إحداث نقلة نوعية في التأسيس لمشاركة سياسية واسعة في صفوف المجتمع الفلسطيني، وتبدأ هذه المهمة في أوساط الطلبة عبر توسيع مشاركتهم في الهموم العامة وعدم إقتصار المشاركة على التصويت يوم الإنتخابات، أو حضور مهرجان خطابي أو ندوة سياسية، ويسلط الباحث الضوء على دورهم الذي يجب أن يتعدى ذلك ليشمل تحديد السياسات التي تنتهجها إدارة الجامعة والحركة الطلابية، وأصحاب العلاقة بمجمل مناحي الحياة الجامعية، والمشاركة في رسم السياسات الشبابية.

إن ما يميز أطروحتي بأنها تساهم في البحث عن دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز وغرس مفهوم المواطنة لدى الفرد والمجتمع, وتقوم بإستعراض أهم الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها, والبرامج الذي تقدمها بما يعزز هذا الجانب المهم بما يصب في صالح تطوير المجتمع وبناء مؤسسات الدولة المدنية, لاسيما بأن وجود هذه المنظمات وتطوير دورها وفعاليتها يحقق خطوات متقدمة في طريق التنمية وخاصة السياسية داخل المجتمع الفلسطيني.

[1] فتحي محمد خضر، **دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية 1994-2000م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008م.

الفصل الثاني

منظمات المجتمع المدني والمواطنة (الإطار النظري)

الفصل الثاني

منظمات المجتمع المدني والمواطنة (الإطار النظري)

1.2 مقدمة

لقي مفهوم المجتمع المدني رواجاً أكاديمياً وعلمياً واسعاً، الأمر الذي أثار جدلاً كبيراً في توضيح المفهوم والوقوف على أبعاده سواءاً كان ذلك على المستوى العالمي أو المحلي، وقد لعب المجتمع المدني دوراً بارزاً في الحياة السياسية للمجتمعات، وأصبحنا نسمع العديد من التفسيرات والاجتهادات التي تتحدث عن المجتمع المدني وصفاته ومكوناته، وحتى الأنظمة الاستبدادية أصبحت تروج لهذا المفهوم، ففي جانب ينظر إليه بأنه البيئة المناسبة من أجل ترسيخ وتدعيم المواطنة الصالحة بما يحمله من أدوات تساعد على بناء الفرد القادر على الفهم الجيد لمفهوم الديمقراطية، وفي الجانب آخر ينظر إليه البعض على أنه نشأة غربية ويخدم أهدافها وغاياتها، وهو امتداد للفكر الغربي الاستعماري وأداة تساعده في تحقيق أهدافه وغاياته، فقد أصبح المجتمع المدني المنظومة المقابلة للمجتمع السياسي، فقد يكون في بعض الأحيان مقابلاً له ومتصادماً معه، وفي أحيان أخرى من خلال تقييد السلطة الحاكمة وعدم إنفرادها في صنع القرار السياسي ومراقباً لها في أدائها من خلال تفعيل المشاركة السياسية ومساءلة ومحاسبة السلطة السياسية الحاكمة معه، وفي أحيان أخرى ينظر له بأنه مكمل للسلطة السياسية الحاكمة ووجوده ضروري من أجل تفعيل قيم الأنظمة الديمقراطية التي تدعو إلى المشاركة الفاعلة في المجتمع، ومن الجدير ذكره بأن هناك ارتباطاً واضحاً بين مفهوم المجتمع المدني وما يحمله من مكونات ومعالم ومضامين ومدى فعالية العمل والفعل الديمقراطي؛ الأمر الذي أدى إلى مزيد من الجدل حول فهم وإسقاط هذا المفهوم على الواقع السياسي في النظام السياسي، وتزايد التفسيرات لكتاب علم السياسة والاجتماع حول ماهية مفهوم المجتمع المدني، ودوره في تعزيز مفهوم المواطنة داخل المجتمع.

إن المجتمع الذي يقوم بتفعيل قيم المواطنة ينظر إليه بأنه المجتمع الأكثر انسجاماً مع التطبيق الفعلي للديمقراطية من خلال المنظمات العاملة في هذا المجال، لقد برزت في الآونة

الأخيرة منظمات المجتمع المدني كجزء مهم في البنيان الاجتماعي، وأصبح لها دور كبير في المجتمعات الحديثة بما تقدمه من أنشطة تخدم تعزيز العديد من المفاهيم ومن أهمها مفهوم المواطنة، حيث يشكل مبدأ المواطنة البنية الأساسية للنسيج الاجتماعي المتكامل بغض النظر عن اختلاف المواطنين وتنوع انتماءاتهم القومية أو الدينية أو العرقية، فالدولة القائمة على أساس مبدأ المواطنة كنظام تعاون قائم بين المواطنين يكون الضمانة للحفاظ على حقوق وحريات المواطنين، وهو الوسيلة للحفاظ على النسيج الاجتماعي، ومن خلال هذا الفصل سنقف على هذه المفاهيم وسوف نحاول تفكيك أبعادها من أجل الوصول إلى فهم أعمق لهذا بما يخدم أهداف الدراسة.

2.2 ماهية المجتمع المدني

لقد أصبح مصطلح المجتمع المدني لفظاً جارياً على ألسنة رواد الفكر الاجتماعي والسياسي ودعاة الديمقراطية في العديد من الدول وخاصة النامية والمتخلفة، ويعود ذلك إلى أسباب عدة منها: زيادة الوعي بحقوق الإنسان والدعوة نحو الحفاظ عليها، ورغبة المواطنين الحصول على مزيد من الحقوق، وممارسة نوع من الرقابة على الحكومات، وإن العمل على تقوية المجتمع المدني ليس بالضرورة إضعاف السلطة الحاكمة بل وجوده ضروري من أجل تحقيق الشراكة المجتمعية والديمقراطية وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع، وذلك على أساس الشراكة الحقيقية بين الدولة والقطاع الأهلي.[1]

إن عملية الحديث والبحث عن ماهية المجتمع المدني على مر العصور أثارت جدلاً واسعاً بين الكتاب والمهتمين في هذا المجال، وحقيقة الأمر أن أتساع رقعة الجدل الحاصل نابع من اختلافات فكرية وأيدلوجية واضحة، حيث يحاول كل طرف تأطير المفهوم بما يتناسب مع توجهاته ورؤيته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، ويعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الشائكة والتي تستعصي على الاتفاق والإجماع بين المفكرين والباحثين، وهو شأنه شأن المفاهيم

[1] أبو النصر، مدحت، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ط1، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2007، ص70-71.

الكبرى، وعند مناقشته يحتاج سيلاً من المنظومات الفكرية والحضارية والممارسات السياسية والاجتماعية، من أجل إيجاد صيغة متفق عليها تخدم الغرض من البحث.

يرى أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة في المجتمع المدني بأنه المسافة بين العائلة والدولة حيث يرى بها أفراد المجتمع الأشكال التعاقدية المختلفة، وذلك دون تدخل الدولة، بينما يرى آخرون بأن المجتمع المدني هو المجتمع الذي ينظم أفراده العلاقة بينهم على أساس الديمقراطية ويمارس فيه الحكم على أساس الأغلبية السياسية والحزبية، واحترام حقوق المواطن مع بلورة دور المؤسسات مثل البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات، حيث يشكل المجتمع المدني مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية والإجتماعية المتكاملة.[1]

وهناك اختلاف واضح بين الكتاب والمفكرين حول مكونات المجتمع المدني، ويعود ذلك لسببين، يكمن السبب الأول، في وجودعناصر ثابتة في مفهوم المجتمع المدني، والسبب الثاني تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى بلد آخر، فحالة المجتمع المدني الفلسطيني تختلف عن نظيره في بلد آخر، ويعود ذلك لظروف نشأته حيث إن المجتمع المدني سابق على تكوين الدولة، ووجود الاحتلال جعل من ظروف نشأته أمراً مختلفاً.[2]

3.2 تطور مفهوم المجتمع المدني والظروف التي مر بها

لابد من الإشارة بداية إلى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وناجز وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان، فأي تعريف مرتبط بتاريخ نشأته والمشكلات التي كانت مطروحة ونوعية المناظرة الفكرية التي دارت حوله والتفاعلات المرتبطة به والطريقة التي حاول المثقفون التعامل بها.

---

[1] الشيخ علي، ناصر، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008م، ص14- 15.

[2] ضيف الله، نياز، مفهوم المجتمع المدني- الاختلاف المفاهيمي والتأصيل النظري، الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=59130:،2006\3\9

إن المدلول والمعطى الأساسي الذي يحدد جوهر المجتمع المدني هو نسبته إلى المدينة، وعندما ظهر في أوروبا أصبح يشار إليه بمعنى (الضد) أي ضد نظام الكنسية الذي كان يحكم المجتمع الأوروبي القائم على الاستبداد وقمع الحريات، وعدم المساواة بين أفراد المجتمع على أساس نظرية الحق الآلهي، وبعد انهيار نظام الكنيسة وانسحابها أصبحت الدولة هي المهيمنة على الحياة السياسية فأتخذ المجتمع المدني مفهوم آخر قائم على أساس الضد لكليانية الدولة، فكان المجتمع المدني في ظهوره بمثابة البديل لسلطة الكنيسة في مرحلة من المراحل، والبديل عن سلطة الدولة في مرحلة أخرى.[1]

وعند طرح مفهوم المجتمع المدني يتبادر إلى الذهن ذلك المجتمع غير الخاضع للمؤسسة الدينية أي العلماني، ومن جهة ثانية مجتمع غير خاضع للسلطة السياسية، وثالثاً مجتمع مستقل غير خاضع للمؤسسة العسكرية وعن أجهزة الدولة.

لقد أصبح المجتمع المدني من المصطلحات الشائعة في العديد من أدبيات الفكر الاجتماعي والسياسي لدى العديد من المفكرين والباحثين في هذا المجال نظراً لتعدد الآراء والأفكار والاتجاهات نحو فلسفة هذا المفهوم بكل مدلولاته ومكوناته، لقد دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك على أساس فكرة الحق الطبيعي، ومن بعدها نظرية العقد الاجتماعي، وأصبحت فكرة إخراج المجتمع خارج هيمنة الدولة فكرة متداولة ومطلوبة في سياق التطور التاريخي.[2]

خضع مفهوم المجتمع المدني في مضامينه لصيرورة التطور التاريخي، بحيث أصبح له العديد من الاستخدامات والتعبيرات ولا يوجد له مضمون موحد ومحدد، وحتى لا نخوض في مسالك ودهاليز المفهوم العسير لا بد لنا من الوقوف على بعض الاجتهادات الفكرية السابقة التي

---

[1] الحذيفي، فيصل، **الثقافة العربية وأثرها على أداء مؤسسات المجتمع المدني**، بحث مقدم إلى مؤتمر المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية، الأردن، مايو 2007، ص195.

[2] بشارة، عزمي، **مساهمة في نقد المجتمع المدني**، ، ط2، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000، ص42- ص44.

وقفت عند حدود توضيح وتفسير المفهوم متتبعين مضمونه وفحواه الفكري والنظـــري، ووفـــق مراحل تاريخية مختلفة، ويمكن لنا النظر في المفهوم وفق التطورات التالية:

1.3.2 مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار أرســـطو على اعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين ولم يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمعاً مدنياً يمثل تجمعاً سياسياً أعضاؤه المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويخضعون لها.[1]

تطور المفهوم في القرنين السابع و الثامن عشر مع التطور الذي حصل علـــى الفكـــر السياسي في تلك الفترة، وظهور الدولة القومية والخلاص من العصور الوسطى وسيطرة الدين و الكنيسة على المجتمع، ولعل تبلور علاقات الإنتاج والرأسمالية في المجتمعات الأوروبية لـــه دور كبير في ظهور وتشكل المفهوم، حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المـــدني، فطرحـــت فكرة تمركز السلطة السياسية وأن تكون الحركة الجمعياتية والمجتمع المدني هي النسق للـــدفاع عن مخاطر الاستبداد السياسي.[2]

ظهر في هذه الفترة العديد من منظري نظرية العقد الاجتماعي أمثال جان جاك روسو و توماس هوبس و جون لوك، الذين استطاعوا أن يضعوا تصوراً للمجتمع المدني، فكان تومـــاس هوبز منظراً للسلطة المطلقة من جهة الحاكم وتنازل الشعب من جهة أخرى، ويرى هـــوبز أن السلطة المطلقة ليست مستمدة من نظرية الحق الآلهي بل مستمدة من الطبيعة التي تقـــوم علـــى أساس العقد واتفاق بين البشر اتفقوا فيما بينهم على إقامة سلطة حاكمة قوية تحمي الأفراد وتوفر لهم السلام والأمن، أما جون لوك رأى بأن التعاقد الاجتماعي غاية معلومة لا تكون مع الخضوع

---

[1] شكر، عبد الغفار، نشأة وتطور المجتمع المـــدني- مكوناتـــه وإطـــاره التنظيمـــي، الحـــوار المتمـــدن، 3\10\2004، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930

[2] الصبيحي، أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراســـات الوحـــدة العربيـــة، 2000م، ص18.

والعبودية للسلطة المطلقة في السيطرة والحكم، لذلك جعل لوك المجتمع مصدر شرعية السلطة داخل الدولة، ويرى لوك أيضاً أن الملكية المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني لذلك نجده يقيم العقد على أساس حكم الأغلبية ليحمي حريات الأفراد، ويرى بأنه يمكن للمجتمع عزل السلطة الحاكمة إذا تمردت على العقد، لذلك جعله مصدر شرعية الدولة ومراقبها، أما جان جاك روسو في القرن الثامن عشر تحدث في مضمون المجتمع على أساس السيادة التي لا تقبل التفويض، والإرادة عامة لا يمكن أن تتجزأ ولا تنتقل ولا يمكن التنازل عنها، وإن صلاحية الحاكم المطلقة يمكن أن تنقلب وتصبح سيادة الشعب ولكنها تبقى مطلقة، والإرادة العامة هي إرادة الجميع.[1]

من خلال ما تقدم يرى الباحث، أن مفهوم المجتمع المدني استعمل قديماً دون أن يكون لها أي أساس فكري يمكن الاستناد إليه، و في القرنين السابع عشر والثامن عشر شهد المفهوم تطوراً فكرياً هاماً أسهم في تشكيله، وأصبح له أساس نظري وفكري يقوم على نظرية العقد الاجتماعي التي فسرت العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وعلى الرغم من الاختلافات بين مفكري نظرية العقد الاجتماعي إلا أنهم أجمعوا على ضرورة وجود المجتمع المدني والاعتراف به كمقابل لوجود السلطة الحاكمة في الدولة، ناهيك عن ظهور الدولة القومية التي أثرت في بلورة المفهوم في تلك الفترة المهمة.

2.3.2 مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث

لقد شكل المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصرين، وذلك لأنه يحاول تأسيسه على سلسلة من الوسائط والعلاقات بين الفرد والدولة من ناحية وعدم التخلي نظرياً عن البنى العضوية المشاركة، والتي لا يغترب بها الفرد عن الجماعة، ولقد أدرك هيجل من خلال تنظيره للمجتمع المدني أهمية الأهلية التعاونية، ويرى أيضاً بأن المجتمع المدني يشكل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة ويتشكل بعد بناء الدولة، لم يجعل هيجل المجتمع المدني شرطاً للحرية وإطاراً طبيعياً لها، ويرى بأنه

[1] الصبيحي، أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص19.

مجتمع الحاجة والأنانية لذلك هو في حاجة إلى مراقبة مستمرة ودائمة من قبل الدولة، وفي نظرته للمجتمع رأى في تكوينه بأنه مجموعة من الأفراد الذين يبحثون عن مصالحهم الخاصة ويتعاملون مع بعضهم البعض لتحقيق حاجاتهم المادية.[1]

لقد عرف هيجل المجتمع المدني بأنه المساحة بين الدولة والعائلة، لذلك يفترض تحقيق الدولة من أجل تحديد هذه المساحة، وقد تحدث عن المجتمع المدني بأنه ساحة للتصارع بين مصالح الأفراد وهي منظومة غير مستقرة لذلك هي بحاجة إلى تدخل الدولة من أجل حل التناقضات وشرط وجود المجتمع يأتي من خلال تحقيق الدولة، لقد كانت دعوة هيجل تقوم على أساس تبرير حاجة وجود الدولة فكان ينظر بريبة إلى المجتمع الذي تحركه غرائزه وطباعه المختلفة.[2]

ومن جهته رأى كارل ماركس في المجتمع المدني مظهراً من مظاهر البرجوازية وتجسيداً لرأسملة الدولة، والتي تقمع كافة الطبقات الأخرى، فماركس لم يفصل كثيراً بين الدولة والمجتمع المدني، ويرى بهم أداة من أدوات البرجوازية، وقد كان واضحاً لدى ماركس خطورة تذويب المجتمع المدني مقابل الحزب الواحد وشمولية الدولة، ورأى ماركس بأن المجتمع المدني مجموعة العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج وبعبارة أخرى رأى في المجتمع المدني مجالاً للصراع الطبقي، وفي المقابل خالف غرامشي رأي ماركس في نظرته للمجتمع المدني، ونظر إليه بمعناه السياسي وليس نمطاً ووسيلة للرأسمالية، وطرح غرامشي المجتمع المدني في إطار الصراع والتنافس الأيدلوجي، وتحدث عن وجود نوعين من السيطرة داخل الدولة الأولى:السيطرة السياسية، تتمثل في أجهزة الدولة الأمنية، الثانية:السيطرة المدنية، وترتكز على الأجهزة الأيدلوجية غير الرسمية مثل(مؤسسات غير رسمية، جمعيات، أحزاب، ونقابات، واتحادات)، وركز في كتاباته على أهمية وجود أيدلوجية مضادة للدولة ممثلة بالأحزاب

---

[1] الصبيحي، أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص21-22.

[2] أبو سيف، عاطف، **المجتمع المدني والدولة- قراءة تأصيلية للواقع الفلسطيني**، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005م، ص31.

والنقابات المجتمعية وهي القادرة على صد هيمنة الدولة القوية الأمر الذي سيساهم في عملية التغيير الثوري.[1]

وفي المرحلة المعاصرة وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي والتغيرات والأحداث التي حصلت في أوروبا الشرقية ظهر لمفهوم المجتمع المدني استخدامات جديدة لم تكن موجودة سابقاً، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الخلاف حوله، فأصبح المفهوم يستخدم للإشارة على التحول الديمقراطي وأستخدم ليكون مواجهاً للدولة، وإن أهم ما يميز هذه المرحلة بروز مصطلح العولمة التي سادت النظام العالمي، مما أدى إلى بلورة مفاهيم جديدة للمجتمع المدني مثل: المجتمع المدني العالمي، المجتمع المدني العابر، لتزداد حدة والجدل السائد حوله.[2]

من خلال ما تقدم يرى الباحث أن هناك العديد من التطورات التاريخية التي مر بها مفهوم المجتمع المدني، لذلك ازادت حدة الجدل والخلاف الفكري حوله، وهناك اختلاف واضح في عملية إسقاطه حسب الرؤيا والأساس والأيدلوجي للباحث، ولقد لعبت المنطلقات الفكرية للباحثين دوراً هاماً في عملية إسناده، و في نظرة أخرى يمكننا تفسيره على أساس مكوناته، لتبقى الجدلية واضحة بين الباحثين فإن كان المجتمع المدني مكوناً أفراد المجتمع كافه فمن المستحسن أن يشتمل على الفعاليات كافة والمكونات التي تتشابك مع بعضها البعض لتكوين المجتمع المدني والتي تعمل بعيداً عن السلطة السياسية أو بشيء من الاستقلالية عن هيمنتها، لقد أعطت الجدليات السابقة في موضوع المجتمع المدني ذلك الزخم الواسع ليكون موضوع البحث فيه مادة دسمة للبحث والاستقصاء، الأمر الذي يعطي الباحث تنوعاً فكرياً في دراسته.

3.3.2 مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

هناك العديد من الدراسات حول المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر وتتمحور التحليلات حول ثلاثة أسئلة رئيسية **التساؤل الأول:** هل هناك وجود حقيقي للمجتمع المدني في

---

[1] أبو سيف، عاطف، **المجتمع المدني والدولة- قراءة تأصيلية للواقع الفلسطيني**، مرجع سابق، ص32-35.

[2] أبو زاهر، نادية، المجتمع المدني وأثر العولمة عليه، الحوار المتمدن، العدد (2576)، 5\3\2009، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164730

العالم العربي؟ **والتساؤل الثاني:** هل يشكل تحدياً للسلطة الحاكمة؟ **والتساؤل الثالث:** ما مكونات المجتمع المدني؟ وإننا من خلال هذا الجزئية لا نستطيع الإجابة على هذه التساؤلات المهمة بل سنحاول الوقوف على بعض الإشكاليات التي تفي أغراض البحث ومن منطلق نظري.

4.3.2 إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

يواجه الباحثون عند تعاملهم مع مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر صعوبات عدة ويمكن إعادة أسبابها إلى الأمور التالية: ضعف التأصيل النظري للمفهوم، الأمر الذي يؤدي إلى التعامل مع المفهوم بانتقائية، وعدم توخي الموضوعية والتحيز والمبالغة فيه، والاختلافات في تكييف طبيعة المفهوم كما هو الحال في كل المواضيع السياسية والاجتماعية التي تتعلق بالوطن العربي، وانعدام التحديد الدقيق للمصطلحات المستخدمة، وعدم ثبات المعنى وخاصة المنقولة عن الثقافات الأخرى.[1]

إن المتتبع لمفهوم المجتمع المدني في العالم العربي يلاحظ مدى الخلافية بين الكتاب والباحثين حول تفسيره، وتظهر لنا الكثير من الإشكاليات بشكل واضح، فهناك من يستخدمه وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية كمقابل للدولة والفعل الضد لسلطتها، والآخر يستخدمه كمقابل للدين على أساس فصل الدين عن الدولة، وعلى الرغم من أن المجتمعات العربية تشترك بمجموعة من العناصر، إلا أنه لا يوجد استناد واضح للمفهوم، وظهور العديد من الإشكاليات التي تعد قاسم مشترك بين جميع الدول العربية، ويمكن لنا تسجيل بعض هذه الإشكاليات وهي[2]:

الإشكالية الأولى: إن أصل المفهوم غربي المنشأ ولا يتلاءم مع التجربة العربية لأن المفهوم يعني الانفصال عن الممارسة الدينية، ولا يتماشى مع كثير من النظم العربية، الأمر الذي جسد صراعاً بين السلطة الحاكمة وفئات كبيرة من المجتمع، إضافة إلى أن المجتمعات العربية هي مجتمعات محافظة يتحكم بها الوازع الديني.

---

[1] الصبيحي، أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص25.

[2] سمية، أوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن ألهويياتي في العالم العربي– دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010، ص. ص30–32.

الإشكالية الثانية: اختلاف المفكرين في تكييف طبيعة المفهوم، فمنهم من يستخدمه مقابلاً للدولة، فهو يحمي الأفراد والجماعات من تسلط الدولة، وكما أنها تسمح للأفراد بتنظيم أنفسهم ونشاطاتهم بعيداً عن تسلط السلطة الحاكمة في الدولة، وهناك بعض الباحثين والمفكرين من يستخدمه كمقابل للدين.

الإشكالية الثالثة: تبني معظم الباحثين العرب المجتمع المدني تحت تسميات مختلفة مثل المجتمع الأهلي، وذلك على أساس أن نشأته مرتبطة بالتجربة الغربية بينما المجتمع الأهلي يشير إلى وجود نوع من التكوينات المهنية والاجتماعية في إطار المدينة الإسلامية، الأمر الذي يتناسب مع طبيعة المجتمعات العربية الذي يشكل الدين الإسلام هوية الشعوب العربية.

الإشكالية الرابعة: هناك مواقف مختلفة بين الباحثين بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي، فالبعض يقر بوجود المجتمع المدني في الوطن العربي مع بعض التحفظات عليه، وهناك رأي آخر بأنه لا وجود للمجتمع المدني في الفكر والخبرة العربية.

إن الاستعمال الشائع للمفهوم في الوطن العربي يطرح العديد من المضامين التي تثير التباس وغموض كبير" فهناك من جعل المفهوم مفتوحاً ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة ويعرفه بأنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها من ناحية أخرى." [1]

وهناك من يطرح المفهوم في الفكر العربي المعاصر على أساس مواجهة الدولة، ويقوم على أساس إقصائي لها والرقيب على أعمالها، ويرون به مشروعاً للتحديث يتجاوز إشكالية الأنظمة السياسية العربية الملازمة لنشأة الدولة القطرية، وأنه مجموعة من القيود التي تحد من سلطة الدولة ونفوذها المتنامي، وقد يصل الأمر إلى حد التناقض التناحري في حالات معينة.[2]

---

[1] الصبيحي، أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص29.

[2] المرجع السابق، ص30.

لقد وضع المفكر العربي المعاصر عزمي بشارة حدود معينة للمفهوم، وبناءً عليه يتم تفسيره، فربط مفهوم المجتمع المدني بالموقف الأيدلوجي للمتكلم، فالمفهوم الليبرالي يختلف عن الفهم الاشتراكي الديمقراطي، وكذلك يختلف عن الفهم الديمقراطي الراديكالي، وكذلك عن الفهم الإسلامي، ويرى بأن المجتمع المدني قدم إجابات جاهزة عن العديد من المسائل فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدولة الشيوعية على أساس وجود مرجعية اجتماعية خارج نطاق وسيطرة الدولة، وهو الرد على بيروقراطية ومركزية اتخاذ القرار في الدولة الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق في النظام الرأسمالي، وهو يكافح دكتاتورية العالم الثالث.[1]

يتضح لنا بأن مفهوم المجتمع المدني يثير العديد من المضامين والخلافية في تفسيره على الرغم من كثرة المؤلفات التي تعالجه، ويرجع برهان غليون أسباب ذلك لأن المفهوم مخلوق تاريخي يظهر ويتطور ويغتني بالمعاني والمضامين التي ترافق استعماله عن السياقات التاريخية الاجتماعية التي ترافقه، ويرى بأن استخدامه في القرن التاسع عشر زمن هيجل يختلف عن استخدام غرامشي في القرن العشرين، و يختلف استخدامه أيضاً في عصر العولمة الحالي، ويرتبط ذلك في الحاجات الاجتماعية التي استدعت استحضاره في هذا السياق أو ذلك وطبيعة الفاعل الاجتماعي الذي يتداوله ويوظفه؛ الأمر الذي أدى إلى مزيد من الغموض والتشويش الذي ساد المفهوم، وهذا انعكاس للنزاع حول استملاك المفهوم من قبل الفاعلين المختلفين أو بسبب تنوع مشاربهم واختلاف قيمهم وثقافتهم وتباين مصالحهم وغاياتهم.[2]

وهناك من عرفها بأنها: " الوسط المجتمعي بما يشمل العديد من الروابط والهيئات والمؤسسات والجمعيات والنوادي والتجمعات والمنظمات التطوعية الخيرية والاتحادات المدنية والمشافي التي تقع خارج دائرة الدولة والمنفصلة عنها، فتهيأ للأفراد مساحة ملائمة لممارسة نشاطاتها سواء الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية أو الثقافية."[3]

---

[1] بشارة، عزمي، **المجتمع المدني– دراسة نقدية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م، ص31.

[2] غليون، برهان، حول المجتمع المدني، الحوار المتمدن، 12\9\ 2007، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108893

[3] العيد، فهيمة، **الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التوافق السنوي الثالث حول هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية، الكويت، عقد في الفترة 10-11-4-2006، ص5.

كما صورت طائفة من الباحثين المجتمع المدني بأنــه "طائفــة المؤسســات السياســية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية مثل المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفــين والجمعيــات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"[1]

أما بخصوص المجتمع المدني الفلسطيني فقد رأى برهان غليون بأنه يعــيش ظروفــاً مختلفة متمثلة بأن السلطة الوطنية الفلسطينية أقل قدرة من شــقيقاتها العربيــات علــى التقــدم والاندراج في مسار الحداثة الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو العلمية بسبب عــدم اكتمــال مفهوم الدولة بالشكل الصحيح، ووجود الاحتلال الإسرائيلي وسعيه نحو جعل المجتمع الفلسطيني مجتمعاً مدولاً، فهو لا يعتمد في وجوده على المساعدات الخارجيــة فحســب، ولكــن ســلطته العمومية الوطنية هي محصلة توازنات وتسويات إقليمية ودولية، فمقابل أن المنظمات الدوليــة تقوم بدور كبير في تمويل المجتمع المدني وإبقائه على قيد الحياة، فهي تلعب دوراً فــي إعاقــة نشوء دولة وطنية.[2]

وخلاصة القول يمكن لنا وضع التعريف الإجرائي التالي للمجتمع المدني:

ينظر له بأنه الحيز والمنظومة التي تعمل بشكل شبه مستقل عن هيمنة المؤسسة الرسمية في السلطة, ويقوم بتقديم العديد من الفعاليات والبرامج المختلفــة ســواء كانــت سياســية, أو إقتصادية, أو إجتماعية.

---

[1] أبو هيف، عبد الله، ***الحرية والمجتمع المدني والعولمة***، **مجلة شؤون عربية**، العدد(122)، مطبعة جامعة الدول العربية، القاهرة، 2005، ص30.

[2] غليــــــون، برهــــــان، **حــــــول المجتمــــــع المــــــدني**، مرجــــــع ســــــابق، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108893

5.3.2 خصائص المجتمع المدني

هناك مجموعة من الخصائص التي يمتاز بها المجتمع المدني وهي:[1]

أولاً: الفعل الإرادي الطوعي، إن أهم ما يميز المجتمع المدني هو الإرادة الحرة الاختيارية لأفراده وهو بذلك يختلف عن العلاقات التي تتكون في الأسرة أو العشيرة والقبيلة والتي تكون مفروضة على الفرد.

ثانياً: التنظيم الجماعي المؤسسي، يقوم المجتمع المدني على فكرة المؤسسية أي وجود تنظيم جماعي إرادي من حيث تنظيم العمل الإرادي بين أفراده على أسس ومعايير إرادية واختيارية.

ثالثاً: الركن الأخلاقي والسلوكي، يقوم المجتمع المدني على قيم عدة منها، الاحترام والتسامح والتعاون، والتنافس السلمي، واستخدام الوسائل المتحضرة والضوابط الأخلاقية، وتقوم على قبول التنوع بين الذات والآخرين، وحقهم في تكوين المنظمات، وتقوم على أسس ومعايير أخلاقية تتكرس من خلالها عملها وفعالياتها التي تقوم لها وتعزز من خلالها هذه القيم والسلوكيات الأخلاقية.

رابعاً: الاستقلالية، إذ تعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تميز المجتمع المدني، فلا بد من تمتعه بالاستقلالية التي تساهم في أداء عمله بكل يسر وسهولة، فإن استقلالية المجتمع المدني عن سلطة الدولة تساعده على أداء عمله بكل وضوح وشفافية، وهذا لا يعني الانفصال بين المجتمع والسياسة ولكن دور المجتمع المدني يكون مكمل لدور الدولة والسلطة الحاكمة، وإن عمل المجتمع المدني باستقلالية أمر ضروري لكي يمارس المجتمع المدني دوره في النواحي الإدارية والمالية والتنظيمية، وأن تمتلك هامش من حرية الحركة دون تدخل الدولة، وإن فقد المجتمع المدني الحرية في أداء عمله سيتحول إلى أداة في يد السلطة السياسية في الدولة؛ الأمر الذي سينعكس على أدائها في تحقيق أهدافها وغاياتها.

---

[1] إبراهيم، سعد الدين، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، ص12– 13.

خامساً: التجانس، إن المجتمع المدني لا يتسم دائماً بالتجانس بل قد يكون مساحة للصراع والتنافس والاختلاف، ولكن كلما كانت العلاقات بين منظمات المجتمع المدني قائمة على أسس التعاون كان ذلك مؤشراً على حيوية العلاقات المجتمعية، ومؤشر على نجاح المجتمع المدني الذي يعد التجانس في عمله أحد الصفات المهمة على أساس التكامل.

6.3.2 مفهوم منظمات المجتمع المدني

إن العمل على وضع تعريف شامل وواضح لمفهوم منظمات المجتمع المدني ليس بالأمر السهل واليسير؛ وذلك لاختلاف النظرة إلى المفهوم من حيث مضمونه ومكوناته، الأمر الذي أستدعى الكثير من المقارنات من أجل الوقوف على حقيقته من أجل استيضاح جوانب المفهوم والوقوف على أبعاده، فقد أختلف الكتاب في تحديد المفهوم وخاصة بما يتعلق بمكوناته ومضمونه، ولقد مرت منظمات المجتمع المدني فيما يخص عملها بثلاث مراحل أساسية وهي[1]:

أولاً: الجيل الأول، وهي منظمات تعاونية وخيرية مثل النقابات، والتعاونيات.

ثانياً: الجيل الثاني، وهي المنظمات التنموية التي تختص في أمور تحقيق برامج التنمية بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: الجيل الثالث، وهي منظمات حقوق الإنسان والتي تهدف إلى البحث في الأسباب الجذرية للمشاكل المجتمعية من فقر وتهميش وصراعات، والسعي نحو تغيير مجتمعي لحل هذه المشاكل.

لقد كانت طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني في المراحل المختلفة وأهدافها تتناسب مع الطبيعة المجتمعية السائدة في كل فترة، وغاياتها تنسجم مع البيئة المحيطة بها، فإذا كان عملها سابقاً قائم على أساس تقديم الخدمات التعاونية وتحقيق مستوى أعلى من التنمية، فإن طبيعة وعملها حالياً ينسجم مع معطيات عصرنا الحالي الذي تكثر الدعوات من أجل تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى رأسها المواطنة.

---

[1] بلال، عبد الرحيم، **المجتمع المدني والمناصرة**، بحث مقدم إلى الملتقى العربي الرابع لمنظمات المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي، الأردن، مايو 2007، ص118.

يعد سقوط المعسكر الاشتراكي نقطة تحول مهمة في النظر إلى عمل منظمات المجتمع المدني فتحول المفهوم إلى منظومة تقوم على أساس التنظير إلى مبادئ الديمقراطية التي تتبناها الرأسمالية الليبرالية فوجود منظمات المجتمع المدني وفعالية عملها دليل على تطبيق الديمقراطية وما تلعبه هذه المنظمات من دور في تعزيز القيم التي تنادي بها الديمقراطية، واعتبارها السبيل للخلاص من أنظمة الحكم التسلطية والديكتاتورية التي تعيق التنمية في مجتمعاتها، وقد تبلور هذا العمل إلى سياسات تعمل على تأسيس العديد من المنظمات، والتي تمارس عملها في أشكال وغايات مختلفة تهدف تعزيز مضامين الديمقراطية، والثقافة المدنية، ويمكن النظر إلى منظمات المجتمع المدني بأنها الأداة لهذا التحول.[1]

هناك جدل أثير في النظر إلى مكونات منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي ساهم في اتساع رقعة النقاش الدائر، فهناك من ينظر بأن المفهوم يشمل جميع المنظمات والمؤسسات التي تعمل خارج الإطار الرسمي للدولة مثل: الاتحادات والجمعيات العمالية والمهنية والشبابية والأندية والجمعيات والاتحادات النسائية، والأحزاب السياسية، ويرون بأن عمل هذه المنظمات خارج تأثير الدولة يدخل في تطبيق صلب الديمقراطية، وهناك وجهة نظر أخرى حيث تخرج قسماً من هذه المنظمات من قائمة منظمات المجتمع المدني.[2] فبعض الباحثين من ينظر إلى الأحزاب السياسية بأنها ليست من مكونات المجتمع المدني، وذلك لإمكانية مشاركتها في الحكم فيرون المجتمع المدني "بأنه كل ما يوجد في دولة معينة خارج مؤسساتها أي كل ما ليس جزءاً من التنظيم الحكومي، كما يضم المؤسسات الدينية إضافة إلى القبلية والطائفية في حين استبعد الأحزاب السياسية باعتبار أنها قد تشارك في الحكم."[3]

وهناك أيضاً من يرى بأن منظمات المجتمع المدني تتكون من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال،

---

[1] الشيخ علي، ناصر، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 27.

[2] المرجع السابق، ص25– 26.

[3] السيد، مصطفى كامل، سالم، ممدوح محرراً، **دور مؤسسات المجتمع المدني في واقع متغير**، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، ط1، الإسكندرية، 21–22– حزيران – 2004م، ص15.

والغرف التجارية، والصناعية، والمؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان والجمعيات التي تخص تفعيل دور المرأة في المجتمع، وجمعيات حماية المستهلك وما شابها من الجمعيات والمنظمات، والمقصود هنا أن نطاقها ينحصر في المنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، وهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة.[1]

وسيقدم الباحث مجموعة من التعريفات التي قيلت في منظمات المجتمع المدني ، وذلك من أجل وضع تعريف شامل للمفهوم يفيد أغراض الدراسة، "فيقصد بمنظمات المجتمع المدني مجموعة المؤسسات والجمعيات والاتحادات غير الحكومية والتي ينضم إليها الأفراد بشكل اختياري وتطوعي لممارسة العمل العام، وهي تقع بين الأسرة والدولة، وتتمتع بالاستقلالية ولا تسعى للربح"[2]

كما تعرفها موسوعة العلوم الاجتماعية على أنها "مجموعة المنظمات والمؤسسات التي تعمل في مختلف الميادين بشكل مستقل عن الدولة بهدف تحقيق أهداف شريحة أو طبقة من السكان، وتشمل النقابات والاتحادات أو الجمعيات المهنية والحرفية والخاصة، وجمعيات رجال الأعمال."[3]

وقدعرف البنك الدولي منظمات المجتمع المدني "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية، ويشير إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم: الجماعات

---

[1] ملاوي، أحمد إبراهيم، **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد الثاني، 2008م، ص258.

[2] مرتجى، زكي رمزي، **دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في رعاية الشباب بمحافظة غزة**، بحث مقدم إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، 24-25- 2012م، ص11.

[3] المرجع السابق، ص11.

المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية ومؤسسات العمل الخيري"[1]

ومن أجل توضيح مفهوم منظمات المجتمع المدني لابد من الوقوف على بعض العناصر التي تشترك بها هذه المنظمات، والتي تعتبر أساس تكوينها، ومن أهم هذه العناصر، العنصر الأول: فهو يقوم على أساس فكرة الطوعية في أغلب عملها، والعنصر الثاني: وجود فكرة المؤسسية، والتي تشتمل على مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، أما العنصر الثالث: الدور والغاية الذي تقوم به، وأهمية استقلالها عن السلطة السياسية وعن هيمنة الدولة، واستقلال تنظيماتها الاجتماعية، وتقوم على روابط التماسك والتضامن الاجتماعي، العنصر الرابع: وتقوم على أساس وجود منظومة مرتبطة تشتمل على مفاهيم مثل: المواطنة وحقوق الإنسان والتنمية والمشاركة السياسية.[2]

من خلال ما تقدم يمكن لنا وضع التعريف الإجرائي التالي لمنظمات المجتمع المدني عله يفي بأغراض الدراسة، فمنظمات المجتمع المدني تعني:

جميع الهيئات والأطر التي تعمل في جوانب مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسياسية وذلك في إطار مستقل عن هيمنة السلطة السياسية وإشرافها المباشر، من أجل تعزيز بعض القيم مثل: حقوق الإنسان والتنمية في كافة أشكالها، والمشاركة السياسية والمجتمعية، وذلك من خلال ما تقدمه من أنشطة وبرامج وفعاليات تساهم في ذلك، وإن أساس تكوينها يقوم على أساس الطوعية.

---

[1] البنك الدولي، http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/0ontentMDK:20581116~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:1153968،00.html

[2] فياض، عامر حسن، المجتمع المدني دراسة في إشكالية المفهوم، المنتدى العربي للعلوم الإجتماعية والإنسانية، 29\اديسمبر\ 2011، http://socio.montadarabi.com/t3039-topic

7.3.2 منظمات المجتمع المدني في العالم العربي

إن حال منظمات المجتمع المدني في العالم العربي يختلف عن الحالة الأوروبية الغربية، الأمر الذي لا نستطيع معه المقارنة بينهما، فعلى الرغم من كثرة الحديث في الأدبيات والدراسات العربية عن المجتمع المدني العربي، إلا أننا من الصعب أن نجد مجتمعاً عربياً مدنياً في المنطقة العربية قادراً على التأثير بالشكل المطلوب في قرارات السلطة السياسية الحاكمة وأن يعمل خارج إطارها وسلطتها، وأن وجدنا في العالم العربي مجتمعاً مدنياً قادراً على العمل بشئ من الاستقلالية عن الدولة، إلا أن فعاليته أقل بكثير من المجتمع المدني في الدول الأوروبية الغربية، وإن كان هناك بعض الدول العربية التي تسمح وتتيح تشكيل المنظمات الأهلية والسياسية إلا أن تأثيرها في صنع القرار السياسي والمشاركة المجتمعية يكون محدوداً وقد يكون معدوماً في بعض الأحيان، ولا بد أيضاً من الإقرار بأن معظم منظمات المجتمع المدني في العالم العربي تعمل وفق اعتبارات وقيم تقليدية، فكثير منها تعبير لبعض القوى والتجمعات القبلية والدينية والعرقية أو المذهبية المختلفة.[1]

ويمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي إلى نوعين[2]:

أولاً: منظمات عربية عبر القطرية

وهي كثيرة، إلا أن فعاليتها محدودة ومن الأمثلة عليها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحادات المحامين والمهندسين والأطباء والكتاب والصحفيين العرب، وقد لعبت دوراً بارزاً في مجال تطوير المهنة، والمطالبة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتطوير الديمقراطي.

---

[1] النجار، باقر، سالم، ممدوح محرراً، **المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح**، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، ط1، الإسكندرية، 21-22-حزيران، 2004، ص55- 56.

[2] المرجع السابق، ص 63.

ثانياً: المنظمات الوطنية

يزداد وجودها في بلاد الشام ومصر والمغرب العربي بينما تقل في الخليج العربي على إعتبار أن المجتمعات العربية الخليجية تقوم على أسس قبلية وعشائرية محافظة، وتصنف منظمات المجتمع المدني العاملة في الوطن العربي على النحو الآتي[1]:

- المنظمات والجمعيات الخيرية: ويأتي إنشاؤها استجابة للاحتياجات المتزايدة، وناجمة عن مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية مثل: الفقر، والبطالة، والحرمان، ويندرج تحت إطارها أيضاً المنظمات والجمعيات التي تقدم الرعاية للمعاقين والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة.

- المنظمات النسوية والمهتمة بالرعاية الصحية المجتمعية: التي تسعى إلى خدمة المجتمع عبر توظيف خبراتها وكفاءات أصحابها، وتضم أصحاب المهن كالأطباء والمهندسين والمحاميين وغيرهم.

- المنظمات والجمعيات الحقوقية: إن أغلب هذه المنظمات حديثة النشأة في العالم العربي، وتواجه نوعاً من التضييق والمراقبة من قبل الدولة والسلطة السياسية.

- المنظمات والجمعيات الثقافية والفنية والأدبية: تضم قطاعاً واسعاً من المهن، جمعيات الفنانين والسينمائيين والمسرحيين والفنانين التشكيلين، وتضم أيضاً الروابط والمنتديات الأدبية والثقافية، وكما أنها تتعرض لنوع من التضييق من قبل الدولة شانها في ذلك شأن المنظمات الحقوقية.

- المراكز والمنتديات الفكرية البحثية: التي تعمل في مجال تنظيم ندوات فكرية مغلقة أو عامة، وتقوم بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث حول القضايا المحلية العربية.

---

[1] النجار، باقر، سالم، ممدوح محرراً، **المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح**، مرجع سابق، ص63-64.

إن منظمات المجتمع المدني في العالم العربي عبارة عن كيانات تعمل في ظروف صعبة، ويعود ذلك بسبب النظم السياسية العربية، والقائمة على التضييق والمراقبة على هذه المنظمات والقبضة الحديدية على عملها، وخاصة أن معظم الأنظمة العربية أنظمة ديكتاتورية واستبدادية، وأغلبها لا يسمح بحرية تشكيل المنظمات، وأن سمحت بذلك فإنها تمارس ضدها سياسات قائمة على التهميش، وعدا عن ذلك فإن النظام الاجتماعي السائد في الوطن العربي قائم على أساس القبلية والتحفظ، الأمر الذي يعيق عمل منظمات المجتمع المدني.

8.3.2 تمكين منظمات المجتمع المدني

مما لا شك فيه بأن تمكين منظمات المجتمع سوف يساهم في زيادة كفاءتها وفعاليتها في أداء عملها وتحقيق أهدافها وغاياتها عن طريق إعطائها المساحة الكاملة للعمل بحرية دون قيود أو معيقات سواء كانت قيود داخلية أو خارجية، وبالتالي يمكن أن يزداد دورها نجاحاً في زيادة مساحة الفعل الديمقراطي في المجتمع، وفي الدفاع عن حقوق الإنسان، وتكريس الثقافة المدنية، والمساهمة في تدعيم المساواة والعدالة الاجتماعية وتقليل الظلم الاجتماعي في المجتمع.[1]

ظهر مفهوم التمكين (كفلسفة إدارية) منذ بدايات الثمانينيات وازدهر في تسعينات القرن العشرين، والتمكين لغوياً من الفعل مكن، بمعنى ساعده على الحصول على شئ ما، وزيادة قدرته، وإدارياً يعني مصطلح التمكين منح السلطة والقوة الشرعية أو القانونية.[2]

ويمكن تمكين منظمات المجتمع المدني من خلال زيادة قدرة منظمات المجتمع المدني على أداء المهام المطلوبة منها من خلال توفير مناخ تشريعي يهيئ ويسمح لها العمل دون معوقات، وتشجيعها من قبل الحكومة من خلال تقديم بعض التمويل لها وإشراكها في بعض البرامج والمشروعات، ويقع على عاتق القطاع الخاص دور مهم أيضاً في دعم منظمات المجتمع المدني على أساس المسؤولية الاجتماعية، ومساهمة القطاع الخاص في تحقيق

---

[1] أبو النصر، مدحت، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ط1، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2007، ص76.

[2] المرجع السابق، ص73.

الاستقرار السياسي والاقتصادي، والعمل على تمكين العاملين والمتطوعين بمنظمات المجتمع المدني.[1]

4.2 مفهوم المواطنة – التطور التاريخي

إن سعي الإنسان نحو الإنصاف والعدل والمساواة يعبر عن فطرة إنسانية قديمة تعود إلى ما قبل استقرار مصطلح المواطنة أو ما يقاربه من معان ومصطلحات في الأدبيات القديمة والمعاصرة، فقد ناضل الإنسان من أجل الاعتراف بحقه في المشاركة واتخاذ القرار على الدوام، وأقترن مفهوم المواطنة قديماً بقبول حق المشاركة الحرة للافراد المتساوين، وارتبط أيضاً بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والمشاركة في الحياة الاجتماعية، والحق ايضاً في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة على أساس المساواة أمام القانون.[2]

لقد مر مفهوم المواطنة بمحطات تاريخية مهمة أسهمت في تأطيره وتشكله حتى وقتنا الحاضر، وإن أقرب معنى للمصطلح في العصور القديمة ما توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق حيث كانت مدينة أثينا نموذجاً تكرست به المواطنة، وعلى الرغم من القصور والإشكاليات في تطبيقه إلا أنه استطاع أن يغطي بعض الجوانب المهمة التي تؤدي إلى مقاربة المفهوم وتطبيقه، فقد نجحت مدينة أثينا من تحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد. [3]

يتضح أن المواطنة ولدت بأساس فلسفي قديم أرتبط بمفهوم (الدولة، المدينة) التي تكونت في اليونان قبل الميلاد، وتعني البلدة أو المقاطعة أو المدينة، ويقصد بها تجمع السكان أو الأفراد الذين يعيشون فيها وعلاقاتهم ببعضهم وهو ما عرفت بالوحدة السياسية، لذلك يعود ظهور مفهوم

---

[1] أبو النصر، مدحت، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص 74– ص75.

[2] الكواري، علي خليفة، **مفهوم الديمقراطية في الدولة الديمقراطية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص16.

[3] المرجع السابق، ص16.

المواطنة إلى زمن الديمقراطية المباشرة، ويرجع أساس استعمالها إلى الحضـــارتين اليونانيـــة والرومانية، فقد استخدم المفهوم لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني.[1]

لقد كانت المواطنة حقاً وراثياً لأبناء مدينة أثينا من الرجال وكانت الديمقراطيـــة مبنيـــة على أساس المدينة، فكانت الروابط بين المواطنين وثيقة بسبب القرابة والصداقة والجيرة التـــي كانت تجمعهم والاشتراك في الحياة العامة، وكانت تجمعاتهم تتم في مكان عام يتشاورون فيـــه بشؤون الحياة العامة بما فيها القرارات السياسية، فقد كانت المواطنة مســـؤولية تتضـــمن حـــق المشاركة في حكم المدينة اليونانية بشكل فعلي أو على الأقل حضور الاجتماع العام الذي يعقـــد في المدينة للتباحث في شؤون الحياة العامة، ومن جانب آخر أستثني من حق المواطنة الغربـــاء المقيمين، والأطفال، والنساء، والعبيد المحرمين وغير المحرمين، وفـــي ظـــل الإمبراطوريـــة الرومانية تطور المفهوم وشمل جميع أراضي الرومانية وأقطارها، وحصـــل ســـكانها الـــذكور باستثناء العبيد على حق المواطنة الرومانية، ومع سقوط الإمبراطورية الرومانية وخاصة ظهور النظام الإقطاعي تراجع مفهوم المواطنة حتى نهايات العصور الوسطى، حيث كانت المواطنـــة محصورة لمالكي الأراضي حسب الوضع الاجتماعي والسياسي للفرد [2]

لقد شكل عصرا التنوير والنهضة الأوروبية التحول الكبير في مفهوم المواطنة، ولعـــل ظهور نظرية العقد الاجتماعي كان لها الدور الأكبر في تطور مفهوم المواطنـــة علـــى أســـاس فكري، حيث أستطاع رموز عصر التنوير أمثال(هوبز، لوك، روسو، ومونتسكيو) من طـــرح جديد للمفهوم يقوم على أساس نظرية العقد الاجتماعي مابين أفراد المجتمـــع والدولـــة ويكـــون القانون هو من يحكم العلاقة بينهم، وأن يكون للفرد كينونته المستقلة.[3]

مع تشكل الدولة القومية الأوروبية الحديثة التي أعطت لنفسها السيادة المطلقـــة داخـــل حدودها، ومن أجل منع استبداد الدولة وسلطاتها نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق الغير

---

[1] زيدان، ليث، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي- التربية المواطنية، الحوار المتمدن، العـــدد(1933)، 1\6\2007، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98140

[2] المرجع السابق.

[3] وتـــوت، علـــي، فـــي مفهـــوم المواطنـــة وحقـــوق الإنســـان، الحـــوار المتمـــدن، 12-6-2006، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67258

قابلة للأخذ والاعتداء عليها من قبل الدولة، حيث قسمت هذه الحقوق إلى الحقوق المدنية والتي تتعلق بالمساواة مع الآخرين، وحقوق جماعية مرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة السياسية[1]، لذلك هناك تحولات عدة حدثت في أوروبا أسهمت في إرساء مبادئ المواطنة في الدولة القومية الديمقراطية المعاصرة، حيث مثل الصراع بين ملوك الكنيسة أحد هذه التحولات المهمة، والذي أسهم في ترسيخ الحقوق الطبيعية للإنسان، والمطالبة في المشاركة السياسية، ووضع القانون الذي أسهم في تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتلبية حاجات المجتمعات.[2]

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن المواطنة ليس بالمفهوم الحديث بل تم تطبيقه قديماً وفق الظروف التي عاصرت تلك الفترات التاريخية ومع تطور المجتمعات وأتساعها أدى إلى تتطور المفهوم وتشكله بما يتناسب مع التطورات السياسية والاجتماعية والعلاقات التي تحكم الأفراد بالحكومة والسلطة السياسية الحاكمة داخل المجتمع وعلاقة الأفراد مع بعضهم البعض، ووفق القانون الذي يحكم المجتمع، ووفق المستويات التي تحددها الدولة.

1.4.2 تعريف مفهوم المواطنة

يختلف تعريف المواطنة في أصلها اللغوي في كل من اللغات الفرنسية واليونانية واللاتينية والفارسية عن اللغة العربية، فقد أشارت كلمة المواطنة في هذه اللغات إلى دولة المدينة، أما في اللغة العربية فإنها مشتقة من الوطن، والذي يعني محل الإقامة أو المكان الذي يقيم فيه الإنسان.[3]

يرى الباحث أن معنى المواطنة في اللغة العربية أوسع وأشمل من معناها في اللغات الأخرى، فإن المعنى اللغوي للمواطنة في اللغات الأخرى تم حصره في سكان المدينة، أما في اللغة العربية فإن المعنى أعطى مدلول أعمق لتشتمل كل سكان الوطن.

---

[1] وتوت، علي، في مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67258

[2] زيدان، مصطفى، **إسهام مراكز الشباب في تدعيم المواطنة لدى الشباب**، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،، 2010، ص11.

[3] شريف، أمين فرج، **المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية**، مصر، دار الكتب القانونية، 2012، ص 28.

من الناحية الاصطلاحية تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها " علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون الدولة، وبما تتضمن تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة."[1]

"وهناك من عرف المواطنة بأنها الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها، وهي بهذا المعنى وضع قانوني للفرد في الدولة تترتب عليه حقوق يتمتع بها الفرد كمواطن، وواجبات يتحملها تجاه الدولة."[2] ويقصد بها أيضاً "انتساب الفرد إلى وطن، له فيه ما لأي شخص آخر من الحقوق التي يكفلها الدستور، وعليه ما على أي شخص آخر من الواجبات التي يفرضها الدستور، ويقصد بها أيضاً رابطة قانونية وسياسية بين الشخص والدولة تترتب عليها حقوق والتزامات."[3]

كما وصف الدكتور جورج جقمان مفهوم المواطنة بأنه: مساواة المواطنين أمام القانون بصرف النظر عن أية إختلافات بينهم سواء كانت في الأصل أو العرق أو اللون، أو لأية أسباب سياسية أو فئوية أو جهوية، وأن تكون العلاقة بينهم قائمة على أساس العدل والمساواة، وإن المحدد الذي يحدد هذه العلاقة هي مجموعة القوانين التي تضعها الدولة.[4]

من خلال الإمعان في التعريفات السابقة نجد أنهما أقرب إلى تعريف الجنسية وعلاقة قانونية تجمع المواطن بالدولة، وإن المواطنة تقوم على أساس العلاقة القانونية التي تجمع الفرد بالسلطة السياسية الحاكمة، فيقع على عاتق الفرد الذي يحمل جنسية الدولة مجموعة من الواجبات والمسؤوليات، مقابل الحماية القانونية من قبل الدولة، حيث أستقر هذا المفهوم من هذا

---

[1] الكواري، علي خليفة، **مفهوم الديمقراطية في الدولة الديمقراطية**، مرجع سابق، ص30.

[2] الصالح، نبيل، **ما هي المواطنة**، ط1، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، 1994، ص3.

[3] شريف، أمين فرج، **المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية**، مرجع سابق، ص 29.

[4] جورج جقمان، مدير المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومحاضر في جامعة بيرزيت، **مقابلة شخصية**، 26\6\2013، رام الله.

المنظور ليصبح العلاقة بين الفرد والدولة وفق القانون الذي يحكم تلك الدولة ويما يحتويه من واجبات وحقوق، ويرافق مشاركة الفرد في المجتمع ومدى فعاليته في تطوير المجتمع.

وهناك تعريفات أعطت المواطنة معنى أوسع يقوم على عدة أبعاد سياسية وإنسانية ومنها من فسر " المواطنة على أنها حق المرء بالعضوية في المجتمع ووعيه في المجتمع ووعيه بالانتماء إلى أمه معينة"[1].

"وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون، ومن منظور نفسي هي الشعور بالانتماء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية"[2]

وهناك تعريف آخر قدمه برهان غليون حيث يرى في المواطنة" فكرة قائمة على أساس تحالف وتضامن بين أناس أحرار، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، أي بين ناس متساوين في القرار والدور والمكانة، ومن رفض التمييز بينهم على أساس على مستوى درجة مواطنتهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنية."[3]

لقد أعطت هذه التعريفات مضموناً أشمل و أوسع في تعريف المواطنة تقوم على أبعاد إنسانية وسياسية تقوم على فكرة الانتماء للوطن على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين في الدولة، فالبعد الإنساني إلى المواطنة يتطلب نظرة ثقافية وتربوية تقوم بشكل أساسي على التسامح وقبول الآخر وفقاً لمبدأ الحقوق الطبيعية وهذا يتطلب وعياً لنبذ كافة أشكال التمييز بين البشر

---

[1] شريف، أمين فرج، **المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية**، مرجع سابق، ص 30.

[2] سليمان، فضل، **تفعيل مؤسسات المجتمع المدني نحو المواطنة والإصلاح**، فلسطين، بانوراما–المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، 2007، ص37.

[3] شريف، أمين فرج، **المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية**، مرجع سابق، ص 31.

ومن خلال ما تقدم يمكننا وضع التعريف الإجرائي التالي لمفهوم المواطنة:

تعبر المواطنة عن عضوية بين الفرد والدولة تحمل مجموعة من الحقوق والواجبات، و تتمثل في انتماء الفرد إلى بقعة من أرض واستقراه فيها بشكل ثابت أو حمل جنسيتها، ويكون مشاركاً في الحكم من خلال المشاركة المجتمعية، ومن خلال الترشح والانتخاب، وكما يخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بالحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من المسؤوليات الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها.

2.4.2 جوانب المواطنة ومقوماتها

تتمثل المواطنة في عملية الاندماج الوطني بين أفراد المجتمع، وتأتي في سياق سعي الإنسان نحو الاعتراف بكيانه كركن وعضو مهم في المجتمع، وقد لعبت عدة عوامل دوراً كبيراً في إرساء مبادئ المواطنة في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة وهي: تكوين الدولة القومية، وتكريس المشاركة السياسية، وسيادة حكم القانون، وبعض الكتاب المعاصرين يضيفون عنصراً آخر وهو المساواة بين المواطنين في ظل قومية وطنية واحدة.[1]

من الناحية النظرية يشير مفهوم المواطنة إلى عدة جوانب تتحدد من خلالها علاقة الفرد مع الدولة، وهي:[2]

أولاً: علاقة قانونية، تقوم على أساس جنسية الفرد للدولة، ويترتب على هذه العلاقة حصول الفرد على جنسية الدولة.

ثانياً: علاقة سياسية، وتشمل مجموعة من الحقوق والحريات والواجبات، فالمواطنون هم وحدهم من يحق لهم الترشح والانتخاب، ويحق لهم الاستفادة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها الدولة.

---

[1] صقر، وسام، **الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005– 2009**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010، ص105.

[2] نبيه، نسرين عبد الحميد، **مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص4.

ثالثاً: علاقة معنوية وعاطفية، وتتمثل في انتماء وولاء الفرد للدولة ورموزها من تاريخ ولغة وثقافة، وما يترتب عليها من مضامين الالتزام والتضحية.

ترتكز المواطنة على عدة مقومات أساسية، فعلى المواطنين احترام كل منهم الآخر والتحلي بالتسامح، وعلى القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة دون تمييز بأي شكل من الأشكال، وعليه أيضاً أن يعزز ويحمي كرامة أفراد المجتمع وتقديم الضمانات القانونية لمنع أي انتهاك لحقوقهم السياسية والمدنية، وكما يمكن الأفراد من المشاركة في الحياة السياسية والقرارات السياسية وما يخص حاضرهم ومستقبلهم.[1]

إن المواطنة عدا عن كونها رابطة قانونية تربط الفرد بالوطن فإنها تسعى لتحقيق مضامين تتعزز كلما ارتفع شعور الإنسان بالمواطنة، وأنها تحتم على الفرد المسؤولية والانتماء للوطن، ومقابل ذلك تقوم الدولة في تحقيق المساواة لكل أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو الفئة الإثنية أو الطائفية، والمشاركة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3.4.2 الحقوق والواجبات المترتبة على مفهوم المواطنة

يعد إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776م، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عن الثورة الفرنسية عام 1789، من أهم نقاط التحول الهامة في تاريخ مفهوم المواطنة لأنه وضع الأساس القانوني لحقوق الإنسان لحقوق الإنسان، فقد نصت هذه الإعلانات على مجموعة من الحقوق والواجبات ويمكن تقسيمها على النحو التالي: [2]

أولاً: حقوق المواطن الأساسية

وتتضمن الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، وتطبقها سلطة سياسية محايدة، فإن الحقوق المدنية تعني حق كل مواطن في المساواة أمام القانون دون تمييز وحقه في الحصول

---

[1] الكواري، علي خليفة، **مفهوم الديمقراطية في الدولة الديمقراطية**، مرجع سابق، ص31.

[2] كمال، زهيرة، **النوع الاجتماعي والمواطنة– دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص4– 5.

على العدالة القانونية، والاعتراف بحرية الفرد ما لم تتعارض مع القانون ومع حرية الآخرين مثل: حرية الرأي والتعبير، وحرية التفكير والاعتقاد، والملكية الخاصة، وتشتمل أيضاً على الحق في الحياة والحماية والتعاقد، أما الحقوق السياسية، فأنها تعني الحق في الاقتراع والانتخاب والترشح، والحق في تشكيل الروابط والمؤسسات كالأحزاب السياسية والجمعيات والعضوية فيها، ومحاولة التأثير في القرار السياسي، وهناك أيضاً الحقوق الاجتماعية، والتي تتضمن الوصول إلى الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتتمثل في العديد من الحقوق مثل: الحق في التعليم، والصحة، والعمل، وعدم التمييز ضد المرأة، وحقوق الأطفال وكبار السن.

ثانياً: الواجبات الأساسية المترتبة على المواطنة:

هناك مجموعة من الواجبات التي تتبلور في حال شعور المواطن بالمواطنة، والتي تعد مقابلة لحقوق الإنسان، ومن هذه الواجبات، دفع الضرائب، وذلك للإسهام في الدعم الاقتصادي للدولة لتقوم بتقديم الخدمات للمواطنين، والالتزام بالقوانين على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية وتكريس الأمن والنظام، واجب الخدمة العسكرية، وذلك للإسهام في الدفاع عن الوطن، وأن يكون انتماء الجنود فوق الانتماءات الطائفية والحزبية والعائلية.

4.4.2 شروط المواطنة

ساعد تطور المواطنة على بروز العديد من الشروط التي تعد أساساً لإكتمالها في المجتمع، ومن هذه الشروط:[1]

أولاً: اكتمال نمو الدولة، ويعد ذلك بعداً من أهم أبعاد نمو المواطنة، ويستند نمو الدولة بامتلاكها الثقافة التي ترتكز على المشاركة السياسية والمساواة أمام القانون، والفهم الصحيح للدولة.

[1] ليلة، علي، **المجتمع المدني العربي- قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007، ص. ص 89- ص91.

ثانيـــاً: ارتباط مفهوم المواطنة بوجود الدولة الديمقراطية، والتي تتيح المجال للحريات وكما أنها تكرس حقوق المواطنين، فالديمقراطية تعد الحاضنة الأولى للمواطنة على اعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات في الدولة، والمساواة بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب أو الجنس لذلك نرى أن الدول الاستبدادية لا تعطي المجال لنمو المواطنة، وإن فعالية المواطنة تتحدد من خلال مدى الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، بحيـــث تكون هذه المعلومات قاعدة القدرة على تحمل المسؤولية والمشاركة.

ثالثاً: يتحدد هذا الشرط من خلال مدى تمتع المواطنين بالحقوق السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال عقد اجتماعي بين الشعب في المجتمع والسلطة السياسية، ومن الضروري تلازم الحقوق والواجبـــات والقانونيـــة والسياســـية، والحقـــوق الاجتماعيـــة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس توزيع الفرص والمساواة بين كافة المواطنين.

رابعاً: تعد التنشئة الاجتماعية والثقافية إحدى شروط وجود المواطنة، حيـــث تقـــوم مؤسســـات المجتمع المختلفة في بلورة الفرد القادر على فهم المواطنة من خلال نظـــام تربـــوي وثقـــافي متكامل.

5.4.2 القيم التي تقوم عليها المواطنة

تهدف المواطنة إلى تحقيق انتماء المواطن وولائه لموطنه وتفاعله إيجابياً مع مواطنيـــه بفعل القدرة على المشاركة المجتمعية وشعور الفرد بالإنصاف، وارتفاع روح الوطنيـــة لديـــه ودفاعه عن وطنه وقيمه، لذلك المواطنة تشمل دلالات متعـــددة تمتـــد للإحســـاس والشـــعور، وممارسة السلوك النابع من إحساس الفرد ووجدانه، لذلك ترتكز المواطنة على القيم المحوريـــة التالية:[1]

أولاً: قيمة المساواة، وهي تتمثل بالحقوق التي يتمتع بها الفرد من الحق فـــي التعلـــيم والعمـــل والجنسية والمساواة أمام القانون والقضاء، وأن يمتلك الأدوات القانونية اللازمـــة لمواجهـــة أي انتهاك لأي من حقوقه.

[1] نبيه، نسرين عبد الحميد، **مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق**، مرجع سابق، ص 14- 15.

ثانياً: قيمة الحرية، التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، والمشاركة المجتمعية في حل المشكلات العامة التي تواجه المجتمع، وحرية الاحتجاج حتى لو كان موجه ضد الحكومة، وعقد المؤتمرات والاجتماعات ذات الطابع السياسي والاجتماعي.

ثالثاً: قيمة المشاركة: وتتعلق بالعديد الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض القرارات السياسية الصادرة عن الحكومة، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي مثل التظاهر، والتصويت في الانتخابات العامة، وتأسيس والاشتراك في الأحزاب السياسية.

رابعاً: المسؤولية الاجتماعية: وتتضمن مجموعة من الواجبات مثل الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، والقيام بالواجبات تجاه الدولة مثل دفع الضرائب.

المواطنة تتعدى حدود شعور الإنسان بأنه فرد في الوطن لتشمل عمق اتصاله بوطنه والدفاع عن قضاياه الوطنية، والمشاركة في تطويره، والسعي دائماً للنهوض به، وأن يكون عنصراً فعالاً في البناء، لذلك يجب أن يتمتع الفرد بمجموعة من الخصائص التي تساعده على إدراك المواطنة وهي[1]:

أولاً: الإقدام والمساواة، والتي يترتب عليها أن يمارس المواطن حرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية الحركة والتنقل، وكما يتطلب منه الشجاعة والجرأة التي تمكنه من المشاركة في المسائل العامة، وتقييم أداء من يتقلدون الوظائف العامة.

ثانياً: التحضر والكياسة والتسامح، والتي ترتبط بعمق علاقاته مع أفراد مجتمعه، وما يصدر عنه من قول أو فعل، وتعاملاته.

---

[1] صقر، وسام، **الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005- 2009**، مرجع سابق، ص104- 105.

ثالثاً: التضامن والولاء، وتتمثل في الإحساس بالانتماء للوطن والمواطنين، والدفاع عن قضـــايا المجتمع والمساهمة الفعالة في تطوير المجتمع.

6.4.2 المبادئ التي تقوم عليها المواطنة

المواطنة تحمل في طياتها مشاعر الولاء والانتماء وحب الوطن والأرض، وتتجلى في الالتزام بالحقوق والواجبات، وتحمل المسؤوليات، واحترام القوانين والمعايير والقيم السائدة في المجتمع، وهناك مجموعة من المبادئ التي ترتكز عليها المواطنة، وهي[1]:

أولاً: الإحساس بالمسؤولية، حيث أن المجتمع يمتاز بتعدد مكوناته وهوياتـــه وتعـــدد الثقافـــات وتداخلها في بعض الأحيان، واختلاف الأعراق والأديان، لذلك لابد من الشعور بالهوية الوطنية، والتي تعد الضمانة وصمام الأمان التي تؤدي إلى الحفاظ على تماسك المجتمع.

ثانياً: التمتع بالحقوق التي يمنحها القانون، فإن تمتع المواطن بالمنافع والحقوق عنصراً أساســياً لعضوية الفرد في المجتمع وإحساسه بكيانه وعضويته للوطن، وإن مشاركة الفرد في المجتمـــع دليل على إحساس الفرد في كيانه وشخصيته ووجوده، ويمكن تصنيفها إلـــى حقـــوق قانونيـــة وسياسية، وحقوق مدنية (اقتصادية و اجتماعية).

ثالثاً: تحمل المسؤوليات والالتزامات، كما أن للفرد مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها داخـــل المجتمع، فعليه أيضاً عدة مسؤوليات والتزامات يجب عليه القيام بها، ويمكن تقسيمها إلى إلزامية مثل: الضرائب، والخدمة العسكرية، والالتزام بالقوانين، وهناك مسؤوليات يقوم بها الفرد طوعاً تتمثل في المشاركة في تحسين الحياة السياسية والمدنية، والالتزام والـــولاء السياســـي للدولـــة، وانتقاد ظروف الحياة السياسية والمدنية بشكل عام، والمشاركة المجتمعيـــة، واحتـــرام حقـــوق الآخرين، والدفاع عنها، والتصويت.

---

[1] صقر، وسام، **الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005- 2009**، مرجع سابق، ص.ص112- 114.

الفصل الثالث

منظمات المجتمع الفلسطيني – التطور والأنواع والخصائص والبيئة الناظمة

الفصل الثالث

منظمات المجتمع الفلسطيني – التطور والأنواع والخصائص والبيئة الناظمة

1.3 المقدمة

مرت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بحالة استثنائية ومغايرة عن بقية المنظمات في الدول الأخرى، وخاصة في ظل وجود الاحتلال الذي يمر به شعبنا الفلسطيني، وسياسته القائمة على تغريب المواطن الفلسطيني عن أرضه وقضاياه وتهميشه ثقافياً واجتماعياً؛ الأمر الذي أدى إلى وجود منظمات المجتمع المدني قبل وجود السلطة السياسية كحالة تحرر وطني في وجه هذه السياسة الإحتلالية، ورداً على محاولة طمس الشخصية الفلسطينية، وإزاء هذا الوضع الاستثنائي كان لا بد لها من التكيف مع متطلبات هذا الوضع من خلال مجموعة من الوسائل التي تتناسب مع كل مرحلة، وفي مراحل معينة وفاصلة في التاريخ الفلسطيني أصبحت منظمات المجتمع المدني المختلفة ركيزة مهمة من ركائز العمل النضالي منذ الانتداب البريطاني حتى الاحتلال الإسرائيلي، فكان لها الدور الكبير سواء كان على المستوى الوطني أو السياسي، وفي فترات لاحقة لعبت دوراً كبيراً في الجانب التنموي في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن الناحية القانونية عانت هذه المنظمات ومرت بالعديد من التناقضات القانونية، حيث فرض عليها الاحتلال مجموعة من القوانين التي ساهمت في تقليص دورها، ومحاولة التحكم بمسارها.

إن العمل الأهلي الفلسطيني يمتد إلى عقود عديدة فهو موجود في الموروث الثقافي الفلسطيني، وهو جزء من العادات والتقاليد الفلسطينية المتوارثة من السلف إلى الخلف، وهو جزء أصيل في الفكر الفلسطيني، وفي مراحل معينة أصبح لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني الدور الكبير في الحفاظ على النسيج الاجتماعي الفلسطيني القائم على أسس خدماتية وإغاثية للشعب الفلسطيني نظراً لطبيعة الحالة الفلسطينية دون إغفال الجانب السياسي، وكما أنها استطاعت أن تنظم الشعب الفلسطيني في أطر قادرة على قيادة المراحل المختلفة في تاريخ النضال الفلسطيني الذي أمتد إلى عقود طويلة أمتازت بالتناقضات السياسية المختلفة، حيث كانت

لكل مرحلة طبيعتها الخاصة بها، والنابعة من ظروف مرحلية، أثرت في تشكيلها، علماً بأن الظروف البيئية التي تشكلت بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لها تأثيراتها المختلفة في طبيعة عملها وأهدافها وأجندتها وبرامجها، امتازت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بعدد من الخصائص والسمات التي ميزتها وأعطتها صبغة خاصة نابعة من خصوصية المجتمع الفلسطيني، وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في التأثير على رؤية وأهداف هذه المنظمات.

من خلال هذا الفصل سوف يستعرض الباحث المراحل التاريخية التي تشكلت من خلالها منظمات المجتمع المدني في فلسطين، والبحث في أنواع هذه المنظمات، والخصائص والسمات التي ميزتها، فضلاً عن تفسير أدوارها ومهامها المختلفة من خلال البحث في الإطار القانوني الناظم لعملها، وتفسير العوامل التي أثرت في طبيعة عملها.

2.3 مراحل تطور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

يمكن تقسيم مراحل تأسيس، وتطور عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وفق المراحل التالية:

1.2.3 منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قبل النكسة الفلسطينية (1917- 1967)

اتسم عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في هذه المرحلة بالعمل على مواجهة خطرين هما: سياسة الانتداب البريطاني على فلسطين القائمة على تغييب المواطن الفلسطيني عن أرضه ووطنه ومحاولة تهميشه، والمشروع الصهيوني الإحتلالي وخاصة بعد صدور وعد بلفور الذي يهدف إلى إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، وما رافقه من سياسة تهويد للأرض الفلسطينية، والعمل على القضاء على المجتمع الفلسطيني سياسياً وثقافياً واقتصادياً، وقد شهدت هذه الفترة أيضاً تشرد الشعب الفلسطيني كلاجئين في الدول العربية المجاورة وخاصة بعد حرب عام 1948م وقد عايشت هذه الفترة المهمة من التاريخ الفلسطيني أيضاً الحكمين الأردني في الضفة الغربية والحكم المصري في قطاع غزة، بالمقابل شهد العمل الأهلي الفلسطيني في هذه

الفترة تراجعاً واضحاً، حيث تركز عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في هذه المرحلة على مقاومة مشاريع التوطين الصهيونية، ومحاولة إفشالها، والاهتمام بالقضية الفلسطينية كقضية سياسية واجتماعية وما نتج عنها من آثار تمثلت في احتلال الأرض، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها.[1]

خلال هذه الفترة تأسست في فلسطين العديد من المنظمات والجمعيات، التي قامت بدور كبير في عملية تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية وثقافية وأدبية، ففي عام 1918م تأسست في يافا الجمعية الأهلية، والنادي الاجتماعي اليافي، والنادي العربي من أجل الدفاع عن الحقوق الوطنية وتحقيق الآمال القومية، وضمن عدد من الشخصيات الوطنية من أبرزها محمد أمين الحسيني، وتشكلت العديد من الجمعيات والنوادي والفرق الكشفية التي لعبت دوراً كبيراً في تأطير المجتمع الفلسطيني، وفي الإطار الطلابي أيضاً تأسست العديد من الجمعيات الطلابية، والتي كانت تهدف إلى تحقيق أهداف تثقيفية ووطنية للشعب الفلسطيني، وهناك العديد من الفعاليات والنشاطات التي تصب في هذا الجانب ومن أهم الأمثلة عليها، انعقاد المؤتمر الطلابي عام 1930م، ولعل أهم ما ميز هذه الفترة تعاظم الهبات والثورات والانتفاضات الفلسطينية الجماهيرية.[2]

كانت جميع البرامج الأدبيات التي قامت عليها النقابات والجمعيات والأحزاب السياسية تسعى إلى تحقيق أهداف مقاومة الانتداب البريطاني، وصد نشاط الحركة الصهيونية المتزايد الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودون تغييب الأنشطة التي تقوم على العمل الخيري والإغاثي الذي يحقق أهداف اجتماعية للشعب الفلسطيني، ومن جدير ذكره أن معظم منظمات المجتمع المدني في تلك الفترة تأسست ضد رغبات الاحتلال، وإن كان قد سمح بتأسيس بعض المنظمات فإنه

---

[1] مكي، سالم توفيق، **مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية- دراسة تطبيقية تحليلية على المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص9.

[2] طلوزي، صالح، **دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2009، ص14.

بالشكل الذي ينسجم مع سياسته ولا يتعارض مع مصالحه، وذات طابع أهلي واجتماعي، لـذلك فإن العمل السري طغى على نشاط غالبية هذه المنظمات وخاصة ذات الأهداف السياسية، وقـد لعبت العلاقات العائلية والعشائرية والطائفية دوراً في هيكلتهـا وقيادتهـا، وخاصـة الطبقـات البرجوازية والإقطاعية في المجتمع الفلسطيني.[1]

شكل حدث تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية منعطفاً هاماً في عمل منظمات المجتمـع المدني الفلسطيني، فقد زاد عدد الجمعيات والمؤسسات والأحزاب السياسـية والنقابـات، التـي تمحور عملها في العمل الوطني الفلسطيني ومعالجة الآثـار السـلبية التـي خلفهـا الاحـتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وامتازت بأنها أصبحت أكثر تأطيراً وتنظيماً وتخصصاً مـن ذي قبل، وكما أنصب عملها في تعزيز الشخصية الفلسطينية في مواجهة سياسة التشويه والإلغاء التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي.[2]

أيقنت منظمة التحرير الفلسطينية قيمة منظمات المجتمع المدني في ترسـيخ علاقاتهـا بالشعب الفلسطيني سواء داخل فلسطين أو في الشتات الفلسطيني بفعل سياسة التهجير، فقد كان لهذه المنظمات حاجة تكمن في تجميع الشعب الفلسطيني وتنظيمه، ومعالجة القضية الفلسـطينية قبل أن يكون لها أية أهداف وغايات نقابية أو مجتمعية أو مدنية، وقد نشأت العديد من المنظمات والجمعيات التي لعبت دوراً في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، نذكر منها: دائـرة الإعـلام والثقافة، الهلال الأحمر، مؤسسة صامد، جيش التحرير الفلسطيني، الصندوق القومي الفلسطيني، والعديد من الأحزاب السياسية ذات الأبعاد الوطنية والقومية، وهناك أيضاً العديد من المنظمـات الفلسطينية التي تأسست في الشتات منها: الإتحاد العام لطلبة فلسطين، الإتحـاد العـام للمـرأة الفلسطينية.[3]

---

[1] أبراش، إبراهيم، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، مجلة رؤية– مجلة شهرية بحثية متخصصـة، http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/6/page4.html

[2] القاروط، رائد، **أثر المعوقات الذاتية والبيئية، على دور ورؤية المنظمات الأهليـة العاملـة فـي حقـوق الإنسـان والديمقراطية في الضفة الغربية والقدس**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنيـة، نـابلس، فلسـطين، 2003، ص 28.

[3] طلوزي، صالح، **منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد مـن وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص16.

2.2.3 منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي حتى اتفاقية أوسلو (1967- 1993)

تأكيداً على ما تم ذكره سابقاً بأن منظمة التحرير الفلسطينية لعبت دوراً كبيراً في تأطير عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وكان لبروزها الأثر الكبير في زيادة عدد هذه المنظمات، وفي بداية عقد السبعينات ومع إزدياد اعتراف الدول العربية بمشروعية التمثيل الفلسطيني، وتنامي دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وما ترافق معه من حيوية مجتمعية وسياسية، تركز عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ونشاطها على الندوات السياسية والثقافية والاجتماعية؛ الأمر الذي ساهم في بلورة نهضة وطنية فلسطينية، الذي أنعكس على زيادة عدد المنظمات والأحزاب السياسية العاملة في المجتمع الفلسطيني، الذي استعاد نشاطه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.[1]

منذ نهاية عقد السبعينات شهدت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نوعاً جديداً من العمل يقوم على أساس المزاوجة بين العمل السياسي شبه العلني من جهة، والقيام بتقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية للجمهور الفلسطيني من جهة أخرى، فقد ركزت مختلف فصائل العمل الوطني الفلسطيني على تشكيل الأطر واللجان والنقابات النسوية والزراعية والصحية والشبابية والاهتمام بالجانب الجماهيري، وقد توسع عمل المنظمات ليصل لكافة فئات المجتمع وخاصة القطاعات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة في القرى والمخيمات الفلسطينية على أساس أن الاهتمام والعناية بهذه الفئات يندرج في إطار العمل الوطني، ويعكس فهمها للمواطنة، وتعزيز قيم الانتماء والولاء، وكما يساعد على صمود الشعب الفلسطيني أمام سياسة الاحتلال الإسرائيلي، وقد استطاعت من خلال ذلك أن تعبئ الجماهير الفلسطينية وتحرضها ضد الاحتلال، وتنظمها وتوجهها في اتجاه تحقيق الأهداف الوطنية في نيل الحرية والاستقلال، لذلك

[1] طلوزي، صالح، **منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص 16- ص17.

ظهر في تلك الفترة العديد من المنظمات التي تنافست فيما بينها في تحقيق أهدافها، وهذا قد انصب في صالح تعزيز المجتمع المدني الفلسطيني في فهم قيم التعددية الفكرية والسياسية.[1]

وفي عقد الثمانينيات بدأت منظمات المجتمع المدني بالتحول إلى العمل التنموي، فقد تشكل في فلسطيني عام 1980 مجلس التعليم العالي، وتم عقد مؤتمر للتنمية من أجل الصمود عام 1981، وظهرت العديد من المحاولات لتشكيل منظمات اجتماعية واقتصادية ذات الطابع التنموي، ومن جهة أخرى شهدت هذه المرحلة تراجعاً في العمل المجتمعي، بسبب سياسة الاحتلال في تشديد القبضة على عمل هذه المنظمات ومحاصرتها، فقد قامت بإغلاق العديد منها وعدم السماح بإنشاء منظمات جديدة، وقد كان لخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وتشتتها في الدول العربية، الأثر الكبير على عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بعد قيام الاحتلال الإسرائيلي باجتياحه عام 1982، بالمقابل اتسع نشاط العديد من الأطر الجماهيرية والقيادات الشابة في تلك الفترة، ومع نشوب الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، هب الشعب الفلسطيني في تنظيم نفسه في الأحزاب السياسية والجمعيات التي مارست نشاطاتها ضد الاحتلال الصهيوني، والتي كان لها دور كبير في قيادة الانتفاضة الشعبية والجماهيرية، حيث كان الطابع النضالي والوطني والسياسي أبرز ما ميز هذه الفترة.[2]، وقد تعاظم دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في هذه الفترة حيث ركز على سد الفجوة الخدماتية التي تركها الاحتلال، والعمل على المحافظة على الهوية الفلسطينية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني أمام سياسة الاحتلال العنصرية.[3]

ومن الجدير ذكره بأن الفترة من عام 1988- 1993، حصلت تطورات هامة في عمل منظمات المجتمع المدني وذلك نتيجة التغيرات السياسية التي حدثت في تلك الفترة، والتي نشأت

---

[1] كمال، زهيرة، **النوع الاجتماعي والمواطنة- دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية**، سلسة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (27)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فلسطين، 1999، ص27- ص28.

[2] طلوزي، صالح، **منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص17.

[3] مكي، سالم توفيق، **مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية- دراسة تطبيقية تحليلية على المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة**، مرجع سابق، ص74.

نتيجة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، وإعلان وثيقة الاستقلال في الجزائر عام 1988، فقد حملت المنظمات شعار إنهاء الاحتلال والتحضير لبناء الدولة، كما تأسس خلال هذه الفترة أيضاً العديد من المراكز والمؤسسات المتخصصة والتي تهتم بالعديد من المواضيع التنموية والمجتمعية مثل مراكز الإعلام والتدريب المتخصصة ومؤسسات البيئة والتعليم والصحة والزراعة، وضمت أيضاً عدداً من الأكاديميين والمتخصصين والمهنيين.[1]

3.2.3 منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ما بعد أسلو عام 1993

تعد المرحلة ما بعد عقد اتفاقية أوسلو عام 1993، نقطة تحول مهمة في عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتستحق التأمل، فقد حصل تغيير جذري في عمل هذه المنظمات ونشاطها وتوجهاتها، فقد بدأت تركز على العمل المهني المتخصص كطريق نحو بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المدنية ووفق تطلعات تنموية، وقد تحول التمويل من أجل تحقيق أهداف مجتمعية تصب في تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية، وتعزيز الثقافة المدنية بعد أن كان تمويلاً يغلب عليه الطابع الوطني، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، ومن أجل تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني القائم على التحرر من الاحتلال، والعمل على تحقيق تعبئة تنموية شعبية، إلا أن هذا التحول أصاب العديد من هذه المنظمات بشيء من الانكماش، وفقدت الكثير منها الاهتمام الجماهيري، وأصبح أغلبها ذا اهتمامات مهنية تتماشى مع رؤية الممول، وكما انتقل عملها إلى العمل النخبوي الذي يعتمد على مجموعة من الخبراء والمختصين والموظفين الذين يتقاضون رواتب مرتفعة؛ الأمر الذي ساهم في فقدانها قيمة العمل التطوعي وهو الأساس الذي قامت عليه.[2]

يعد مطلع التسعينيات تاريخاً مهماً في تطور عمل وأهداف منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، فقد كان لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية كحقل سياسي دور هام في انتقال العمل

---

[1] كمال، زهيرة، **الاجتماعي والمواطنة– دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 28– ص29.

[2] شيخ على، ناصر، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 53– ص54.

الأهلي من مضمون التنمية المقيدة إلى محاولة تحقيق التنمية الاجتماعية؛ الأمر الذي تطلب منها جهداً أكبر في التأقلم مع المرحلة الجديدة، وظهور مصاعب جمة في كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد أتبعت السلطة الوطنية الفلسطينية سياسة الجذب والاحتواء لهذه المنظمات، وذلك من أجل مواجهة التحديات في طريق بناء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، فقد قامت بتأسيس "مكتب المؤسسات الوطنية"، والهدف منه الإشراف والتنسيق على الاتحادات والجمعيات والنقابات في المجتمع الفلسطيني وتقديم الدعم اللازم لها، وفي تطور آخر تم تشكيل أجسام أخرى مثل "الهيئة الوطنية للمؤسسات الوطنية" والتي تضم مجموعة من المنظمات الأهلية، وتم تشكيل "شبكة المنظمات الأهلية" على أيدي مجموعة من الناشطين في المجال التنموي.[1]

فرضت ظروف المرحلة على منظمات المجتمع المدني أن تضع إطاراً عاماً لتنسيق مواقفها وتحديد طبيعة عملها وتتمحور حول النقاط التالية:[2]

- تعزيز فكرة الاستقلال الوطني وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة.
- توسيع وتعزيز الديمقراطية في كل مجالات الحياة المجتمعية.
- التقدم التنموي السليم والمستمر في كافة مجالات الحياة للمجتمع.
- الدفاع عن حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية المحرومة، وخاصة النساء والأطفال والمعاقين، والفقراء في المناطق المحرومة."

لابد من تسجيل حدث مهم في عام 2000 وهو اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى)، وما ترتب عليها من دمار للبنية التحتية للمجتمع الفلسطيني، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة؛ الأمر الذي أدى إلى التراجع في عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتوجهاتها

---

[1] القاروط، رائد، **أثر المعوقات الذاتية والبيئية، على دور ورؤية المنظمات الأهلية العاملة في حقوق الإنسان والديمقراطية في الضفة الغربية والقدس**، مرجع سابق، ص32.

[2] المرجع السابق، ص 33

لتنتقل من العمل التنموي لتصبح ذات توجهات إغاثية وإنكماش العمل التنموي في أجندتها، وقد ساهمت في فرض نفسها كشريك مهم ومساند في هذه المرحلة للسلطة الوطنية الفلسطينية في معالجة الآثار الناجمة عن سياسة الإحتلال الإسرائيلي التي قامت بتدمير البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني.[1]

كشفت انتفاضة الأقصى عام 2000 أن آفاق حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مازال بعيداً، ومن المفيد إعادة النظر في العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وعدم النظر إلى مرحلة ما قبل إندلاع الانتفاضة على أساس أننا نعيش مرحلة تحرر وإستقلال بالكامل، بل أننا نعيش في أوج مراحل الصراع مع العدو، فقد كان لخطابات السلام أثرها في خلق حالة من الاسترخاء لدى المجتمع المدني الفلسطيني بكافة شرائحه ومنظماته؛ الأمر الذي ساهم في بروز العمل التنموي على حساب الأجندة والأهداف الوطنية، وفي هذه المرحلة كان لابد من إعادة الإعتبار لمنظمات المجتمع المدني ليس كمعارض للسلطة بقدر أنها شريك ورافد لها ومكمل لعملها.[2]

تصاعدت وتيرة الأحداث في انتفاضة الأقصى، وأتخذت منحى مغايراً عن الإنتفاضات السابقة وخاصة في ظل وجود إطار سياسي ينظم العلاقة في المجتمع الفلسطيني، وكان لبروز الكفاح المسلح أثره في عودة الأحزاب السياسية إلى مقاومة الإحتلال الإسرائيلي، بينما ركزت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني كافة أنشطتها وفعالياتها على العمل الإغاثي والخدماتي، وكما زاد الدعم الدولي للعمل المجتمعي بما يصب في مصلحة تحقيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.[3]

---

[1] مكي، سالم توفيق، **مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية- دراسة تطبيقية تحليلية على المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة**، مرجع سابق، ص75.

[2] أبراش، إبراهيم، **المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة**، مرجع سابق.

[3] كوستانيتي، جيان فرانسيسكو، وآخرون، **دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة- التقرير النهائي**، فلسطين، مكتب الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وغزة، 2011، ص22.

سجلت الفترة ما بعد عام 2006، تطورات مهمة تجلت في حالة الانقسام الناتجة عن الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية؛ الأمر الذي ساهم في بروز عدد من التطورات على صعيد عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ويمكن النظر إليها وفق التالي:[1]

- تزايد الضغوط السياسية على منظمات المجتمع المدني لتكون موالية للحزب الحاكم سواء كان في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، والعمل على التدخل في شؤونها الداخلية.

- تزايد اهتمام منظمات المجتمع المدني في الأنشطة التي تصب في مجال تقديم الخدمات للشعب الفلسطيني؛ الأمر الذي ساهم في منافسة السلطة السياسية الحاكمة على التمويل، وأدى ذلك إلى عدم وجود تعريف واضح لأدوار هذه المنظمات، وطبيعة تقاسمها مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

يرى الباحث أن الفترة ما بعد عقد اتفاقية (أوسلو) أمتازت بتنوع المنظمات والجمعيات، وزيادة عددها في المجتمع لفلسطيني؛ الأمر الذي ساهم في إغناء التنوع الفكري وتعزيز مبدأ التعددية السياسية والفكرية، وتكريس مفاهيم المجتمع المدني وحقوق الإنسان بما فيها من مضامين تعزز قيم المواطنة، ولكن كان لإندلاع إنتفاضة الأقصى عام 2000م، الأثر الأكبر في تراجع عملها ورؤية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وإنتقال طبيعة دورها من العمل التنموية إلى أدوار مجتمعية أخرى تقوم على أساس الإغاثة المجتمعية، ومساندة المجتمع الفلسطيني للتخلص من آثار الإحتلال الإسرائيلي، وكما ساهمت في بروز نوع من الضبابية في طبيعة العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة بعد الانقسام الفلسطيني الحاصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ الأمر الذي زاد معه التعقيد بما يخص كيفية التعاطي مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

---

[1] كوستانيتي، جيان فرانسيسكو، وآخرون، **دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة– التقرير النهائي**، مرجع سابق، ص 23.

3.3 أنواع وخصائص منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

حدثت العديد من التطورات على الساحة الفلسطينية، والتي أثـرت فـي طبيعـة عمـل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من ناحية، وتوجهاتها ومهامها وبرامجها وطبيعة تشكلها من ناحية أخرى، ووفق التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التـي مـر بهـا المجتمـع الفلسطيني، وقد تميزت التجربة الفلسطينية بتنوع أنماط وأنواع تلك المنظمات بما يتناسب مـع متطلبات مرحلية معينة، وخصوصية العمل الوطني الفلسطيني، وقد سجلت كـل مرحلـة مـن مراحل المجتمع المدني الفلسطيني علامة فارقة في البيئة التي تشـكلت علـى أساسـها هـذه المنظمات، وكما كانت البيئة السياسية منطلقاً هاماً في بلورة رؤيتها، ووفق معطيـات فرضـت نفسها على المجتمع المدني الفلسطيني، فقبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية سـجل المجتمـع المدني الفلسطيني ظهور أنواع من المنظمات التي قامت بأدوار تتناسب مع تلك الفترة، وما بعد قدوم السلطة كفاعل سياسي مهم على صعيد المجتمع الفلسطيني، ظهرت أنواع جديدة لها أهدافها وأجندتها وخصائصها التي تعبر عنها من خلال برامجها والأنشطة التي تقوم بها، وقد أثرت هذه التغيرات أيضاً على خصائص وسمات هذه المنظمات، فتنوعت خصائصـها وسـماتها وفـق معطيات ومحددات العمل الأهلي الفلسطيني في الفترات التي مرت بها.

1.3.3 أنواع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

يمكن تقسيم أنواع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني إلى قسمين رئيسين هما:

1.1.3.3 الأحزاب والتنظيمات السياسية

مازالت مسألة الأحزاب السياسية في الحالة الفلسطينية من المسائل الجدلية بين منظري المجتمع المدني من حيث اعتبارها جزء من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، أم أنها خارج نطاقها، ولكن من خلال مراجعة الأدبيات الفلسطينية التي تناولت الموضوع يتضح لـدينا بـأن الأحزاب الفلسطينية جزء مهم منها، وذلك لدورها في مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني، سواء

كان ذلك في تأسيس بعض هذه المنظمات، أو المساهمة والتحكم في تطورها، أو بتأثيرها الواضح في المجتمع المدني الفلسطيني.[1]

أدى إحتلال الأراضي الفلسطينية عام 1948م، وما صح تسميته بالنكبة التي حلت على المجتمع الفلسطيني، عدا عن الإنتداب البريطاني الذي سبق هذا الإحتلال، وما نتج عنه من تدمير للقرى الفلسطينية، وتهجير الشعب الفلسطيني، إلى حاجة الشعب الفلسطيني إلى تنظيم نفسه في أطر نضالية تقود العمل الوطني الفلسطيني بكل جوانبه؛ الأمر الذي ساهم في بروز الأحزاب والتنظيمات السياسية كأداة مهمة في الحفاظ على الهوية الفلسطينية، ومقاومة الإحتلال الإسرائيلي، والمساهمة في الحفاظ على النسيج الإجتماعي للشعب الفلسطيني، وقسمت الأحزاب والقوى الفلسطينية من ناحية طبيعة عملها إلى قسمين: القسم الأول: يعمل على توفير الحد الأدنى من المتطلبات الإنسانية الضرورية للمواطن الفلسطيني دون النظر إلى أية توجهات سياسية أو أيدلوجية، والقسم الآخر: أخذ على عاتقه قيادة العمل الوطني الفلسطيني المسلح من أجل تحرير فلسطين، وقد ساد الفترة الأولى من تشكيلها نمطين من الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، النمط الأول: يتبنى الفكر القومي العربي، والذي يرى بأن التحرير يتم عن طريق الأنظمة العربية القومية التي كان لها الأثر الكبير على حركات التحرر، حيث شكلت بعض القوى السياسة الفلسطينية إمتداد لهذه الأنظمة، والنمط الآخر: يتبنى فكرا وطنياً وفق رؤيا وأجندة فلسطينية.[2]

تمتاز الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية بعدة ميزات؛ فهي مرتبطة بالنضال الفلسطيني المسلح بالدرجة الأولى؛ الأمر الذي ساهم في جعل نضالها في المجال الاقتصادي والثقافي والإجتماعي أمراً ثانوياً إلى حد ما في الفترات الأولى من النضال الفلسطيني، إضافة إلى أن معظم الأحزاب السياسية الفلسطينية نشأة وتكونت خارج فلسطين، وقامت بقيادة الكفاح المسلح

---

[1] طلوزي، صالح، **منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص21.

[2] شيخ على، ناصر، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص49.

من خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، ناهيك عن عدم وجود قوانين، وأنظمة داخلية مكتوبة إلا بعد تأسيسها بعدة سنوات، وقسمت التيارات والحركات والأحزاب الفلسطينية إلى قسمين:[1]

القسم الأول: الأحزاب والحركات الوطنية الفلسطينية

تضم التيارات والأحزاب الوطنية كافة التي عملت من أجل تحقيق التحرر الوطني الفلسطيني، ومن أهم الأمثلة على هذه الأحزاب: حركة فتح، حزب الشعب الفلسطيني، حزب البعث بأقسامه الفلسطينية والعربية، الجبهتان الديمقراطية والشعبية، والجبهات الفلسطينية، والناصريون، والوحدويون، فضلاً عن بعض الحركات والتنظيمات المستقلة التي ظهرت في فترات مختلفة في تاريخ العمل النضالي.

القسم الثاني: الأحزاب والتيارات الإسلامية

تجمع هذه التيارات شعاراً واحداً، يقوم على أساس(الإسلام هو الحل)، على الرغم من الإختلاف فيما بينها في تفسير مدلول هذا الشعار، ومن الأمثلة عليها: حركة حماس، والجهاد الإسلامي، وحزب التحرير الإسلامي والسلفيين، والمفارقة هنا تكمن بأنه على الرغم من الإطار الإسلامي الذي يجمعهم إلا أن هناك إختلافاً أيدلوجياً عميقاً بينهم نابعاً من الصراع في كيفية التعاطي مع القضية الفلسطينية، والمجتمع الفلسطيني.

يرى الباحث أن الأحزاب السياسية في المجتمع الفلسطيني لعبت دوراً مهماً في العمل الأهلي الفلسطيني إلى جانب العمل الوطني، وكان لها حضوراً بارزاً، وذلك لغياب دور الدولة في فترة من الفترات، فقد كانت البديل عن السلطة السياسية، التي تنظم المجتمع، وتوفر له الخدمات، وخاصة بأنها تشكلت من قبل أفراد لهم الدور الكبير في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي، والخاصية هنا تكمن بأن الوضع الفلسطيني يعتبر حالة استثنائية من خلال الاستنتاج التالي: إن تشكيل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بما فيها الأحزاب السياسية سبق تكوين الدولة

[1] شومر، توفيق، علاقة الأحزاب الفلسطينية بمنظمات المجتمع المدني، الحوار المتمدن، العدد (1902)، 1\5\2007، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93728

وجاءت الدولة بمنظومتها السياسية الإقتصادية والإجتماعية امتداداً للمجتمع المدني حيث إن أغلب قادة الأحزاب السياسية والناشطين في العمل الأهلي أصبحوا مع تشكيل النظام السياسي قادة مؤسسات الدولة الحكومية، وتعد الأحزاب السياسية والوطنية جزءاً من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك عدداً من الباحثين والدارسين من يخرج الأحزاب السياسية الفلسطينية من منظومة المجتمع المدني على أساس أنها قد تشارك في النظام السياسي، ولكن بسبب خصوصية الواقع الفلسطيني وما مر به من تطورات وأحداث جعلت الأحزاب جزءاً أصيلاً في المجتمع المدني الفلسطيني، حيث جاء تشكيل ووجود الأحزاب الفلسطينية نتيجة متطلبات المرحلة الفلسطينية، والواقع الذي حتم على المجتمع ملازمة العمل الوطني والسياسي مع العمل الاجتماعي، حيث كان وجودها قبل وجود الدولة الفلسطينية، ولعبت أدواراً مهمة في تعزيز منظومة المجتمع المدني من خلال تقديم النشاطات والفعاليات التي تقع في صلب العمل الأهلي والمجتمعي، وجاء دورها مكملاً وقد يكون بديلاً لمنظمات المجتمع المدني في الدول ذات السيادة والمستقلة، إضافة إلى ذلك تعتبر معظم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قد أنشأت من قبل بعض الأحزاب السياسية الفلسطينية، وهي إمتداد لرؤيتها وأهدافها في مرحلة من المراحل النضال الفلسطيني، وهذا ما أضاف ميزة خاصة لمكونات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والتي تعد الأحزاب السياسية العنصر الفاعل في المجتمع المدني الفلسطيني، حيث استطاعت أن تفرض نفسها كجزء مؤثر وضروري في منظومة المجتمع المدني، وذلك على أساس الهم والصالح الوطني ومراحل التحرر الوطني الفلسطيني.

2.1.3.3 المنظمات الأهلية

فإنها تصنف حسب طبيعة عملها إلى:[1]

- الجمعيات الخيرية والتعاونيات، والتي ساهمت في تقديم الخدمات المختلفة للمجتمع الفلسطيني، سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أو الصحي.

[1] شيخ على، ناصر، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 50-51.

- المنظمات الجماهيرية، والمؤسسات والمنظمات التنموية.
- المراكز ومؤسسات البحث والإعلام، وحقوق الإنسان، والتي تهتم بقضايا تعزيز الثقافة المدنية للمجتمع الفلسطيني.
- المؤسسات والهيئات التي تقوم بالدفاع عن حقوق الإنسان ومصالح فئات محددة داخل المجتمع، ومن الأمثلة عليها النقابات والإتحادات المختلفة.

أكد معظم الباحثين الفلسطينيين في هذا المجال بأن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تتدرج في إطار تقديم الخدمات المختلفة، ولعبت دوراً في خدمة المجتمع الفلسطيني، وهناك أيضاً من قسمها حسب تخصصها على النحو الآتي:[1]

- منظمات سياسية تهدف إلى تعبئة المجتمع من أجل التحرر الوطني والإستقلال، والتخلص من الإحتلال، والعمل على زرع قيم الديمقراطية.
- منظمات حقوقية، تقوم بتقديم أنشطة وفعاليات تعمل على نشر الوعي، والتعبئة لأجل قضايا تخص الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة.
- منظمات تمثيلية، والتي تمثل قطاعات وشرائح المجتمع المختلفة مثل الطلبة والعمال والقضايا المهنية المختلفة.
- منظمات تنموية وخدماتية، والتي تهتم بالتنمية وتقوم بتقديم الخدمات المختلفة للمجتمع.

كما قسم البعض منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، إلى منظمات عاملة في مجال زيادة وعي المواطن لحقوقه وكيفية الدفاع عنها، ومنظمات عاملة في مجال رعاية المهنية للمنتسبين إليها مثل النقابات، وهناك أيضاً العاملة في مجال الرفاه الإجتماعي، ويعتبر هذا النمط

[1] دعنا، عبد العليم، مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر دور ورؤيا مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في السيرة والديمقراطية والإصلاح، شبكة فلسطين للحوار، 16\5\2005، http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=53018

الأكثر انتشاراً، وهناك أيضاً منظمات تعمل من أجل تحقيق المصالح الإقتصادية لأعضائها، ومنظمات أهلية تعمل في مجال التعاون، والناشطة في المجال السياسي والمتخصصة في مجال إحياء الروح المدنية وتعميق مفاهيم الديمقراطية، عدا عن المنظمات التي تنشط في المجال الخيري وتقديم الخدمات للمجتمع الفلسطيني.[1]

وهناك من صنف منظمات المجتمع المدني العاملة في فلسطين إلى عدة مستويات، وهي:[2]

منظمات المستوى الأول:

وهي المنظمات القاعدية والشعبية العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتي تضم المجموعات غير الرسمية المتواجدة في معظم المجتمعات المحلية، والتي تقوم بالاستجابة إلى الإحتياجات اليومية، والتي نشطت بشكل كبير في مجال تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، وهناك أيضاً اللجان الشعبية المحلية، والتي تدخل ضمن الإطار الزراعي ولجان القرى والتجمعات السكانية واللجان المختصة في تقديم الخدمات الإغاثية، وهناك أيضاً المجموعات الشبابية والتعاونيات الزراعية والنوادي، التي تهتم بالأمور الرياضية والثقافية التي تخص قطاع الشباب والنوادي النسوية.

منظمات المستوى الثاني:

تدخل ضمن إطار المنظمات الخيرية، ومنظمات الرعاية الإجتماعية والجمعيات المقدمة للخدمات، والمنظمات غير الحكومية ذات الطابع المهني المتخصص، والتي تقدم الخدمات الصحية والرعاية للأطفال والتعليم، وهناك أيضاً المنظمات التنموية غير الحكومية والبحثية، وجمعيات حقوق الإنسان والديمقراطية، والمنظمات التي تعنى بقضايا فئات خاصة ومحددة.

---

[1] طلوزي، صالح، **منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص20.

[2] كوستانيتي، جيان فرانسيسكو، وآخرون، **دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة– التقرير النهائي**، مرجع سابق، ص 36– ص 46.

وهناك من وصف منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بأنها "الجمعيات التعاونية وتعد الأقدم في فلسطين، ومتأثرة بالبنية التقليدية للمجتمع الفلسطيني، والمنظمات الجماهيرية (جماعات المصالح) مثل المنظمات النسائية، والنقابات العمالية والمهنية، والمنظمات التنموية."[1]

وقد تم تصنيف منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ما بعد اتفاقية أوسلو، وأثناء الحكم الذاتي الفلسطيني على النحو الآتي:[2]

- منظمات المجتمع المدني التي تعبر عن المعارضة الفلسطينية للسلطة الفلسطينية، مثل: الإتحادات والجمعيات التابعة للتيارات الإسلامية حماس والجهاد الإسلامي، وقد عبرت عن نشاطها من خلال قدرتها التعبوية، وقد كانت تمارس نشاطها بشكل سري.
- منظمات تمارس نشاطها في ظل شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية، مثل: الاتحادات الشعبية، وجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان، وكما أن جزء كبير من الشخصيات الوطنية التي عملت في منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المجال، وكان لهم دورهم في العمل الوطني أصبحوا موظفين في السلطة الوطنية الفلسطينية.

هناك مجموعة من المنظمات والاتحادات ذات علاقات متعددة داخلياً وخارجياً وأغلبها ذات صبغة إجتماعية وتطوعية، ومنها الحقوقية والدينية، والتي لعبت دوراً بارزاً في دعم صمود الشعب الفلسطيني قبل التسوية السلمية، وأثناء الحكم الذاتي الفلسطيني تحول جزء منها إلى العمل مع السلطة، والجزء الآخر مارس أعمال ونشاطات تعبر عن نهج المعارضة السياسية.

---

[1] محيسن، تيسير، التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني، مجلة رؤية– مجلة شهرية بحثية متخصصة، http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/13/page3.html

[2] أبراش، إبراهيم، **المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة**، مرجع سابق.

2.3.3 خصائص وسمات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

هناك العديد من الخصائص التي ميزت منظمات المجتمع المدني في فلسطين، وهي:[1]

- وجود هيكل رسمي وإداري يعمل على إدارة المنظمة، ويحتكم إلى النظام الداخلي.
- لا تسعى للربح حيث لا تضع ضمن أهدافها ورؤيتها تحقيق الربح، بل تسعى نحو تقديم الخدمات للمجتمع.
- لا يوجد أية علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة، وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدة الحكومة سواء كان بالجانب المالي أو الفني.
- تقوم على أساس فكرة التطوعية من حيث أنشطتها والبرامج التي تقدمها.
- بعيدة عن العشائرية والعرقية، ويكون الإنتساب إليها قائم على أساس طوعي ولا تتحكم به علاقة القرابة.

وضع تيسير محيسن، الباحث في مجال منظمات المجتمع المدني مجموعة من الملامح والسمات التي ميزت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، حيث رأي بأنها تمتاز بالحرفية والتخصص، وقدرتها على التعاطي مع المشكلات الإجتماعية والإقتصادية على أساس مهني وحرفي، وتقوم من الناحية الإدارية على أساس بيروقراطي، وتمتاز بأنها منظمات ريعية، وكما أنها تقوم بتقديم خدمات مدنية خارج نطاق إتخاذ القرار السياسي، إضافة إلى نمو شريحة من الطبقة الوسطى من كوادر هذه المنظمات.[2]

أصبح لحركة فتح دور كبير ومركزي وخاصة بعد عام 1969، في إظهار النضج الوطني والإجتماعي الفلسطيني، وكما إستطاعت فصائل اليسار الفلسطيني من تنظيم المجتمع

---

[1] محسن، محمد فايق، **مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) – دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص92.

[2] محيسن، تيسير، **التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني**، مرجع سابق.

الفلسطيني على أساس من العلاقات القصدية، على شكل منظمات نقابية وثقافية وإجتماعية تساهم في العمل الوطني، وتكون أداة من أدوات الضغط على الإحتلال الإسرائيلي، حيث نمت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على أساس عملية تحد الإحتلال ورداً على محاولات إسرائيل من الإطاحة بالمجتمع المدني، ويعتبر العمل الأهلي الفلسطيني ذات جذور قديمة، وبعد النكسة الفلسطينية دخل العمل الأهلي الفلسطيني منعطفاً هاماً، حيث تحول مضمون عمل هذه المنظمات من العمل الخدماتي والإغاثي الخيري إلى النشاط المجتمعي المقاوم للإحتلال ووفق أساليب جديدة ومبتدعة، حيث جاء ظهور العديد منها نتيجة الحاجة لتأطير الجماهير الفلسطيني في أطر إجتماعية قادرة على الصمود في وجه سياسة الاحتلال.[1]

4.3 البيئة الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

من أجل الوقوف على أدوار ومهام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لابد لنا من البحث في العديد من العوامل التي ساهمت في تشكيلها وتأطيرها، ومعرفة الإطار القانوني الناظم لعملها سواء كان على المستوى الداخلي أو الخارجي، والأساس الذي قامت عليه، والعمل على إستعراض البيئة العامة التي أثرت في تشكلها وبلورتها، إضافة إلى العوامل التي كرست مهامها وأدوارها المختلفة، علنا نصل إلى رؤية عامة حول الأدوار والمهام التي قامت عليها.

1.4.3 الإطار القانوني الناظم لتشكيل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

أولت المعاهدات والمواثيق الدولية والوطنية اهتماماً كبيراً في حرية تشكيل منظمات المجتمع المدني، وخاصة في ظل التطور الحاصل في الأدبيات والدراسات في حقل حقوق الإنسان، وذلك على أساس الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، وتكريس مشاركته السياسية والإجتماعية، وهو ما يدخل في إطار تمكينه والنهوض به، وقد ورد في الأعراف كافة، والمواثيق الدولية والوطنية ما يخص هذا الحق، والذي أصبح متطلباً مهماً من متطلبات الدولة العصرية والديمقراطية، حتى أصبح إعطاء الحق في تشكيل الجمعيات والمنظمات ضروري في

[1] محيسن، تيسير، **التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني**، مرجع سابق.

ظل المناشدات والمطالب لتكريس حقوق الإنسان بكافة أشكالها، ومضامين تعزيز الثقافة المدنية، ويمكن لنا النظر في الإطار القانوني الناظم لتشكيل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وفق ما يلي:

1.1.4.3 الحق في تشكيل منظمات المجتمع المدني وفق المعايير الدولية

"نصت المادة (20) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية."[1]

"ونصت المادة (22) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على: 1- لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين بما في ذلك حق إنشاء النقابات، والإنضمام إليها من أجل حماية مصالحه، 2- لا يجوز تقييد إستعمال هذا الحق بأية قيود غير التي يقررها القانون ، وتقضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة، أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة، أو الآداب العامة، أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم، ولا تتضمن هذه المادة حكم يحول دون فرض القيود القانونية اللازمة، على أفراد القوات المسلحة، والشرطة في إستعمالهم لهذا الحق".[2]

وكما ورد أيضاً في العهد الدولي بما يخص الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية مجموعة من المواد التي تؤكد على الحرية في تشكيل المنظمات والجمعيات التي تدخل ضمن هذا الإطار، وكما تؤكد على حريتها في أداء نشاطها دون وضع أية قيود قد تعيق عملها، وأعطت الحرية للأشخاص بالانضمام لأية منظمات وجمعيات مجتمعية.[3]

---

[1] **وضع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في قطاع غزة**، التقرير السنوي 2010، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ص7

[2] المؤقت، فاطمة، وآخرون، **مساءلة العمل الأهلي الفلسطيني – دراسة تقييميه**، ط1، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2007، ص11.

[3] **وضع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في قطاع غزة**، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص8.

وورد في الاتفاقية الأوروبية في المادة (11) دلالة على حرية الأفراد في تشكيل المنظمات ضمن منظومة المشاركة المجتمعية حيث أكدت أن" لكل شخص الحق في حرية المشاركة في الاجتماعات السلمية، وفي حرية تكوين الجمعيات، ويشمل هذا الحق حرية إنشاء النقابات مع الآخرين، والانضمام إليها للدفاع عن مصالحه.[1]

2.1.4.3 الحق في تشكيل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وفق المعايير القانونية في الأراضي الفلسطينية

يعد القانون العثماني الصادر عام 1907 من القوانين التي تم العمل بها في الأراضي الفلسطينية، والذي يقوم على أساس تأسيس وتنظيم عمل منظمات المجتمع المدني، وذلك نظراً للظروف السياسية السائدة في تلك الفترة وبما يتلاءم مع تلك التطورات، وقد كان هذا القانون ملائماً لتلك الفترة الزمنية، وقد وضعت الدولة العثمانية هذا القانون من أجل إحكام سيطرتها ورقابتها الصارمة على عمل الجمعيات الأهلية، وذلك تزامناً مع تصاعد المطالبات العربية القومية للانفصال عن الدولة العثمانية، وفي عام 1967، وإحتلال الأراضي الفلسطينية أبقى الاحتلال على قانون الجمعيات العثماني مع إدخال بعض التعديلات عليه بما يتناسب مع سياسة الإحتلال بإحكام قبضته على ممارسة العمل الأهلي، وقد منعت تشكيل أية منظمة أو مؤسسة أهلية إلا بعد الحصول على رخصة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وتمثل ذلك بالأمر العسكري رقم (686) الصادر عام 1981الذي كان ملائماً لسياسة الإحتلال الإسرائيلي في السيطرة والسطوة العسكرية والأمنية على العمل الأهلي الفلسطيني.[2]

يرى البعض أن خلال فترة الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967، خضعت فلسطين لنظاميين قانونيين مختلفين: الأول طبق على المنظمات العاملة في الضفة الغربية من خلال قانون الجمعيات والهيئات الإجتماعية الأردني رقم (33) لسنة 1966، وذلك

---

[1] **وضع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في قطاع غزة**، مرجع سابق، ص 8.

[2] البردويل، محمد، **مراجعة قانونية بشأن تسجيل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية**، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ص4.

بإعطاء الحق للجهات المختصة الأردنية بمنح أو عدم منح الترخيص لتشكيل منظمات المجتمع المدني، وكما أعطاها الحق في مراقبة نشاطاتها؛ الأمر الذي سهل على المحتل الإسرائيلي لاحقاً من إحكام سيطرته عليها، أما النظام القانوني الآخر، كان مطبقاً على المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة، وهو قانون الجمعيات العثماني لعام 1907.[1]

ثار جدل واسع وكبير بين السلطة الوطنية الفلسطينية، والمجتمع المدني الفلسطيني منذ قدومها حول تنظيم وحرية عمل المنظمات الأهلية ومدى استقلاليتها، وتزامن ذلك مع تزايد عدد هذه المنظمات وتنوع أدوارها وأهدافها، لذلك خضعت للمرة الأولى للرقابة الفلسطينية الرسمية بموجب عدد من القوانين، حيث أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1995 مسودة مشروع قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية والمؤسسات، وقد قوبل هذا القانون بالرفض من قبل المجتمع المدني الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر به، وبعد الانتخابات التشريعية عام 1996، ثار جدل واسع في أروقة المجلس التشريعي حول تنظيم عمل منظمات المجتمع الفلسطيني، حيث أعدت شبكة المنظمات الأهلية بعد إنشائها مسودة مشروع لقانون الجمعيات التي تم تبنيه من قبل عدد من أعضاء المجلس التشريعي وتم مناقشته وبشكل موسع، وقد توجت هذه الجهود لاحقاً بصدور قانون الجمعيات والهيئات المحلية الفلسطيني لعام 2000.[2]

أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لعام 2000، الذي فرض شرط التسجيل لتشكيل الجمعيات وتمكينها من أداء عملها، لقد كان لصدور هذا القانون الأثر الإيجابي في تشكيل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وممارسة العمل الأهلي، إلا أن البعض رأى بأنه ترك الباب مفتوحاً أمام تدخل وتعسف السلطة التنفيذية من خلال إعتبار وزارة الداخلية هي الجهة المختصة بتسجيل الجمعيات الأهلية؛ الأمر الذي أثار المخاوف من هيمنة رجال الأمن على المجتمع المدني.[3]

---

[1] المؤقت، فاطمة، وآخرون، **مساءلة العمل الأهلي الفلسطيني – دراسة تقييميه**، مرجع سابق، ص8

[2] المرجع السابق، ص9.

[3] البردويل، محمد، **مراجعة قانونية بشأن تسجيل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية**، مرجع سابق، ص4.

كانت الدوافع وراء إصدار قانون خاص بالمنظمات الأهلية نابعة من زيادة عددها ودورها والذي أصبح مقلقاً لأوساط كثيرة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي أصبحت ذات إمتداد شعبي، والسبب الآخر يعود مقاسمتها للموارد الممنوحة من الغرب.[1]

وقد ورد بشكل صريح في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل عام 2003، ما يؤكد على حق الأفراد في تشكيلهم، وانضمامهم إلى منظمات المجتمع المدني فقد نصت المادة (26) على مايلي:

"أن للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات، ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية: 1-تشكيل الأحزاب السياسية، والانضمام إليها وفقاً للقانون، 2-تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية، وفقاً للقانون."[2]

لقد وفر هذا النص القانوني من الناحية النظرية مناخاً كافياً للمجتمع المدني الفلسطيني ليكون ناشطاً بحرية، وإمتداداً لهذا النص القانوني صدر في المادة الأولى من القانون الخاص في الجمعيات ما يؤكد هذا الحق حيث أكدت بأن " للفلسطينيين الحق في ممارسة النشاط الاجتماعي والثقافي والمهني والعلمي بحرية بما في ذلك الحق في تشكيل تسيير الجمعيات الجمعيات والهيئات الأهلية، وفقاً لأحكام القانون"[3]

يعتبر تشكيل منظمات المجتمع المدني جزءاً مهماً في الدولة الديمقراطية، وله أهمية في تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية، وإعطاء الفرصة للإفراد في التعبير عن آرائهم من خلال تنظيم أنفسهم في مجموعات وأطر تساهم في العملية التنموية، والتي تصب في تعزيز قيم المواطنة، وقد طالبت كافة المواثيق والمعاهدات الدولية من الدول تضمين هذه الحريات والحقوق في دساتيرها الوطنية، ولقد عملت السلطة الفلسطينية منذ قدومها على تعزيز وتنظيم عمل

---

[1] القاروط، رائد، **أثر المعوقات الذاتية والبيئية، على دور ورؤية المنظمات الأهلية العاملة في حقوق الإنسان والديمقراطية في الضفة الغربية والقدس**، مرجع سابق، ص122.

[2] **القانون الفلسطيني المعدل**، الباب الثاني، المادة 26.

[3] المؤقت، فاطمة، وآخرون، **مساءلة العمل الأهلي الفلسطيني – دراسة تقييميه**، مرجع سابق، ص10.

منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بما يتناسب مع الرؤيا الإستراتيجية لبناء المجتمع المدني وبناء مؤسسات الدولة التي تتناسب مع مقاييس المنظومة العالمية، التي تدعو إلى تعزيز الثقافة المدنية، و حقوق الإنسان وحرياته المختلفة، حيث ساهمت القوانين الفلسطينية في تنظيم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وعملت على تسجيلها، وتنظيم علاقتها مع السلطة السياسية من أجل تمكينها وإعطائها الشرعية القانونية في العمل بحرية، لذلك يجب أن لا يكون القانون سيفاً مسلطاً على رقاب هذه المنظمات بل يجب أن يكون نقطة إنطلاق لها في العمل المجتمعي الذي يساهم في تطوير المجتمع، وبناء المجتمع على أسس مدنية وديمقراطية تكفل بها الحريات العامة، ويبقى التساؤل الذي يطرح نفسه، هل بالفعل تقوم السلطة السياسية بإعطاء الحرية والمساحة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني من العمل بحرية؟

2.4.3 البيئة العامة لعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والعوامل المؤثرة فيها

تعد البيئة السياسية التي مرت بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مغايرة لحالات كثيرة في دول أخرى، حيث إنها تعبر عن حالة إنتقالية مابين الإحتلال ومتطلبات الإستقلال الذي يحتاج إلى الكثير من تضافر الجهود في بناء مؤسسات الدولة من أجل الوصول إلى مجتمع مدني يكون قادراً على التعامل مع هذه المرحلة؛ الأمر الذي أدى إلى بروز إشكالية في أداء مهامها بين مقاومة الإحتلال الإسرائيلي والعمل كرقيب على السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى الدور التنموي التي تقوم به، وكما أن سياسات الإحتلال في الإغلاقات والتضييق، والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ساهمت أيضاً في إعاقة عمل الكثير من هذه المنظمات، وفي مجال السياسية الداخلية تعمل هذه المنظمات في ظل تراث يتمحور في تراث منظمة التحرير الفلسطينية كإطار عام ساهم في بلورة العديد من منظمات المجتمع المدني، وهناك أيضا الإدارة المدنية الإحتلالية، وهذه الطبيعة السياسية شكلت حالة ضبابية في عملية صنع السياسات وبلورة فلسفة فكرية تقوم عليها هذه المنظمات.[1]

[1] لدادوة، حسن، وآخرون، **علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين**، ط1، فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس، 2001، ص6

وبالنسبة للبيئة الإجتماعية التي أثرت في طبيعة عمل هذه المنظمات فقد كان هناك عائق تشكل بفعل تضارب وتصادم القيم الإجتماعية التقليدية للمجتمع الفلسطيني، مع القيم التي تروج لها هذه المنظمات، والتي تقوم على أساس تحرر المرأة والفردية والحريات العامة، وكما أن التحولات التي جرت على البنية الإجتماعية بتراجع مستويات المعيشة للمهمشين في المجتمع، وبروز العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية كزيادة نسبة البطالة، وعدم وجود فرص عمل، بالمقابل نمو الطبقة الوسطى التي تتمثل في البيروقراطيين، شكلت تحدياً آخر أمامها، وأدى ضعف السلطة في تلبية كافة الإحتياجات المجتمعية إلى زيادة إهتمام البيئة الدولية بمنظمات المجتمع المدني، وإلى بروز ضمور في العلاقة مابين هذه المنظمات والسلطة الوطنية الفلسطينية، ومن خلال النظر إلى الحالة البيئة الإقتصادية التي عملت بها هذه المنظمات يمكن لنا القول بأنها عملت في ظروف إقتصادية صعبة، فلم تستطع أن تخلق قاعدة إقتصادية متينة تنطلق منها في مشاريعها وبرامجها، فكان إعتمادها في معظم أعمالها يعتمد على المنح الخارجية؛ الأمر الذي أدى إلى عدم مقدرتها من تلبية الإحتياجات الإقتصادية للمجتمع الفلسطيني في حالات كثيرة.[1]

3.4.3 العوامل المؤثرة في طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في التأثير على طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، سواء كانت سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية، ويمكن تفسير هذه العوامل وفق المعطيات التالية:

1.3.4.3 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية

لقد ثار جدل محتدم حول طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، فمنهم من ينظر إليها من منظور إيجابي على أساس أنها علاقة تكاملية وتعاونية، ومنهم من ينظر إليها من منظور سلبي على أساس أنها علاقة تنافسية وإقصائية، وفي

[1] لدادوة، حسن، وآخرون، **علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين**، مرجع سابق، ص8.

ظل تزايد فعالية هذه المنظمات وتبلورها في الأراضي الفلسطينية، لابد لنا من الوقوف على مضمون هذه العلاقة.

قسمت منظمات المجتمع المدني حسب طبيعة علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام فالقسم الأول: ساند وأيد السلطة الوطنية الفلسطينية، واعتبر نفسه مكملاً لها، والقسم الثاني شكل أداة رفض ومعارضة للسلطة وسياستها مرتكزاً على رفضه لاتفاق أوسلو، والقسم الثالث: اتخذ جانب الحياد في علاقتها مع السلطة الفلسطينية وركزت على الأمور الإنمائية في المجتمع الفلسطيني.[1]

أثارت محاولة تفسير طبيعة العلاقة بين السلطة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني العديد من الإشكاليات والجدليات بين الكتاب والمهتمين، وخاصة في الوضع الاستثنائي لنشأة وتشكل هذه المنظمات، وحتى نستطيع تفسير هذه العلاقة لابد لنا من تسجيل الملاحظات التالية: يعتبر وجود منظمات المجتمع المدني سابقاً على وجود الدولة نفسها ومؤسساتها، والملاحظة الثانية تكمن في خاصية وجود الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الإلغائية التي إستهدفت إلغاء دور السلطة في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية الوليدة، والملاحظة الأخرى وهي بروز الجدل الواسع بين المهتمين في هذا المجال حول النظر إلى هذه المنظمات وضرورة وجودها لتعزيز المشاركة السياسية والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

تعد قضية التمويل من أهم الإشكاليات التي تحكم هذه العلاقة؛ الأمر الذي ساهم في تعزيز التوتر الحاصل، فكانت التنافسية هي الطابع الذي يحكم العلاقة بينهما، وهناك اتهام للسلطة من قبل هذه المنظمات وخاصة تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان بمحاولة الإحتواء والسيطرة والتهميش، بالمقابل هناك جوانب إيجابية في العلاقة تظهر في القضايا التطويرية

[1] طلوزي، صالح، **منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص33-ص34.

والبيئية والقضايا التي تصب في تعزيز وخدمة الفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع، عدا عن قضايا التنمية ورفع الوعي الاجتماعي.[1]

إن عملية تمكين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التأثير في السياسة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتعزيز مكانتها من أداء دورها مهمة جداً في طريق تعزيز المشاركة المجتمعية، فلابد من وضع خطط تسعى لتمكينها في التأثير في صنع السياسة، ويمكن وضع ثلاث إستراتيجيات رئيسية لهذا الغرض، وهي: الأولى تقوم على أساس تحول منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من الأنشطة القائمة على تقديم الخدمات إلى التركيز على الحوكمة، ولعب أدوار سياسية مؤثرة في الوضع الفلسطيني، والإسهام في رسم السياسة العامة والتأثير فيها، وعدم تقوقعها في العمل على تقديم خدمات الإستشارة، والحملات الإجتماعية فقط، إضافة إلى عملية تحولها إلى الدمج بين تقديم الخدمات والمشاركة السياسية الفاعلة؛ الأمر الذي يتطلب منها جهوداً أكبر، وتحتاج إلى تدريب وتأهيل، والثانية: تقوم على أساس تعزيز التكامل بين منظمات المجتمع المدني نفسها، ودعم التعاون المشترك بينها من أجل أن تكون قادرة على إيصال وجهة نظرها، وأن تمثل القاعدة الإجتماعية التي ترعى مصالحها، ومن أجل تطبيق هذه الإستراتيجية، لابد من العمل على التوصل إلى رؤية مشتركة للمجتمع المدني الفلسطيني من خلال تحديد الأهداف وتوحيد البرامج، والثالثة، تقوم على دعم الحوار حول وضع أجندة وبرامج عمل محلية، ولابد من مشاركة المجتمع المدني في عمليات الحوار حول السياسات العامة، وإيجاد مجتمع قادر على تمثيل مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، ولكن ظروف مجتمعنا الفلسطيني والحالة الفلسطينية أوجدت صعوبة في تطبيق هذه الإستراتيجية، بسبب انعدام للثقة بين الإطراف نتيجة الصراعات والسياسات المتبعة، وحالة الانقسامات بين الفصائل، إضافة إلى سياسة الإحتلال القائمة على تهميش المجتمع المدني الفلسطيني.[2]

---

[1] طلوزي، صالح، **منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص34.

[2] كوستانيتي، جيان فرانسيسكو، وآخرون، **دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة– التقرير النهائي**، مرجع سابق، ص79– ص80.

ينظر إلى العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية من زوايا متعددة ومتنوعة، فقد تكون العلاقة استمرار للأنشطة والأعمال التي تقوم به على أساس أن وجود السلطة لا يعني إهمال وإغفال القضايا الوطنية، ومن زاويا أخرى ينظر إلى هذه العلاقة بأنها علاقة أقرب إلى المواجهة ومحاولة التأثير بالسياسات العامة، ويتضح ذلك في المنظمات الحقوقية والمدنية، ويمكن النظر إلى أنماط العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية وفق مايلي:[1]

- علاقات تعاقدية، حيث تقوم بنشاطات مشتركة، مثل قيام بعض العيادات الصحية التابعة لهذه المنظمات مثل لجان العمل الصحي، والعمل الإغاثي والخدماتي ، والهلال الأحمر، والإغاثة الطبية، والتي تقوم بتقديم خدمات صحية لأصحاب التأمين الصحي الحكومي.

- قيام السلطة بشراء خدمات من هذه المنظمات وتصب هذه في صالح تحقيق الخدمات الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

- الشراكة في بعض المشاريع المختلفة، مثل: اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر، حيث تضم ممثلين عن وزارات ومؤسسات حكومية، وبعض البرامج الصحية في المدارس، وتصب هذه العلاقة أيضاً في الصالح العام.

- التعاون في تنفيذ بعض الأنشطة والفعاليات، مثل تنفيذ بعض البرامج بين وزارة الزراعة أو الصحة مع هذه المنظمات.

- التشاور في بعض القضايا التي تهم المجتمع، وتكون على شكل مؤتمرات وورش عمل مشتركة.

ومن حيث نطاق العلاقة فقد تكون علاقة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مع السلطة بشكل عام، وتقوم على أساس التشاور والتنسيق في مختلف الأنشطة والفعاليات، وقد تكون

[1] لدادوة، حسن، وآخرون، **علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين**، مرجع سابق، ص70- ص72.

العلاقة محصورة في قطاع معين من قطاعات السلطة، مثل عمل برامج ومشاريع مشتركة في المجال الزراعي أو الصحي أو التربوي.[1]

هناك مجموعة من العوامل المهمة ساهمت في بلورة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أكدت دراسة قام بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) على طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الغير حكومية والسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد رأت الدراسة بأن هناك مجموعة من العوامل تؤثر في زيادة توتر علاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية وهي:[2]

العامل الأول: التنافس على التمويل

رأت تسع وعشرون منظمة من المنظمات التي أجريت عليها الدراسة، بأن أسباب توتر العلاقة بينهما تكمن في التنافس على التمويل، وخاصة في وجود مصادر مشتركة للتمويل بين الطرفين؛ الأمر الذي ساهم في زيادة توتر العلاقة، وترى السلطة الوطنية الفلسطينية بأنها العنوان الصحيح لبعض التمويل الذي يصل هذه المنظمات، إضافة إلى رغبة السلطة في ضبط التمويل الذي يصل المنظمات والتحكم به، وهناك تحفظ آخر من قبل السلطة بالنسبة لموضوع التمويل نابع من إعتقادها بأن المنظمات التي تتخذ موقفاً معارضاً للسلطة تتلقى تمويلاً أعلى من المنظمات القريبة من خطها.

العامل الثاني: الدور السياسي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

رأت عشرون منظمة مبحوثة، أن الدور السياسي الذي تقوم به المنظمات ساهم في توتر العلاقة، على الرغم من ترحيب السلطة الوطنية الفلسطينية بالأنشطة الوطنية التي تقوم بها بعض منظمات المجتمع المدني مثل: مقاومة الجدار الفاصل، والاستيطان، وفضح الانتهاكات

---

[1] لدادوة، حسن، وآخرون، **علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين**، مرجع سابق ، ص73.

[2] المرجع السابق، ص 88- ص91.

الصهيونية، وما إلى ذلك من الأنشطة والفعاليات التي تمارس ضد سياسة الإحتلال الإسرائيلي, إلا لا تزال تشعر بأن دور هذه المنظمات يجب حصره بما يتناسب مع رؤيتها وموقفها السياسي.

العامل الثالث: غياب رؤية واضحة ومشتركة لعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

ترى سبع عشرة منظمة أجريت عليها الدراسة بان هذا العامل سبب ضعف في العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك بسبب ضعف النقاش في أوساط هذه المنظمات حول رؤية عملها، وإن وجود هذا النقاش يولد أرضية مشتركة، الأمر الذي يؤدي إلى التوصل إلى قواسم مشتركة في إدارة العلاقة بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية.

العامل الرابع: حداثة تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية كدولة

رأت ست عشرة منظمة أن هذا العامل شكل أحد أسباب زيادة توتر العلاقة بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية، وفسرت ذلك بأن آلية تعامل السلطة مع هذه المنظمات مازال يقوم على أساس عقلية منظمة التحرير الفلسطينية مع الاتحادات الشعبية، وليس كدولة، ورأت بأن السلطة بحاجة إلى مراكمة الخبرات في كيفية التعامل مع منظمات المجتمع المدني على أساس منظومة الدولة، وكما رأى البعض الآخر بأن سعي السلطة إلى تكريس الإدارة المركزية في علاقتها مع منظمات المجتمع المدني أدى إلى زيادة حدة التوتر.

ولا بد للسلطة الوطنية الفلسطينية من بناء علاقاتها مع منظمات المجتمع المدني على أساس من التعاون والتكامل، وعلى أساس الترابط ووفق رؤية وطنية واعية تقوم على أساس الهم والصالح الوطني الواحد، لا سيما أن الوضع الفلسطيني يتطلب التكاتف والتكامل في سبيل تحقيق رقي ونهضة مجتمعية، وأن يكون لتلك المنظمات الدور الكبير في المساهمة في العملية التنموية ووفق رؤية إستراتيجية، وعلى السلطة الوطنية إدخال هذه المنظمات في خطط التنمية والتعامل معها على أساس الشريك في طريق تأسيس وبناء المجتمع المدني القائم على أسس وقيم الديمقراطية، وعلى منظمات المجتمع المدني أن تقوم بالمساهمة بشكل فاعل في تحقيق التنمية

المجتمعية ووفق أجندة ورؤية وطنية ولا تسمح بأن تكون عرضة للتأثير الخارجي، وأن لا تكون رهينة أهداف ورؤى خارجية، فمن هنا يجب أن تكون منطلقاتها نابعة من الحاجة المجتمعية الفلسطينية ووفق غايات وبرامج وطنية تخدم الوطن والمواطن وتعزز قيم المواطنة التي أساسها الانتماء.

ومن أجل الوصول إلى علاقة تكاملية بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، لابد من وضع تصور عام لطبيعة العلاقة نظراً لخصوصية الأوضاع الفلسطينية المتمثلة في الإحتلال الإسرائيلي، وغياب الدولة المدنية كاملة السيادة، ويمكن وضع محددات لما يجب أن تكون عليه العلاقة على النحو التالي:[1]

المحدد الأول: الإتفاق ما بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية على الخطوط العريضة على أساس الإجماع الوطني، وعلى أساس الشراكة الوطنية، وأن تكون التطلعات مصدرها قاعدة مشتركة تتحكم بها المصالح الوطنية.

المحدد الثاني: عدم شعور الحكومة بأن نشاط أية منظمة أو جمعية سواء كان تقديم خدمات صحية أو تعليمية أو ما شابه ذلك بأنه تعد على صلاحياتها، بل يجب النظر إليه بأنه نشاط يأتي في إطار المشاركة المجتمعية، وتحمل المسؤولية، والنظر إلى نشاطات وفعاليات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بإيجابية.

المحدد الثالث: إن عملية الإنتقاد البناء لسياسات الحكومة شيء صحي وسليم، ويدخل في مضمون العملية الديمقراطية على أساس مبدأ المساءلة ولكن من المفروض عدم تحول هذا الإنتقاد من الإيجابي إلى السلبي، وأن لا يكون الهدف منه تحقيق أهداف خاصة وإنصياع لأجندة الممولين.

[1] أبو سيف، عاطف، المجتمع المدني والدولة- قراءة نظرية تأصيلية مع إشارة إلى الواقع الفلسطيني، رؤية: مجلة شهرية بحثية متخصصة، http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/26/page3.html

المحدد الرابع: على منظمات المجتمع المدني الحذر من أن تصبح أداة في يد الدول المانحة على أساس مدى الدعم المقدم لها، وأن يكون لهذه المنظمات شخصيتها في تحديد قواعد التمويل الذي تتلقاه، وأن تضع خطة وطنية للتعامل مع هذا التمويل.

المحدد الخامس: على منظمات المجتمع المدني أن تتبع سياسات تغيير داخل الدولة من أجل تهيئة المناخ لعمل المجتمع المدني بفاعلية أكبر، وفق أسس ديمقراطية، وأن تقوم بتعزيز الثقافية الديمقراطية، من خلال الدورات والندوات التي تصب في هذا الجانب، وأن تكون نموذجاً يحتدى به، وأن لا تقبل لنفسها أن تكون عنصراً هداماً لأركان الدولة الناشئة، وأن تتبع أجندة وطنية خالصة تتلائم مع النسيج الإجتماعي والثقافي الفلسطيني.

2.3.4.3 تمويل منظمات المجتمع المدني

يقصد بتمويل منظمات المجتمع المدني"تزويدها بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها أو ما تحصل عليه من مال خاص لتحقيق أهدافها"[1]

إن قضية تمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من القضايا المهمة على صعيد بلورة أهدافها ورؤيتها، ومن العوامل المؤثرة في طبيعة عملها والبرامج التي تقوم عليها، فإن جزءاً كبيراً من تمويلها يتمثل في التبرعات والهبات التي تحصل عليها من مؤسسات وجهات مانحة، والتي تهتم بالقطاع الأهلي؛ الأمر الذي ينعكس عليها وعلى أهدافها، وقد يؤدي إلى عدم استقرارها، وهناك عدة اعتبارات تتداخل مع بعضها البعض في عملية تمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني: أولاً حجم الموازنات المرصودة من الجهات المانحة، ثانياً: مدى توافق المشاريع والبرامج التي تقدمها المنظمات مع فلسفة ورؤية الجهات المانحة، وثالثاً: الثقة والمصداقية التي تتمتع بها تلك المنظمات.[2]

---

[1] شرف، جهاد محمد، **أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية– دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص 54.

[2] المرجع السابق، ص 54– ص55.

في دراسة أجريت عام 2008، على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني الغير حكومية، خلصت إلى أن منظمات المجتمع المدني العاملة في فلسطين تعتمد في مصادر تمويلها على ثلاثة مصادر أساسية وهي: التمويل الخارجي، والذي يكون على شكل مشاريع تنفذها وعلى الأغلب تكون مشروطة، والتمويل المحلي والذي يكون عن طريق المؤسسات المحلية والمجتمع المحلي، والتمويل الذاتي الذي يكون عن طريق مشاريع وبرامج خدماتية تقوم بها هذه المنظمات، وتقوم ببيعها لجمهور المستفيدين، وخلصت الدراسة إلى إرتفاع نسبة إعتماد المنظمات الفلسطينية على التمويل الخارجي، وأرجعت ذلك إلى التوجهات الدولية التي تسعى إلى إشراك المنظمات في عمليات التنمية ورغبتها في دعم وتعزيز التوجهات السلمية وخيارات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، ورأت بأن المنظمات العاملة في مجال الصحة والتعليم والعاملة في مجال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان تحظى بأكبر قدر من هذا التمويل، ورأت أيضاً بأن سياسة الاحتلال الإسرائيلي القائمة على الحصار والإغلاقات والتضييق على المجتمع المحلي، ساهمت بشكل كبير في زيادة اعتماد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على التمويل الخارجي.[1]

تعد وثيقة الإرهاب الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 9\12\1999، الخاصة في آلية تمويل منظمات المجتمع المدني، والتي نصت من ضمن بنودها على تعهد اللجنة شخصياً بعدم تشغيل أو توظيف أو تدريب أي شخص أو منظمة له فعل موصوف بالإرهاب مسألة خلافية، وأثارت جدلاً واسعاً حول التعاطي معها، وتحتاج إلى معالجة واعية، فينظر إليها بأنها تساهم في تعزيز التبعية للممول الخارجي؛ الأمر الذي يساهم في التأثير على رؤية وأهداف المنظمات الفلسطينية، وكما خلقت الضغوط التي مارستها الجهات المانحة، وخاصة المؤسسات الأمريكية حول توقيع المنظمات على هذه الوثيقة تأثيراً سلبياً على الإستراتيجية الوطنية والنضالية التي لعبتها طوال سنوات التحرر الوطني الفلسطيني، وقد ساهمت أيضاً قضية إعتماد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على الدعم الخارجي في التأثير على مدى مصداقيتها أمام المواطنين، وازدياد حدة الخلاف بيم مؤيد ومعارض لهذا التمويل، ومن اللافت أيضاً زيادة نسبة

[1] المالكي، مجدي، وآخرون، **تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007**، فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2008، ص50-51.

التمويل للمؤسسات العاملة في المجالات الحقوقية والسياسية، وانخفاضها في المؤسسات الصغيرة مثل: النوادي الرياضية والثقافية.[1]

يرى الباحث بأن على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني توخي الحيطة والحذر في التعاطي مع التمويل الخارجي، وأن تقوم بوضع إستراتيجية ذات أبعاد وطنية في كيفية التعامل مع هذا الدعم والتمويل الخارجي ومعرفة الهدف منه، وأن ترفض أية تمويل لمشاريع لا تصب في خدمة الصالح العام للمجتمع الفلسطيني وتلبي حاجاته، وأن تكون قادرة عن التعبير عن نفسها، وأن تبحث عن مصادر تمويل ذاتية تخدم أهدافها الوطنية، وعليها مقاطعة التمويل المشبوه والمشروط الذي لا يتماشى مع الرؤية الوطنية الفلسطينية، وأن تسعى للحصول على بدائل تتناسب مع الواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني، وعدم السماح للجهات الممولة بفرض شروطها وأجندتها السياسية والاقتصادية، والتخلص من التبعية لهذه الجهات التي تحاول السيطرة عليها والتحكم بها وفق رؤيتها وأهدافها.

[1] طلوزي، صالح، **منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص29– ص30.

الفصل الرابع

منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة

الفصل الرابع

منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة

1.4 مقدمة

تلعب منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على اختلاف أنواعها دوراً مركزياً في حماية النسيج الإجتماعي للمجتمع الفلسطيني من كافة التحديات والمخاطر التي كانت ولا تزال تهدد كيانه ووجوده، فغياب الدولة الفلسطينية أعطى المنظمات الأهلية خصوصية فريدة من نوعها ميزته عن غيره من الأقطار العربية والعالمية، فقد لعبت دوراً رائداً في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والتصدي لسياساته تجاه الأرض والإنسان والمؤسسات، فضلاً عن دورها في مجال التنمية، وكما إستطاعت أن تجد المساحة ليكون للمواطن الفلسطيني الدور في تحقيق المشاركة في كافة الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة دورها وقبولها جماهيرياً في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى سعيها في إرساء قاعدة المجتمع المدني الديمقراطي، من خلال تعزيز الثقافة المدنية في المجتمع الفلسطيني، وزيادة وعي الفرد لحقوقه وواجباته وعلاقته بالمجتمع السياسي، وإدراكه لمفهوم المواطنة.

المواطنة تعبر عن الرابطة والصلة التي تربط الفرد بالدولة، وتتحدد هذه العلاقة على أساس مجموعة من الحقوق التي يمتلكها الفرد مقابل مجموعة من المسؤوليات التي تقع على عاتقه كمواطن، ونتيجة لذلك تتكون مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين، وكما أنها التعبير عن مدى انتماء وولاء الفرد إلى الأرض التي يعيش فيها، ويكون الضابط والمحدد لهذه العلاقات مبدأ العدل والمساواة بين كافة المواطنين وفق ما ينص عليه قانون الدولة[1]

من خلال هذا الفصل سوف نسلط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز مفهوم المواطنة من خلال استعراض البرامج والأنشطة والفعاليات التي تقوم بها هذه المنظمات، والأثر الناجم عنها على الفرد والمجتمع، إضافة إلى تفسير أهم المعيقات التي تعرقل

[1] الضاني، شيرين حربي، **دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010، ص79.

عمل منظمات المجتمع المدني سواءاً كانت خارجية ونابعة من الظروف المحيطة بها، أو داخلية ومؤسساتية فضلاً عن إستعراض الآليات التي تمكنها من لعب دور أكبر في تعزيز مفهوم المواطنة.

2.4 دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين

إن وجود منظمات المجتمع المدني التي تقوم بدورها بالشكل المطلوب، تساهم في بلورة الفرد المدرك لمفهوم المواطنة والفاعل داخل مجتمعه، وتعزز من حضوره ومشاركته في تطوير المجتمع، ويتجلى دورها من خلال مجموعة الفعاليات والأنشطة والبرامج، وتقوم بدور مهم أيضاً في بلورة الثقافة المدنية، وذلك وفق مجموعة من الآليات، هي:[1]

اولاً: زيادة وعي الفرد ورصيده الوطني والثقافي عن وطنه وقيمه المجتمعية

حيث تساهم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في زيادة وعي المواطن وأهمية وجوده كمواطن فاعل في سبيل تحقيق التطور المجتمعي، وكما تساعد على تحويل هذه الثقافة إلى واقع ملموس، وأساس ذلك هو زيادة انتماء وارتباط الفرد بوطنه، والعمل على نقله من دائرة الفردية إلى الجماعية، وزيادة إرتباطه بالوطن الذي ينتمي إليه.

ثانياً: تنمية الإحساس بالمسؤولية

إن تحمل كل فرد داخل المجتمع لمسؤولياته هي التعبير الحقيقي عن إدراك الفرد لمفهوم المواطنة، وذلك على أساس مجموعة من الواجبات التي تقابلها مجموعة من المسؤوليات، ويأتي دور القانون في ضبط هذه العلاقة ، وتساهم هذه القيمة في تعزيز مفهوم المواطنة، وتعمل على بلورة الفرد القادر على العطاء والبناء في المجتمع في سبيل تحقيق التنمية المنشودة.

---

[1] المالكي، رياض، **تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة والمسؤولية والإصلاح**، ط1، فلسطين، بانوراما- المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، 2007، ص40- ص42.

ثالثاً: تعزيز قيم التطوع

تعتبر الطوعية الدرجة العليا للمواطنة، وهي نابعة من أساس الحرية في الإختيار، وكما أن هذه القيمة تكون صادقة إذا كانت نابعة من رغبة ذاتية وليست مفروضة وقسرية من قبل جهات معينة، وتعبر عن مدى ارتباط الفرد لوطنه.

ففي دراسة للباحثة زهيرة كمال عن دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية أظهرت أن 60% من المنظمات التي أجريت عليها الدراسة تمارس أنشطة لها علاقة بتعزيز مفهوم المواطنة ومن أهم هذه الأنشطة: تشجيع المشاركة في الانتخابات، وتعميم قيم الديمقراطية، وتشجيع المساءلة، ومناقشة القوانين مع المنظمات الأخرى وأعضاء المجلس التشريعي، إضافة إلى تعزيز حقوق الإنسان وخاصة الأطفال والنساء[1] ومن أجل فهم وتوضيح أعمق لدور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز مفهوم المواطنة، لابد لنا من التعرف على أهم الأنشطة، والبرامج، والفعاليات التي تقوم بها هذه المنظمات، علماً بأننا لا نستطيع تغطية كافة الأنشطة التي تقوم بها، ولكن سنركز على الأنشطة والبرامج التي تنعكس بشكل إيجابي على تعزيز قيم المواطنة في المجتمع، بما يفيد أغراض الدراسة.

3.4 الأنشطة والبرامج التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وأثرها في تعزيز مفهوم المواطنة

مرت الأنشطة والبرامج التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بمرحلتين، هما:[2]

المرحلة الأولى: الأنشطة التي قامت بها قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث كانت تقوم بتقديم العديد من الأنشطة التي ساهمت في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وثباته على أرضه، وهذا ما انعكس بصورة إيجابية على تعزيز مفهوم المواطنة لدى المجتمع الفلسطيني، وكما سعت

[1] كمال، زهيرة، **النوع الاجتماعي والمواطنة– دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص41.

[2] محمد زيدان، رئيس التجمع الوطني للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، **مقابلة شخصية**، 13\6\2013، طولكرم.

من خلال ذلك إلى تحقيق هدفين هما: هدف سياسي ونضالي، يكمن في تعزيز ثبات وصمود الشعب الفلسطيني على أرضه في مواجهة الإحتلال وسياساته، وتعزيز المشاركة السياسية، وهدف اجتماعي واقتصادي، وثقافي، ويقوم على توفير الرعاية لأبناء المجتمع والحفاظ على النسيج المجتمعي، وتحسين الأوضاع الإقتصادية عن طريق تقديم الخدمات الإغاثية، والحفاظ على الموروث الثقافي للشعب الفلسطيني.

المرحلة الثانية: الأنشطة التي قامت بها بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد تنوعت الأنشطة والبرامج التي تقوم بها هذه المنظمات بما يتناسب مع التطورات الحاصلة بالمفاهيم العالمية والمحلية، والتي ركزت على مواضيع حقوق الإنسان، وتعزيز قيم الديمقراطية، والثقافة المدنية، والمشاركة، الأمر الذي ساهم في زيادة أعدادها، وتنوع مهامها، حيث ركزت من خلال برامجها على بلورة مجتمع فلسطيني يقوم على أسس مدنية.

تقوم منظمات المجتمع المدني في فلسطين بتقديم العديد من الأنشطة والبرامج، التي تقع في مضمون تعزيز القيم الوطنية والسياسية داخل المجتمع الفلسطيني، فضلاً عن مجموعة من الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، وهذا ما يساهم في بلورة وإدراك المجتمع لمفهوم المواطنة، ويمكن النظر إلى الأنشطة والبرامج والفعاليات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على النحو الآتي:

1.3.4 الأنشطة والبرامج الوطنية والسياسية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني

للتعرف على أهم الأنشطة والبرامج الوطنية والسياسية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، يمكن استعراضها وفق الجوانب الآتية:

أولاً: الأنشطة الوطنية

لعبت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني دوراً رئيساً في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي في كافة مراحل العمل الوطني الفلسطيني، وعملت على تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية، وتكريس وجود وصمود الشعب الفلسطيني، وتعد أداة فاعلة في عملية تنظيم العمل الوطني

الفلسطيني، والدفاع عن قضاياه الوطنية، حيث ساهمت في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وثباته على أرضه، من خلال ما قدمته من برامج خدماتية وإغاثية للشعب الفلسطيني في المراحل المختلفة التي مر بها المجتمع الفلسطيني، وخاصة في فترة النكبات التي مر بها المجتمع الفلسطيني.[1]

حملت المنظمات الأهلية على كاهلها قسطاً كبيراً من الأعباء الناتجة عن النكبة الفلسطينية عام 1948, ومابعدها, والتي أدت إلى إحتلال الأرض الفلسطينية، وبسبب تهجير أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين من مدنهم وقراهم أضاف ذلك مهام جسيمة على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والتي كانت تسمى الجمعيات الخيرية, والإتحادات والنقابات الشعبية ومازالت هذه المسميات دارجة حتى اليوم، ومن أوضح الأمثلة عليها: الأتحاد العام لطلبة فلسطين الذي تأسس عام 1959, والإتحاد العام لعمال فلسطين عام 1963, والإتحاد العام للمرأة عام 1965, حيث لعبت دوراً حيوياً في دعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، والمساهمة في التخفيف من النتائج التي تمخضت عن تهجير الشعب، واحتلال الأرض من خلال تقديم العديد من الأنشطة المختلفة، ومن أهم الأنشطة التي قامت بها: البرامج الخدماتية والإغاثية للشعب الفلسطيني، وتقديم الإسعافات الأولية لجرحى الحرب، والعمل على تأهيل النساء من خلال برامج خاصة بهن، فضلاً عن تقديم المعونات الغذائية العاجلة، وقدمت العديد من الخدمات الصحية، وبرامج التدريب المهني، وكما أعتنت بأمور الأمومة والطفولة[2], وبعد عام 1967، وإحتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية ساهمت هذه المنظمات في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في السيطرة على الأرض والثروات الطبيعية وتدمير الإقتصاد الفلسطيني وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي وفرض الأحكام العسكرية، من خلال تشكيل عشرات الجمعيات والمؤسسات الأهلية المتخصصة، أهمها: لجان العمل التطوعي, والمنظمات القاعدية الشبابية, حيث قامت بالعديد من المهام الإنسانية والاجتماعية، ومن أهم الأمثلة على الأنشطة التي قامت

---

[1] طلوزي، صالح، **دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص36.

[2] ابو علبة، عبلة محمود، المنظمات الأهلية الفلسطينية، المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية، http://www.humanitarianibh.net/conferences/abla.htm

بها في تلك الفترة: الأنشطة التعليمية، والصحية، والتخفيف من نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني من خلال إنشاء عدد من ورش العمل الصغيرة لمواجهة البطالة، إضافة إلى الإهتمام بالجانب الوطني والثقافي للشعب الفلسطيني.[1]

تعد قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال من أهم القضايا المحورية في المجتمع الفلسطيني، حيث أتخذت طابعاً وطنياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ومن هنا ساهمت منظمات المجتمع المدني في تعزيز هذه القضية من خلال دعم الأسرى في كافة مراحل العمل الوطني، فساهمت ومنذ القدم بتعزيز صمود الأسرى، فخلال الفترة من عام 1966-1975، قدمت الجمعيات الخيرية الفلسطينية العديد من الإسهامات الوطنية، وقامت بتنفيذ العديد من البرامج التي تخص دعم وتعزيز صمود السجناء خلف قضبان الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال دعمهم مادياً ومعنوياً، فقامت الجمعيات الخيرية بتقديم الملابس لهم سنوياً، فضلاً عن الخدمات الصحية والعون المادي، فقد بلغ عدد السجناء المستفيدين من هذه الخدمات ما يقارب (5000) معتقل من الضفة الغربية وقطاع غزة[2] ومع زيادة معاناة الأسرى داخل السجون الإسرائيلية في الوقت الحالي، ساهمت هذه المنظمات في إبراز هذه القضية وجعلها قضية سياسية ووطنية، ويتضح ذلك من خلال الندوات والمؤتمرات التي تبرز معاناتهم، من أجل لفت الأنظار العالمية والمحلية لهذه القضية الجوهرية، ومن أهم الأمثلة على النشاطات التي تقوم بها هذه المنظمات في دعم هذه القضية، حيث نظم تحالف السلام الفلسطيني ندوة سياسية حول دور منظمات المجتمع في دعم الأسرى، وذلك بالتعاون مع جمعية رعاية الطلبة المحتاجين، وبحضور وزير شؤون الأسرى، وبحضور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، إضافة إلى أهالي الأسرى، وتم تسليط الضوء من خلال هذه الندوة على هذه القضية المهمة، وإبراز معاناتهم داخل السجون الإسرائيلية.[3]

---

[1] ابو علبة، عبلة محمود، **المنظمات الأهلية الفلسطينية**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] أنظر: شبكة فلسطين الإخبارية، " دور المجتمع المدني في دعم الأسرى"، 3\8\2012، http://mail.pnn.ps/index.php/prisoner/21833

وخلال الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، عملت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على تعزيز الجانب النضالي لدى المجتمع الفلسطيني، واستطاعت أن تجد شكلاً ثورياً جماهيرياً عرف بإسم (المجتمع الشعبي)، والذي قام بدوره بتعبئة وتأطير القطاعات المجتمعية في مواجهة الإحتلال ومقارعته، وكما ساهمت في تنظيم العمل الوطني الفلسطيني، من خلال تنظيم الفعاليات اليومية للإنتفاضة الفلسطينية، وكما أستطاعت هذه المنظمات تعزيز وتمكين قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني وذلك مع غياب دور السلطة السياسية.[1] فضلاً عن مشاركتها الفاعلة في بنية اللجان الشعبية المدافعة عن الأحياء الفلسطينية وسكانها، والعمل على تنظيم أمور حياتهم اليومية، والتصدي لسياسات الاحتلال الإسرائيلي، المتمثلة في إغلاق المدارس، والإعتقالات، والتجويع والحصار، والتخفيف من معاناة المواطن الفلسطيني من خلال تعزيز قيم التعاون والتكافل الإجتماعي[2] وكما يتضح دورها أيضاً من خلال مساهمتها في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وذلك بما تقوم به من نشاطات وبرامج توعوية من أجل تعزيز ثبات وصمود الشعب الفلسطيني على أرضه، فعلى سبيل المثال: تشارك هذه المنظمات في المظاهرات والإحتجاجات ضد بناء الجدار الفاصل، ومشاركة الفلاحين الفلسطينيين في المواسم الزراعية التي تعتبر رمزية وطنية للشعب الفلسطيني، مثل مساعدتهم في مواسم قطف الزيتون، وخاصة الأراضي التي التهمها جدار الفصل العنصري، وهذا يقع ضمن رؤيتها وبرامجها في مقاومة جدار الفصل العنصري.[3]

وفيما يخص الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية فإن لها دوراً بارزاً في تعزيز مفهوم المواطنة ويكمن هذا الدور فيما تقدمه من أنشطة وبرامج تعزز هذا المفهوم، وذلك من خلال عقد الدورات التنظيمية وورش العمل، وتعزيز الذاكرة الفلسطينية من خلال المعارض التراثية، وإحياء الروح الوطنية من خلال المشاركة في المناسبات الوطنية المختلفة مثل: الاحتفالات

---

[1] معلم، ناصيف، **دور المنظمات القاعدية في السياسات الوطنية**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التشبيك بين المنظمات القاعدية، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، رام الله، 17\6\2005، ص146.

[2] ابو علبة، عبلة محمود، **المنظمات الأهلية الفلسطينية**، مرجع سابق.

[3] ابراش، ابراهيم، دور المجتمع المدني الفلسطيني في الدفاع عن القضايا الوطنية، الحوار المتمدن، العدد(3909)، 12\11\2012، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332091

الخاصة بالثورات الفلسطينية، وذكرى النكبة، والنكسة الفلسطينية، والمشاركة في دعم القضـــايا الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، مثل: دعم قضية الأسرى، وحق تقرير المصير للشـــعب الفلسطيني وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ومن الأمثلة التي علـــى هذه الأنشطة والبرامج الوطنية التي تقوم بها: المشاركة في فعاليات دعم الأسرى، حيـــث أنهـــا تنظم وقفة أسبوعية أمام الصليب الأحمر لمناصرة هذه القضية في مدن الضفة الغربية وقطـــاع غزة، وتقوم أيضاً بحشد الجماهير للمشاركة بالفعاليات التي تخص الأسرى، وإستقبال الأســـرى المفرج عنهم، وكما تشارك في تأبين الشهداء، وتعزيز صمود المزارع الفلسطيني فوق أرضـــه من خلال المشاركة في مواسم قطف الزيتون، وفي جانب دعم التعليم تقوم التنظيمات الفلسطينية في دعم الطلبة الفلسطينيين من خلال تقديم المنح الخاصة بهم وذلك بالتعـــاون مـــع المجتمـــع المحلي، إضافة إلى دعم المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات للمواطنين، وخاصة الإجتماعيـــة منها.[1]

وهناك بعض المنظمات التي تساهم في تعزيز القيم الثقافية الوطنية، وإبـــراز الطـــابع النضالي والإبداعي للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال تشكيل المجموعات الفنيـــة التـــي تقـــدم التراث الفلسطيني مثل: الفرق الموسيقية التي تقدم الأغاني الوطنية الفلسطينية الملتزمة، إضافة إلى تشكيل الفرق التراثية الفلكلورية، وفرق الدبكة الشعبية، والتي تعبر عن حضـــارة وأصـــالة الشعب الفلسطيني، حيث قامت جمعية هيئة الياسر للتنمية والتأهيل* بتشكيل فرق موسيقية وطنية وتراثية، وفرق الدبكة الشعبية، والتي تعبر بزيها التراثي عن أصالة التاريخ الفلسطيني، وتقـــوم بتقديم العروض الفنية في العديد من المناسبات الوطنية، حيث تظهر من خلالها عادات وتقاليـــد الشعب الفلسطيني، وكما تقوم بعقد دورات تدريبية في هذا المجال.[2]

---

[1] فيصل سلامة، عضو إقليم فتح ورئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم طولكرم، **مقابلة شخصية**، 15\6\2013، طولكرم.

* جمعية هيئة الياسر (الشراع) تأسست عام 2007، بمبادرة من مجموعة من المهتمين في مجال التنمية والتطوير والإبداع، وهي متعددة الأغراض موجهة إلى تأهيل الشباب وتنمية قدراتهم الثقافية والإبداعية، ودعم المشاركة السياسية، وتعزيز قيم الديمقراطية، وخدمة الفئات الفقيرة في المجتمع الفلسطيني، وتحسين الوضع المعيشي والاجتماعي والثقافي لهذه الفئات.

[2] نصر مفلح، رئيس جمعية هيئة الياسر للتنمية والتأهيل، **مقابلة شخصية**، 12\6\2013، طولكرم.

تعتبر قضية الإنقسام الفلسطيني من أهم القضايا التي عصفت بالواقع الفلسطيني، وأثرت بشكل سلبي على المجتمع، بفعل حالة الانسلاخ بين شطري الوطن الواحد، حيث أكدت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني رفضها لهذه الحالة، من خلال عقد العديد من المؤتمرات والنـــدوات التي أكدت على ضرورة إنهاء الإنقسام وتعزيز الوحدة الوطنية، حيث قامت شـــبكة المنظمـــات الأهلية في غزة بعقد مؤتمر حمل عنوان (حالة المجتمع المدني الفلسطيني للعام 2011) بتاريخ 31\ ديسمبر\ 2011، وشمل منظمات أهلية وحقوقية وممثلي قوى سياسية وشخصيات اعتبارية، فضلاً عن مجموعة من الخبراء والأكاديميين، وفي ختام المؤتمر أوصى المشـــاركون بتعزيـــز المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي، ورفض فكرة الانقسام، وكما شددوا على ضـــرورة إستمرار حملات الضغط من قبل منظمات المجتمع المدني العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة على صانعي القرار لتنفيذ المصالحة وإنهاء حالة الإنقسام، وكما أكدوا على ضـــرورة إجـــراء الانتخابات الفلسطينية الرئاسية، والتشريعية، والمحلية.[1]

وبما يخص مدينة القدس والحفاظ على عراقة وقدسية مكانتها، هناك العديد من البرامج التي تقدمها هذه المنظمات والتي تصب في جانب تعزيز مكانتها وحضورها في وجدان الأمـــة العربية والإسلامية، حيث تكثر المراكز الثقافية والجمعيات التراثية والإغاثية التي تســـاهم فـــي تعزيز صمود أهل القدس، فقد كان لهذه المنظمات مشاركة واسعة في فعاليات القدس عاصـــمة الثقافة العربية عام 2009، حيث قدمت العديد من الأنشطة والبرامج التي تبرز أهميـــة المدينـــة المقدسة الثقافية والوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني، فقد شاركت مؤسسة وطـــن فـــي هـــذه الفعاليات من خلال تقديم العديد من المبادرات، وعقد ورش العمل والندوات حول مدينة القـــدس ومعالمها ومكانتها.[2]

وتقوم أيضاً بتنظيم العديد من الفعاليات والبرامج التي تقع في مضمون دعـــم القضـــايا الوطنية للشعب الفلسطيني، وتعزيز الثقافة الوطنية لدى فئة الشباب، والذين يمثلون عماد المجتمع

---

[1] أنظر: شبكة المنظمات الأهلية، "حالة المجتمع المدني الفلسطيني عام 2011"، مؤتمر تعزيز الديمقراطية وبناء قـــدرات المنظمات الأهلية، 31\ ديسمبر\ 2011، http://pngoportal.org/ar/3522.html

[2] أنظر: جمعية مؤسســـة وطـــن، "وطـــن تشـــارك فـــي فعاليـــات القـــدس عاصـــمة الثقافـــة العربيـــة"، 3\6\2010، http://www.wtn.ps/news.php?action=view&id=39

ومستقبله، حيث أقام المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية مخيماً صيفياً سياسياً تحت عنوان (الدولة الفلسطينية والشرعية الدولية) وتم تنظيم المخيم في مركز الشهيد صلاح خلف في مخيم الفارعة، حيث كان المركز قديماً عبارة عن سجن إسرائيلي يعذب فيه الشباب الفلسطيني في الإنتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، وإن اختيار هذا المكان لعقد المخيم أضاف بعداً رمزياً وطنياً لهذا النشاط، وتخلل المخيم العديد من الفقرات الوطنية والسياسية، منها تعزيز المشاركة السياسية، وإبراز أهمية العمل التطوعي في دعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وكما تخلل المخيم عرضاً لفيلم عن قرى اللطرون المهجرة، وكيفية قيام الإحتلال الإسرائيلي بتهجير سكانها في حرب النكسة الفلسطينية عام 1967، ويهدف المخيم إلى تعزيز الثقافة الوطنية لدى الشباب الفلسطيني، وتثقيفهم ليكونوا قادرين على مواجهة ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من سياسات لتهويد الأراضي الفلسطينية ومصادرتها.[1]

ومن أهم الأنشطة التي تقوم بها أيضاً عقد المؤتمرات التي تناقش أهم القضايا الوطنية، حيث عقدت اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل مؤتمراً وطنياً تحت عنوان (المؤتمر الوطني الرابع لمقاطعة إسرائيل) حيث تشكلت هذه اللجنة من مجموعة من الأطر المجتمعية وهي: أحزاب سياسية ونقابات وإتحادات ومؤسسات أهلية، ومجموعات شبابية، ونسوية وأعضاء من المجلس التشريعي، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث شكل المؤتمر فعالية وطنية وسياسية هامة وفريدة في المجتمع الفلسطيني، وتم خلال المؤتمر تبادل الأفكار والإقتراحات حول سبل تفعيل مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها، وسعى المؤتمر إلى توسيع دائرة التبني الفعلي لإستراتيجية المقاومة الشعبية والمدنية في المجتمع الفلسطيني، والتي تقع في عمق التجربة النضالية الفلسطينية.[2]

---

[1] أنظر: دنيا الوطن، "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية ينظم المخيم الصيفي السياسي الأول تحت عنوان الدولة الفلسطينية والشرعية الدولية"، 3\6\2013، http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/06/30/409989.html

[2] أنظر: شبكة المنظمات الأهلية، "المؤتمر الوطني الرابع لمقاطعة إسرائيل"، 11يونيو2013، http://pngoportal.org/ar/10487.html

إن معظم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قامت منذ تأسيسها على فكـــرة التطـــوع، حيث أنها تعبر عن مدى ارتباط الفرد بوطنه ومجتمعه، وهي قيمة وطنية عليا يعبر بها الإنسان عن حبه لوطنه، وعلى الرغم من التراجع الواضح في هذه القيمة، إلا أن هنـــاك العديـــد مـــن الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها هذه المنظمات من أجل تعزيز هذه القيمة، وتؤكد من خلالهـــا على أهميتها في بناء وتطوير المجتمع الفلسطيني، ويبرز دورها من خلال نشر فكرة الطوعيـــة في المجتمع الفلسطيني، وإبراز أهميتها في الحفاظ على التماسك الإجتماعي، فضلاً عـــن عقـــد اللقاءات وورش العمل التي تؤكد على أهمية تفعيل الأنشطة التطوعية، وتكريس ثقافـــة العمـــل التطوعي، حيث عقد الملتقى الشبابي للتسامح في (بال ثينك للدراسات الإستراتيجية) ورشة عمل بعنوان تعزيز العمل التطوعي وذلك بمشاركة مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الشبابية والأهلية.[1]

يرى الباحث أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ولدت في رحم حركة تحرر وطني، فالمجتمع الفلسطيني نزح ولفترات طويلة تحت الاحتلال، والشعب الفلسطيني ومنذ أمد بعيد لـــم يعرف دولة أو سلطة يمكن مواجهتها من خلال بلورة مجتمع مـــدني بـــالمعنى الصـــريح، وإن الشعب الفلسطيني انتظم في حركة جماهيرية لمواجهـــة سياســـات الإحـــتلال، لـــذلك نلاحـــظ خصوصية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من حيث النشأة والتكوين، فهي نشأت وتكونـــت في خضم مقاومة الإحتلال وسياساته الهدامة، وولادته لم تكن في إطار حركة مطلبية إقتصادية أو إجتماعية، بل في إطار حركة جماهيرية أتسمت بمعايير العمل النضالي، حيث أعطت هـــذه الميزة بعداً وطنياً فيما تقدمه من أنشطة، وعلى الرغم من تراجع مضمون العمل الـــوطني فـــي معظم أنشطة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، خاصة بعد عقد إتفاقيـــة (أوســـلو)، بســـبب الظروف المرحلية التي فرضت عليها إطاراً معيناً في العمل، إلا أنها ساهمت في العديـــد مـــن الجوانب الوطنية للشعب الفلسطيني.

[1] أنظر: بال ثينك للدراسات الإستراتيجية، " ورشة عمل بعنوان التأكيد على إيجاد التشريعات وبرامج بناء القدرات لتفعيل الأنشطة التطوعية"، 30\6\2013، http://palthink.org/ar/?p=491

ثانياً: الأنشطة والبرامج السياسية – تعزيز قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية

يعد الجانب السياسي من الجوانب المهمة في عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وظهر ذلك مع التطورات الحاصلة على مفاهيم حقوق الإنسان، والثقافة المدنية، والحاجة إلى تطبيق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية في المجتمعات، لما لها من انعكاسات على الفرد والمجتمع، وإن تطبيق هذه القيم يعطي الفرد الفرصة في المساهمة في بناء مجتمعه، ويكون له الدور الحيوي في تقرير مستقبله، لذلك نرى بروزاً وزيادة لأعداد المنظمات التي تركز من خلال أنشطتها وبرامجها على الجانب السياسي، وظهر ذلك وبشكل واضح بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وبما يخدم أهداف العملية السلمية، ولمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني أثرها على فهم الإنسان لحقوقه وواجباته تجاه وطنه، وزيادة وعي المواطن وإدراكه لأهميته كمواطن فاعل ومؤثر؛ الأمر الذي ينعكس على فهمه لمفهوم المواطنة.

أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني فأنها تلعب دوراً ريادياً في عملية التحول الديمقراطي في الدولة، ونشر مبادئ وقيم الديمقراطية، والتي تنعكس إيجابياً في تعزيز مفهوم المواطنة الفاعلة في المجتمع، وتتلخص الأدوار والمهام التي تقوم بها في سبيل تعزيز قيم الديمقراطية على النحو الآتي[1]:

- تثقيف المجتمع لأهمية التحول الديمقراطي، والحفاظ على حقوق الإنسان، والعمل على توعية المجتمع بمزايا الحكم الديمقراطي، وتشجيع كافة الأطر النقابية والحزبية على إجراء الانتخابات بشكل دوري من أجل انتخاب قياداتها ومساعدتها في ذلك عن طريق الندوات والمحاضرات التوعوية، ولابد على منظمات المجتمع أن تكون السباقة في عملية ممارسة الديمقراطية وتداول السلطة، وأن تكون نموذجاً يحتدى به.

[1] محسن، سميح، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في التجربة الفلسطينية من النجاح إلى محاولة الإفشال، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، http://www.pchrgaza.org/portal/ar/

- العمل على نشر مبادئ الفصل بين السلطات الثلاث، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، والمساهمة في بناء دولة المؤسسات، ومنع الإستبداد من خلال التوعية المستمرة، وتعزيز النزاهة والشفافية، وممارسة دور الرقيب على ممارسات الحكومة.

- نشر ثقافة التداول السلمي للسلطة، والتعددية الحزبية السياسية والتسامح، وأهمية هذه المبادئ في عملية الحفاظ على النسيج الإجتماعي، والسلم الأهلي، والتنافس السلمي.

- العمل على رقابة مؤسسات الدولة الحكومية، وفضح ممارساتها غير القانونية، مثل: الفساد الإداري والمالي، المحسوبية والواسطة، الإنحياز الحزبي، والتعدي على الحريات العامة، إضافة إلى القيام بدور رقابي في الإنتخابات التشريعية والرئاسية، وتدريب المرشحين والكوادر التي تعمل في هذا المجال.

- الضغط على السلطات الحاكمة، في سبيل مواجهة بعض الإجراءات التعسفية التي تقوم بها مثل: الإعتقال التعسفي، حالة الطوارئ، محاولة المساس بالقوانين، أو التعذيب.

هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية ومفهوم المواطنة فكلما تعزز الفعل الديمقراطي داخل الدولة زاد شعور الإنسان بأهمية دوره في تقرير مصيره، وكما أن تطبيق الديمقراطية بمعناها الصحيح تتيح للمواطن التعبير عن نفسه، والمشاركة في الشؤون العامة، وإن ممارسة الديمقراطية يتطلب توفير مجموعة من المحددات، أهمها: المحددات السياسية، من أجل ضمان حقوق المواطن، وتوفير متسع للمشاركة في إدارة الشأن العام، والمشاركة في العملية الإنتخابية سواء كان ذلك بالترشح أو الانتخاب، والمحددات الاجتماعية والثقافية، والتي تعد ضابطاً للعلاقات الإجتماعية، والمحددات الاقتصادية، والتي تعبر عن إقامة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، وتوزيع الثروة العامة بشكل عادل، والعمل على تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، وإن توفير هذه المقومات سيعطي مفهوم المواطنة معناها الحقيقي، ويتعزز بموجبه انتماء المواطن لوطنه، وتفاعله الإيجابي على أساس شعوره بالمساواة والإنصاف والعدالة، التي تعتبر الدافع والحافز لأداء واجباته في الدفاع عن وطنه، والمساهمة في عملية التطوير والتحديث الداخلية، والسعي

نحو تحقيق التنمية[1] وإن عدم الإعتراف بمجتمع المواطنين، وإدراك أهمية دورهم في بناء المجتمع وتطويره يشكل عائقاً أمام تعزيز الديمقراطية، حيث يعد الحديث عن الديمقراطية ضرباً من الأوهام، والشعارات المضللة التي يراد بها تكريس استبداد السلطة الحاكمة، بالمقابل فإن مفهوم المواطنة لا معنى له دون الالتزام بتطبيق قيم الديمقراطية، وخاصة المشاركة بالانتخابات، وإختيار المواطن لمن يمثله في صنع القرار السياسي، فضلاً عن المساواة في الحقوق والواجبات، حيث يتمتع كل الأفراد بالحقوق والالتزامات المدنية، والاجتماعية والقانونية، والإقتصادية، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وجود مجتمع مدني قادر على تأدية هذه المهام والأدوار[2]، لقد وضع مركز الديمقراطية والحكم الصالح في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المعايير التي تضمن التحول الديمقراطي لأي دولة، ومن أهم هذه المعايير وجود مجتمع مدني فاعل ومؤثر داخل الدولة وبشكل واضح، إضافة إلى سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ووجود منافسة سياسية وحرة ونزيهة، والشفافية والنزاهة والمحاسبة للهيئات المحلية.[3]

تقوم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بتكريس تلازمية العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية، فلا يمكن التطبيق الفعلي لقيم الديمقراطية ما لم يكن هناك منظمات مجتمع مدني فاعلة، تقوم على أسس ديمقراطية، فقامت هذه المنظمات بتنفيذ العديد من البرامج والفعاليات التي تصب في هذا الاتجاه، ومن أوضح الأمثلة على ذلك: قيام المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية بتنفيذ مشروع المجتمع المدني والديمقراطية، والذي يهدف إلى نشر قيم الديمقراطية داخل منظمات المجتمع الفلسطيني، وتضمن عقد ورش عمل ودورات حول الإنتخابات، وتطرق المشروع أيضاً إلى أهمية تغير النظام الإنتخابي من نظام الأغلبية إلى النظام النسبي، وعند قياس أثر المشروع وجد المركز أن أكثر من نصف المؤسسات التي تم العمل معها تحسن أدائها الديمقراطي وبشكل ملحوظ.[4]

---

[1] الصواني، غازي، نظرة على مفهومي المواطنة والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية، الحوار المتمدن، العدد 20\9\2012، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=325011

[2] المرجع السابق.

[3] أبو عرب، خليل، **أثر الإنتخابات التشريعية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، ص107.

[4] المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، **التقرير السنوي**، فلسطين، رام الله، 2005، ص10– ص12.

وفي جانب تعزيز وتكريس حقوق الإنسان الفلسطيني والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من الفهم الصحيح لقيم الديمقراطية، نشطت في فلسطين العديد من المنظمات التي تهتم في هذا الجانب، ويتجلى دورها من خلال مجموعة من الأنشطة والبرامج التي تقوم بها مثل:عقد الدورات وورش العمل والندوات والمؤتمرات، التي تسعى من خلالها إلى تثقيف المواطن الفلسطيني حول حقوقه وحرياته، فضلاً عن إصدار العديد من الدراسات والدوريات حول حقوق المواطن في فلسطين، وكشف أية انتهاكات لحقوقه وحرياته ومتابعتها، ومن أهم هذه المؤسسات: مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ومن الأمثلة على الفعاليات التي تقوم بها هذه المنظمات: قيام مؤسسة الضمير بعقد دورة تدريبية في مجال تعليم ثقافة حقوق الإنسان، واستهدفت به مجموعة من الطلبة في الجامعة الإسلامية في قطاع غزة، ويأتي هذا النشاط من أجل تثقيف فئة الشباب حول حقوق الإنسان الفلسطيني[1] وتقوم الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، بإصدار التقارير حول أحوال حقوق المواطن الفلسطيني، وتقوم أيضاً برصد شكاوى المواطنين الفردية والعامة بخصوص سوء استخدام السلطة العامة الذي يتمخض عنها خرق للحقوق، فضلاً عن نشر الوعي القانوني وتعريف المواطنين بحقوقهم وحرياتهم ووسائل الدفاع عنها.[2]

يرى الباحث أن تعزيز حقوق الإنسان ينعكس في جانب تعزيز مفهوم المواطنة، فكلما تكرست حقوق وحريات الإنسان زاد شعوره بالإنتماء والولاء للوطن والمجتمع، لأن المواطنة هي مجموعة من الحقوق مقابل مجموعة من المسؤوليات.

وفي جانب تعزيز المشاركة السياسية، إستطاعت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ومنذ زمن بعيد أن تساهم في تعزيز المشاركة السياسية من خلال البرامج والفعاليات التي تقدمها، وكما مارست أدواراً حيوية في هذا الجانب، حيث برزت قديماً العديد من الجمعيات

---

[1] أنظر: مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، "الضمير لحقوق الإنسان تفتتح أعمال دورة تدريبية في مجال تعليم ثقافة حقوق الإنسان خاصة بطالبات وطلاب الجامعة الإسلامية"، 8\يوليو\2013، http://arabicweb.aldameer.org/?p=4711

[2] حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2004، **الملخص التنفيذي في التقرير السنوي العاشر**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2004، ص9.

الخيرية التي ساهمت في تعزيز المشاركة السياسية، ومن الأمثلة عليها: الجمعية الخيرية للشبان الأرثوذكسي في القدس، وجمعية شعبة المعارف عكا، وعلى الرغم من حالات الركود في أداء بعض هذه المنظمات في فترات معينة إلا أنها قدمت العديد من الأنشطة والفعاليات من خلال المؤسسات الإسلامية والنقابات العمالية والجمعيات، والتي عززت مفهوم المشاركة السياسية لدى الأفراد.[1]

تعد المشاركة السياسية في فلسطين أداة مهمة من أدوات تعزيز قيم المواطنة، وتنمي إحساس المواطن بالانتماء والولاء للوطن، وتساهم في تعزيز حضور الفرد داخل المجتمع، وبلورة المواطن الذي يساهم في تطوير وطنه، وهناك ارتباط وثيق بين المشاركة السياسية وتعزيز مفهوم المواطنة، ويتضح ذلك من خلال الفهم الصحيح للمسؤوليات والواجبات التي يقوم بها الفرد، وحقوقه كونه جزء من مكونات الدولة، والمشاركة السياسية هي حق أصيل من حقوق الإنسان التي يعبر الإنسان من خلالها عن إنتمائه لوطنه، وإن المشاركة السياسية تقع في ضمن المواطنة الفاعلة في المجتمع من خلال المشاركة في الانتخابات، واختيار الأفراد لمن يمثلهم في إدارة الشأن العام، وبطريقة ديمقراطية وحرة تعبر عن إرادة الشعب، وذلك على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات.[2]

هناك العديد من منظمات المجتمع المدني العاملة في فلسطين، والتي تعمل على تحسين الواقع السياسي في المجتمع، وتمارس دور الرقيب والضاغط على الحكومة من أجل تحقيق خطوات في مسيرة الإصلاح السياسي بما يخدم المواطن الفلسطيني ومشاركته السياسية، من خلال برامج سياسية تصب في صالح تعميق الإحساس بالمسؤولية السياسية وتدعيم قيم المشاركة في صناعة القرار السياسي، وتكريس حقوق الإنسان، ويتم ذلك من خلال إصدار الدراسات والمنشورات التي تصب في هذا الإتجاه، وإيصال المعلومات عن الواقع السياسي الراهن، فضلاً

---

[1] حمودة، حسن محمد، **المنظمات الأهلية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011، ص68.

[2] الصواني، غازي، **نظرة على مفهومي المواطنة والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية**، مرجع سابق.

عن دورها في قيادة حملات الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لإقتراح أو إصلاح بعض القوانين، ومن الأمثلة على ذلك، ما تقوم به مؤسسة مواطن بالتعاون مع بعض المؤسسات ذات الإختصاص من برامج وفعاليات تدعم هذا الاتجاه، فمنذ عام 1999 عملت مواطن على الضغط على أصحاب القرار السياسي من أجل تبني مقترحات قوانين جديدة أو إصلاح بعض القوانين القائمة، واستطاعت أن تقترح ثلاثة عشر قانون للإصلاح السياسي، وأهم هذه الإنجازات مقدرتها على تعديل قانون إنتخابات المجلس التشريعي المعمول به سابقاً من نظام الأغلبية إلى نظام التمثيل النسبي، ليكون أكثر تمثيلاً للمواطنين، إضافة إلى تعديل قانون إنتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية.[1]

وفي جانب تمكين الشباب الفلسطيني سياساً، هناك العديد من الأنشطة والبرامج التي تقوم على تعزيز دور الشباب ومشاركتهم في الحياة السياسية، حيث عقدت مؤسسة وطن ورشة عمل بتاريخ 14\3\2011، بعنوان (تعزيز المشاركة في الإنتخابات) استهدفت بها شريحة من الشباب، وتضمن المشروع التعريف بمفهوم الانتخابات وأهمية المشاركة السياسية، والتعرف على الأنظمة المعمول بها في العملية الانتخابية، ويأتي هذا المشروع في إطار زيادة وعي الشباب الفلسطيني حول المشاركة في الانتخابات ووفق أسس وقيم ديمقراطية.[2]

وكما يتضح دورها أيضاً من خلال مساهمتها في عقد المؤتمرات والدورات التي تنمي قدرات الشباب السياسية، حيث نفذت جمعية المستقبل الفلسطيني للتنمية الديمقراطية خمس دورات وورش عمل تدريبية في إعداد القادة الشباب، وتضمنت العديد من المواضيع منها: العمل الإداري، وأنماط القيادة، وطرق التعامل مع المشكلات، وكيفية إتخاذ القرارات، وإدارة الوقت، ونتج عنها، إعداد أحدعشر بحثاً تطرق إلى العديد من المواضيع التي تعزز مشاركة الشباب في الجانب السياسي، وبما يخص المؤتمرات، تم عقد مؤتمر الشباب الأول في جامعة النجاح

---

[1] جورج جقمان، مدير المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومحاضر في جامعة بير زيت، **مقابلة شخصية**، 26\6\2013، رام الله.

[2] أنظر: مؤسسة وطن، "ورشة عمل حول تعزيز المشاركة الإنتخابية"، 14\3\2011. http://www.wtn.ps/news.php?action=view&id=67

الوطنية، تحت عنوان (دور الشباب في القرار السياسي) بتاريخ 25\1\2004، وتضمن العديد من المحاور مثل: قضايا الشباب، والثقافة السياسية، ودورهم في القوى والأحزاب السياسية، والشباب والحريات والحقوق[1]، وفي إطار تعزيز الثقافة السياسية قام المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية وضمن مشروع الشباب في السلام والإستقلال، تدريباً مركزياً حول الوضع السياسي الراهن، وتم التركيز علي المبادرة العربية للسلام، وقضية تبادل الأراضي التي تم الحديث عنها مؤخراً في إجتماع وزراء الخارجية العرب، إضافة إلى العديد من المناقشات والحوارات والتحليلات السياسية حول القضية الفلسطينية وأهميتها محلياً وأقليماً ودولياً، وقد قدم المشاركون مبادرات شبابية بهدف تعزيز الثقافة السياسية، أهمها: عقد ندوة سياسية موسعة بعنوان (65 عاماً على النكبة الفلسطينية– دروس وعبر).[2] ومن الأمثلة أيضاً على الأنشطة تقوم بها هذه المنظمات وتصب في جانب تعزيز قيم المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني، هو القيام بمشاريع تحاكي نماذج في المجتمع السياسي الفلسطيني، حيث قام منتدى شارك الشبابي بتنفيذ فكرة المجلس التشريعي الشبابي، الذي يهدف إلى خلق نموذج ناجح للمشاركة السياسية، والقيادة الشبابية الفاعلة، ويعزز وعي الشباب بالمجلس التشريعي وأدواره ومهامه وممارساته في تعزيز مشاركته السياسية، والتعريف بآليات عمله، والهيكلية الإدارية له، ويتضمن المشروع أيضاً إجراء انتخابات لإنشاء مجلس تشريعي شبابي صوري.[3]

تعد المرأة الفلسطينية جزءاً مهماً من النسيج الإجتماعي الفلسطيني، لما لها من أدوار هامة ومختلفة في مراحل العمل المجتمعي والسياسي للشعب الفلسطيني، والاهتمام بها وتعزيز مشاركتها السياسية ينعكس بشكل إيجابي على تعزيز مفهوم المواطنة، لذلك يتجلى دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من خلال تعزيز حضورها، وتمكينها داخل المجتمع، وزيادة وعيها

---

[1] جمعية المستقبل الفلسطيني للتنمية والديمقراطية، **موعد مع المستقبل خمس سنوات من الجهاد والعطاء، فلسطين**، نابلس، ص15– ص16.

[2] أنظر: شبكة راية الإعلامية، "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية يعرض نشاطاته في منطقة الوسط خلال شهر أيار"، 3\5\2013، http://www.raya.ps/ar/news/828261.html

[3] أنظر: وكالة معاً الأخبارية، "منتدى شارك الشبابي يستمر بتنفيذ فكرة المجلس التشريعي الشبابي"، 4\7\2013، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=611198

لأهمية دورها في المجتمع، وذلك من خلال العديد من البرامج التي تستهدف المرأة الفلسطينية، حيث نظم تحالف السلام الفلسطيني في غزة ندوة حول (المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة الفلسطينية) بتاريخ 2012\10\22، وتطرقت الندوة إلى أهمية تفعيل دور المرأة الفلسطينية في المجتمع، وخاصة في مجال المشاركة السياسية.[1]

من خلال ما تقدم يستنتج الباحث بأن الفهم والتطبيق الفعلي والعملي لقيم الديمقراطية والمشاركة السياسية في المجتمع له أثره الكبير في تعزيز وطنية الفرد، وزيادة قيم الإنتماء لديه، وكما تعزز حضوره ليشعر بأنه عنصر فاعل في منظومة الدولة ليكون له الأثر الكبير في تحديد مستقبله والمشاركة في صنع القرار العام، من خلال المشاركة في كافة الأنشطة السياسية، سواء كان ذلك بالترشح والإنتخاب، أوتشكيل الأحزاب السياسية، وتكوين النقابات والجمعيات، وهنا يجب علينا تسجيل الملاحظة الآتية: إن المعنى الحقيقي للمشاركة السياسية هو تفعيل شعور الإنسان بمواطنته، وكلما زاد إحساس الفرد بأنه يمارس حقه في المشاركة السياسية وبطرق ديمقراطية زاد شعوره بالإنتماء والولاء للوطن وهو ما يقع في المضمون الفعلي لمفهوم المواطنة.

ثالثاً: الأنشطة والبرامج الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني

تعد القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من أهم القضايا المحورية في المجتمع الفلسطيني، نظراً لأهميتها بالنسبة للمواطن الفلسطيني الذي عاش أوضاعاً غير مستقرة؛ نتيجة سياسات الاحتلال القائمة على تهميش المجتمع الفلسطيني، والتضييق، والحصار، والإغلاق الاقتصادي، ولأنها تلامس حياة المواطن، لذلك تقوم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بدور فاعل في هذا الجانب المهم، من خلال تقديم مجموعة من الأنشطة والفعاليات والبرامج التي تقع في هذا المضمون، وعلى الرغم من عدم مقدرتها على معالجة العديد القضايا الجوهرية مثل:

[1] أنظر: تحالف السلام الفلسطيني، " ندوة سياسية بعنوان المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة الفلسطينية"، http://www.ppc.org.ps/atemplate.php?id=200 .2012\10\22

البطالة، والفقر، والضمان الاجتماعي، إلا أنه كان لها مساهماتها في التخفيف من هذه المشـــاكل المجتمعية.

تقوم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بدور مهم في عملية تعزيز التكامل المجتمعـــي فبعض هذه المنظمات ينشأ لتلبية حاجات مجتمعية معينة، وتأخذ على عاتقها معالجة العديد مـــن القضايا المجتمعية، ومن أهم المنظمات التي قامت بهذا الدور هيئة الياسر للتنمية والتأهيل فهـــي تقوم بالعديد من الأنشطة الاجتماعية التي تعزز هذه القيم، حيث أنشأت مركزاً خاصاً لمعالجـــة مشاكل النطق وصعوبة التعلم في المراحل العمرية المختلفة، ويتضمن المشروع جلسات علاجية من خلال كادر متخصص تابع للهيئة، وفي إطار تعزيز قدرات الشباب قامت بتأســـيس ملتقـــى إعلامي يضم مجموعة من الخريجين في كليات الإعلام، ويقدم العديد من البـــرامج والـــدورات الخاصة في مجال الصحافة والإعلام، ويساعد المشروع في إكساب الطلبة الخبرات والمهارات ليكونوا مستعدين للإنخراط في سوق العمل، إضافة إلى قيام الملتقى بالعديد من الفعاليات التـــي تخدم المجتمع الفلسطيني.[1] وكما تلعب هذه المنظمات دوراً في تعزيز تماسك المجتمع، وتـــوفير حياة كريمة للمواطن الفلسطيني، حيث قامت مؤسسة مواطن بإصدار مشروع مقترح للضـــمان الاجتماعي، وقامت بعرضه على المجلس التشريعي من أجل العمل به، وقامت الحكومة بتشكيل لجنة وطنية عليا من أجل دراسة هذا الإقتراح من أجل تطبيقه، ويعتبر هذا المشـــروع ضـــمن برامج وأنشطة المؤسسة في سبيل تعزيز الحقوق الاجتماعية؛ الأمر الذي يـــؤدي إلـــى تعزيـــز مفهوم المواطنة لدى المجتمع الفلسطيني.[2]

وهناك مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات وتساهم في زيـــادة الـــوعي الإجتماعي، وأهمية الفرد ودوره في خدمة مجتمعه، وتنعكس بشكل إيجابي على تعزيـــز قـــيم المواطنة، وتعزز دور المواطن في المساهمة في تطوير منظومة المجتمع الفلسطيني، حيث تقوم مؤسسة (آمان- الإئتلاف من أجل النزاهة والشفافية) بتنفيذ مشروع ميثـــاق الخدمـــة، والـــذي

[1] نصر مفلح، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] جورج جقمان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

يتضمن ثلاثة محاور مهمة وهي: المحور الأول، زيادة وعي المواطن الفلسطيني لأهمية دوره في الحفاظ على الممتلكات العامة، ويتم ذلك من خلال لقاءات توعوية، ومنشورات تزيد من وعي المواطن من أجل الحفاظ على الممتلكات العامة، المحور الثاني: تعزيز ثقافة الحفاظ على هذه الممتلكات والتي تعتبر أملاك عامة تخدم المواطنين، من خلال الإبلاغ عن أي ممارسات تضر هذه الممتلكات، المحور الثالث: تعزيز دور المواطن وواجبه في دفع الضرائب من أجل الاستمرار في تقديم الخدمات.[1]

إن سعي منظمات المجتمع المدني الفلسطيني إلى الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة يأتي ضمن رؤيتها في تعزيز حقوق الإنسان، فهناك العديد من المنظمات التي تقدم برامج لهذه الفئة التي تحتاج إلى عناية واهتمام من نوع خاص، وتقوم هذه المنظمات بتقديم العديد من الفعاليات والأنشطة من أجل دمجهم في المنظومة المجتمعية وتعزيز مشاركتهم في الحياة الإجتماعية، وتمكينهم لممارسة حياتهم بطريقة طبيعية، وهناك العديد من المنظمات الفلسطينية التي تنشط في مجال الدفاع عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مطالباتها في إصدار أو تعديل بعض القوانين الخاصة بهم، ومن أجل تعزيز حضورهم وتمكينهم داخل المجتمع، حيث أستطاعت هذه المنظمات من قيادة حملات الضغط على الجهات الرسمية لإصدار العديد من القوانين لدمج هذه الفئات في المجتمع، وخير مثال على ذلك، مساهمتها في إصدار قانون توظيفهم ودمجهم في سوق العمل الفلسطيني وأن يكون نسبة إستعابهم في الوزارات الحكومية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ما نسبته (5%)، فإن سعي هذه المنظمات نحو دمج هذه الفئة وتمكينها في المجتمع الفلسطيني له الأثر الإيجابي في تعزيز مفهوم المواطنة الفاعلة.[2]

وهناك منظمات تسعى من خلال ما تقدمه من أنشطة إلى المساهمة في تطوير قطاعات مجتمعية مهمة، والمساهمة في زيادة وعي هذه القطاعات لأهمية دورها في تطوير المجتمع والنهوض به، ومن الأمثلة على ذلك، ما يقوم به مركز إبداع المعلم، وهي –منظمة قطاعية– من

---

[1] عصام حج حسن، مدير البرامج والمشاريع في الإئتلاف من أجل النزاهة والشفافية– آمان، **مقابلة شخصية**، 18\6\2013، رام الله.

[2] محمد زيدان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

أنشطة وبرامج تساهم في تطوير قطاع التعليم، حيث تركز من خلال المشاريع التي تنفذها على تطوير وتحسين التعليم في فلسطين، لما للتعليم من أهمية في تطوير المجتمعات، ومن أهم الأنشطة الذي يقوم به المركز هو مشروع المواطنة، وهو عبارة عن برنامج تنافسي يستهدف المدارس الفلسطينية، حيث تقوم المدارس بإختيار مشكلة مجتمعية أو بيئية أو تربوية، أو قانونية، ويقوموا بإيجاد الحلول لها، إضافة إلى العديد من البرامج التي تصب في إتجاه تعزيز مفهوم المواطنة، وعن عقد الدورات والمؤتمرات التي تحاول من خلالها تطوير مستوى التعليم في فلسطين.[1] فضلاً ما تقوم به مؤسسة آمان من تنفيذ عدة مشاريع قطاعية مماثلة، ومن أهم المشاريع التي تقوم بها مشروع تعزيز منظومة مكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني، وأستهدفت من خلال المشروع مجموعة من المدارس الفلسطينية، ويتضمن المشروع لقاءات ودورات متنوعة في كيفية مكافحة الفساد في الهيئات المحلية الفلسطينية، من خلال المشاريع التي قدمت تم الكشف عن العديد من قضايا الفساد في البلديات والمجالس المحلية، ويساهم المشروع في تعزيز وعي شريحة الطلبة وهم قادة المستقبل لمعالجة ظاهرة الفاسدين في المجتمع المدني؛ الأمر الذي ينعكس وبصورة إيجابية على تعزيز مفهوم المواطنة الصالحة لدى الفرد والمواطن الفلسطيني.[2]

وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، إضافة إلى تدني معدلات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني، هناك أنشطة وبرامج تقوم بتنفيذها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، تقوم على أساس تمكين المرأة الفلسطينية، وتطوير واقعها الإقتصادي، حيث ينفذ منتدى شارك الشبابي مشروع (خطوة إلى الأمام لتمكين الشابات إقتصادياً) ويستهدف المشروع (1600) فتاة ممن يحملن الشهادات الجامعية، ويركز المشروع على المناطق المهمشة في كل من محافظة رام الله، ونابلس، والخليل ولمدة ثلاث سنوات، ويأتي بدعم من الإتحاد الأوروبي، ويأتي المشروع من أجل تمكين المرأة الفلسطينية إقتصادياً، وخاصة

---

[1] أنظر: مركز إبداع المعلم، http://teachercc.org/index.php?action=show_page&ID=133&page=&lang=ar

[2] عصام حج حسن **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

بأن مشاركتها في سوق العمل لا يتجاوز (9%) ويهدف المشروع إلى إلحاق الفتيات في سوق العمل الفلسطيني، ويتضمن عدة برامج تدريبية من أجل زيادة قدراتهن التنافسية، وإبراز دورهن الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني[1]، وكما قامت هيئة الياسر للتنمية والتأهيل بتنفيذ مشروع لتدريب وتأهيل الشباب الخريجين من الجامعات الفلسطينية في كافة التخصصات، من خلال عقد دورات لهم في من أجل توفير الخبرات والمهارات لدمجهم في سوق العمل الفلسطيني، وساهمت أيضاً بالتنسيق مع المؤسسات الخاصة العاملة في فلسطين من أجل إستيعابهم في كادرها الوظيفي[2] وفي إطار تعزيز تنمية ودعم الفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع الفلسطيني، قام مركز الحياة لتنمية المجتمع المحلي– فلسطين، بتنفيذ مشروع إقتصادي لدعم ومساعدة الأسر المحتاجة في فلسطين، وذلك بتمويل من مؤسسة خليفة بن زايد الإنسانية، وتضمن المشروع توزيع الطرود الغذائية على عدد من العائلات الفقيرة والمحتاجة، وشملت الحملة محافظات: نابلس، الأغوار، ورام الله، وجنين، وبيت لحم، إضافة إلى عدد من المخيمات والمناطق النائية داخل الوطن.[3] إضافة إلى ذلك هناك منظمات تقوم بتقديم الدعم الإقتصادي للشعب الفلسطيني، وتسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال العديد من البرامج، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال (مؤسسة جهود للتنمية الاقتصادية وتطوير الأعمال)، حيث تقوم بتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية وتطوير الأعمال، ويهدف هذا البرنامج للاستثمار في الموارد المحلية المتاحة سواء كانت الطبيعية أو البشرية، وذلك من أجل المساهمة في تقوية الاقتصاد المحلي، وخاصة في المناطق الريفية والمهمشة، وكما يسعى البرنامج أيضاً إلى زيادة مشاركة الشباب والنساء في الحياة الإقتصادية، عن طريق زيادة قدراتهم الإدارية والريادية، وتقديم الدعم المالي والفني لهم لإنشاء مشاريع خاصة بهم.[4]

---

[1] أنظر: منتدى شارك الشبابي، "مشروع خطوة إلى الأمام لتمكين الشابات إقتصادياً"، 8\7\2013، http://www.sharek.ps/new/ar_page.php?id=1v1u6xa905757yd7u32p0o3

[2] أنظر: وكالة وفا، هيئة الياسر للتنمية والتأهيل تباشر عقد دورات تدريبية بمشروعها التأهيلي للخريجين في طولكرم، 21\2\2008، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=1526

[3] أنظر: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني – فلسطين، "مؤسسة خليفة بن زايد توزع طروداً غذائية على الأسر الفقيرة"، 5\11\2012، http://www.hayatcenter.ps/ar/?page=details&newsID=115&cat=20

[4] أنظر: مؤسسة جهود للتنمية المجتمعية والريفية، http://www.juhoud.ps/ar/content/125

يعد الموروث الثقافي والحضاري للشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من الهوية الفلسطينية، وهو التعبير الحقيقي عن الشعب الفلسطيني وأصالته وتاريخه الحضاري، لذلك هناك مجموعة من المنظمات التي تركز من خلال عملها على الجانب الثقافي للشعب الفلسطيني، وتشير إحصائيات الجهاز المركزي الفلسطيني عام 2012-2013 إلى وجود (597) مركزاً ثقافياً عاملاً في الأراضي الفلسطينية، وتوزعت هذه المراكز على الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير هذه الإحصائيات إلى وجود (531) مركزاً ثقافياً في الضفة الغربية، و(66) مركزاً ثقافياً في قطاع غزة، ويقوم مجال عملها حول تأسيس الفرق الموسيقية التراثية، والمسرح الشعبي الفلسطيني، ومسارح الحكواتي، وكما أنها تقوم بعقد دورات وندوات في مجالات الفن التراثي والشعبي الفلسطيني، وتقوم بإصدار الكتب، والأبحاث الثقافية، التي تعبر عن تراث وعادات وتقاليد الشعب الفلسطيني، وتقيم المهرجانات الفنية والأمسيات الثقافية التي تعبر من خلالها عن حضارة الشعب الفلسطيني، وتسعى هذه المراكز من خلال ما تقدمه من أنشطة وبرامج إلى المحافظة على الهوية الثقافية والحضارية للشعب الفلسطيني، وكما أنها تحمل رسالة للأجيال القادمة وبطريقة إبداعية، ومن الأمثلة على هذه المراكز في فلسطين: مسرح القصبة تأسس في القدس عام 1970، مؤسسة الكرمل الثقافية تأسست في مخيم النصيرات في قطاع غزة عام 1993، معهد إدوار سعيد تأسس في رام الله عام 1993، ويتخذ من القدس مقراً له، مؤسسة يبوس للإنتاج الفني تأسست في مدينة القدس عام 1996، ودار الندوة الدولية تأسست في بيت لحم عام 1995، ومركز المنهل الثقافي تأسس في نابلس عام 1993، إضافة إلى جمعية العودة لإحياء التراث الفلسطيني تأسست عام 2004 في مدينة الخليل.[1]

4.4 العوامل المؤثرة بالأنشطة والبرامج التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

من خلال النظر بما تقوم به منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من أنشطة وبرامج وفعاليات يمكننا القول بأنها أستطاعت تقديم العديد من الأنشطة والبرامج التي تعزز مفهوم المواطنة، وخاصة من خلال تركيزها الأنشطة الوطنية والسياسية، إضافة إلى الإجتماعية

[1] انظر: وكالة وفا، "المراكز الثقافية في فلسطين"، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8699

الإقتصادية والثقافية، وحين مقارنة أوضاع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مع مثيلاتها في الدول العربية المجاورة فإنها قطعت شوطاً كبيراً في هذا المضمار، ولها مساهماتها الفاعلة في تعزيز مفهوم المواطنة، حيث أن ما تقدمه من أنشطة تساعد في تطوير قدرات المواطن الفلسطيني، وإمكانياته العلمية والعملية في تعزيز هذا المفهوم، علماً بأن المجتمع الفلسطيني لديه الكفاءة العالية والثقافة التي يستطيع من خلالها بلورة قيم المواطنة وإدراكها، ففي فلسطين أعطت منظمات المجتمع المدني الفرصة للمواطن الفلسطيني لممارسة العديد من النشاطات المدنية، وزيادة مخزونه الثقافي حول مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكما أنها ساهمت بدور ريادي في النهوض والرقي في مجتمعنا الفلسطيني، حيث أنها تقوم بإصدار العديد من الإصدارات والمنشورات، وتعقد العديد من الورش والمؤتمرات والندوات التي تساهم في تعزيز قيم المواطنة، مما انعكس على المواطن الفلسطيني في زيادة معرفته لحقوقه وواجباته، وبما يخص المرأة والطفل الفلسطيني قدمت العديد من الأنشطة التي تعزز من حضورهم في المجتمع الفلسطيني، وتمكينهم داخل المجتمع، وكما أنها قادت حملات الضغط على الجهات الرسمية لإصدار العديد من القوانين لدمج العديد من الفئات المهمشة في المجتمع.[1]

وفي جانب آخر فإن ما تقدمه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من أنشطة مختلفة لها أثرها على الفرد أولاً وعلى المجتمع ثانياً، فإن هذه الأنشطة تعزز الشعور بالمسؤولية، وإن هذا الشعور يعزز قيم الإنتماء والولاء للوطن، وكما أنها تعزز حضور ووجود المجتمع المدني بكافة أطيافه وفئاته، وهذا في طبيعة الحال له أثره في تعزيز مفهوم المواطنة.[2]

ولعل الظروف التي مر بها المجتمع الفلسطيني النابعة من عدم وجود الدولة الفلسطينية ذات السيادة، إضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي أعطى منظمات المجتمع المدني الدور الكبير في الوقوف في وجه السياسات الاحتلالية، ولعبت دوراً مميزاً ومتقدماً في مسيرة تحقيق التنمية المجتمعية، وكما أنها سعت من خلال ما تقدمه من برامج وأنشطة إلى تحقيق مجموعة من

---

[1] محمد زيدان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] نصر مفلح، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

الأهداف وهي: العمل على إرساء أسس المجتمع المدني القائم على الديمقراطية، وكما ساهمت في فترات مختلفة في تقديم الخدمات الحكومية للشعب الفلسطيني، وكانت بديلاً عن دور السلطة الحاكمة، وعملت أيضاً على حشد الجماهير ضد ممارسات الاحتلال من خلال قيادة العمل الوطني الفلسطيني، إضافة إلى دورها في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني.[1]

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل كبير في الأنشطة والبرامج التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ولها إنعكاساتها على دورها في تعزيز مفهوم المواطنة، وهي[2]:

العامل الأول: الديمغرافي (توزيع السكان)، فكلما استطاعت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من تغطية كافة شرائح المجتمع الفلسطيني بما تقدمه من أنشطة، وخاصة المناطق النائية، كان لها الأثر الواضح في تعزيز مفهوم المواطنة.

العامل الثاني: مستوى التطور في البناء الديمقراطي، فكلما كانت هناك منظومة ديمقراطية داخل الدولة وممارسات مدنية تعبر عن المجتمع وبشكل حضاري زاد من أثر الأنشطة التي تقدمها هذه المنظمات، ويمكن النظر إلى الموضوع في جانبيين هما: الجانب الإجتماعي، ووجود منظومة إجتماعية تقوم على أساس ومبادئ ديمقراطية، وفي الجانب السياسي، وجود دستور وقوانين يكون بمثابة ضابط للعمل المدني.

العامل الثالث: مدى إنفتاح النظام السياسي، تعد منظمات المجتمع المدني مصدراً مهماً للمعلومات، فكلما زاد دور هذه المنظمات في المشاركة في صياغة القرار كانت إمكانية إيصاله إلى قاعدة شعبية إتساعاً وشمولية للفئات المكونة للمجتمع، وهو ما يعزز المشاركة التي تعبر عن مفهوم المواطنة.

---

[1] المالكي، رياض، **تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة والمسؤولية والإصلاح**، مرجع سابق، ص 109.

[2] شيخ على، ناصر، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 18-ص83.

العامل الرابع: الإقتصادي والإجتماعي، فكلما قل دور الدولة في هذه القطاعات المهمة مثل: قطاع التعليم، والصحة، الإعلام، أتضح دور هذه المنظمات في سد الفراغ الناتج عن ذلك.

العامل الخامس: الروابط والعلاقات الدولية، وهذا يتضح من خلال رؤية المجتمع الدولي في الدعم والاهتمام في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، فإن دعم وتمويل الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات له الأثر الواضح عليها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فعليها بناء رؤية وطنية بما تقوم به من أنشطة تعبر عن واقع الشعب الفلسطيني.

يرى الباحث أن ما سعت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لتحقيقه من أهداف يندرج في إطار تعزيز مفهوم المواطنة، إضافة إلى ذلك يمكننا أن نلاحظ أن ما تقدمه من أنشطة ينعكس وبصورة إيجابية على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وزيادة تمسكه بأرضه، وكما أن ما تقدمه من برامج توعوية وتثقيفية تعزز معرفة الفرد لأهم حقوقه وواجباته، إن هذه الأنشطة تنعكس وبصورة إيجابية على قيم المواطنة لدى الفرد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني، فمن الناحية النظرية ما تقوم به هذه المنظمات له إنعكاسات إيجابية على الفرد والمجتمع، ولكن في واقع الحال نرى قصوراً واضحاً في عمل هذه المنظمات، وهو ما سنبحثه وبشكل مفصل لاحقاً.

5.4 المعيقات والصعوبات أمام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لأداء دورها في تعزيز مفهوم المواطنة

مرت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في العديد من المراحل التي أثرت في طبيعة عملها، وساهمت أيضاً في بروز حالة من عدم الوضوح في رؤيتها ومضامين عملها، والأنشطة التي تقدمها؛ نتيجة لظروف الاحتلال الاقصائي الذي مر به المجتمع المدني الفلسطيني وسياسته القائمة على تهميش دور المجتمع الفلسطيني، وقد شكلت هذه الحالة أحد أهم المعيقات أمام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، إضافة إلى إعتماد معظم هذه المنظمات في أنشطتها على التمويل الخارجي، فمعظم المشاريع التي تنفذها هي ممولة من جهات أجنبية، وهذا الأمر ساهم في التأثير في رؤيتها الوطنية وما تقوم به من أنشطة، وعند الحديث عن هذه المعيقات فإننا

سنتطرق إليها بشكل عام ومدى تأثيرها على دورها فيما تقدمه من أنشطة وبرامج، وذلك إنطلاقاً من الأثر السلبي لهذه المعيقات على أهدافها ورؤيتها، حيث أننا نتعامل مع منظومة من المعيقات، وإنعكاساتها السلبية على عمل هذه المنظمات وبرامجها وأنشطتها، وعلى مفهوم المواطنة على وجه الخصوص، نظراً لأننا نتعامل مع منظومة متكاملة فإن أية قصور في جانب سوف يؤثر على بقية الجوانب.

هناك مجموعة من الإشكاليات التي أثرت في بلورة وتحديد مفهوم المجتمع المدني في فلسطين، وإن هذه الإشكاليات لها انعكاساتها السلبية على ما تقوم به هذه المنظمات من أنشطة وبرامج، وأهمها:[1]

الإشكالية الأولى: القصور الواضح في عملية إسقاط مفهوم المجتمع المدني الفلسطيني على كافة الشعب الفلسطيني، لأننا لا يمكن لنا الحديث عن مجتمع كامل ومتكامل متواجد على أرض واحدة؛ نتيجة حالة الإنقسام الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، إضافة إلى وجود مجتمع فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، فضلاً عن حالة الشتات الفلسطيني في الدول العربية، وهذا أدى إلى حالة من التمايز في المجتمع الفلسطيني، وهذه الحالة أدت إلى ضعف في دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بما تقدمه من أنشطة.

الإشكالية الثانية: وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، والذي أثر بشكل كبير على بلورة المجتمع المدني الفلسطيني، ولا يمكننا الحديث عن دولة تمتلك كامل السيادة على الأرض الفلسطينية، بل مازالت تحت الاحتلال؛ الأمر الذي أدى إلى حالة الغموض في فهم منظومة المجتمع المدني.

الإشكالية الثالثة: مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني, حيث تعتمد في تنفيذ أنشطتها وبرامجها على مصادر خارجية؛ الأمر الذي يؤثر على رؤيتها وأهدافها, وما تقوم به من أنشطة.

---

[1] جبريل محمد، باحث في بانوراما- المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، **مقابلة شخصية**، 18\6\2013، رام الله.

يرى الباحث أن هذه الإشكاليات تقع في صلب المعيقات أمام عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والتي ساهمت في التأثير على الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات، وإن إسقاط المفهوم ووضعه في إطاره الصحيح يساهم في بلورة دورها في تعميق وغرس قيم المواطنة، فحالة التشتت التي عاشها المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى وجود الإحتلال وغياب الدولة الفلسطينية بالمعنى الصحيح هشم البناء المجتمعي الفلسطيني، وأثر على أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني والتي تعتبر أهم مكونات المنظومة المجتمعية الفلسطينية، وأثرت هذه الحالة على عمل المنظمات من حيث إستقلاليتها في العمل، وقدرتها على الإنتشار والتأثير في كافة المجتمع الفلسطيني, وكما أن قضية تمويل أنشطة وبرامج هذه المنظمات ينعكس بشكل سلبي على طبيعة عملها.

هناك العديد من الدراسات التي بحثت في المعيقات والصعوبات التي تقف أمام عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والأنشطة التي تقوم بها، وتعرقل أداء دورها بالشكل المطلوب، وتنعكس بشكل سلبي في تعزيز مفهوم المواطنة، ومن أهم هذه الدراسات هي دراسة للباحث بلال الشوبكي، وهي بعنوان (المعوقات المؤسساتية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني) حيث أستعرض العديد من جوانب القصور الداخلية والمؤسسية التي تقف أمام أداء دورها بالشكل المطلوب، ويمكن إجمالها على النحو الآتي: أولاً: إرتباط نشأة هذه المنظمات بنشاط شخصي (الشخصنة)، حيث أصبحت هذه المنظمات مرتبطة بشخص أو مجموعة من الأشخاص, ثانياً: غياب التجانس والتكامل بين أعضاء المنظمة، ثالثاً: غياب الديمقراطية، إن كثيراً من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لا تطبق مبادئ الديمقراطية في عملها، ومن أوضح الأمثلة على ذلك، تولي بعض الشخصيات قيادة هذه المنظمات لفترات طويلة، رابعاً: الفساد الإداري، لقد أصبحت البيروقراطية أخطر ما يهدد عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وإنحسار كادرها التنظيمي والإداري بعدد محدود من الموظفين الذين يقومون بأداء مهماتها, خامساً: التسييس، إن قضية إستغلال بعض السياسيين لمنظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية يتناقض وبشكل جوهري مع المبدأ الذي قامت عليه هذه المنظمات، وهو

مدنية عملها، سادساً: التمويل، تعتبر قضية تمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من أكثر المواضيع حساسية، حيث أن النشاطات والفعاليات التي تقدمها تبقى رهينة الظروف المالية.[1]

ومن أجل الوقوف على جوانب القصور في عمل هذه المنظمات ومعالجتها، لابد لنا من الإجابة عن السؤال الآتي: هل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني من نشاطات وبرامج لها أثرها في تعزيز مفهوم المواطن؟

للوهلة الأولى ومن خلال استعراض ما تقوم به من نشاطات سياسية ووطنية واجتماعية وإقتصادية وثقافية فهي تصب في صالح تعزيز المواطنة في المجتمع الفلسطيني، ولها أثرها الإيجابي على المجتمع الفلسطيني، ولكن هناك العديد من جوانب القصور في عملها، وما تقوم به من أنشطة وبرامج، وإن تم التغلب على هذه الصعوبات سوف يساهم ذلك في تكريس دور أفضل لهذه المنظمات في تعزيز مفهوم المواطنة.

من أجل معالجة موضوعية لابد لنا من عرض موجز لحال هذه المنظمات قبل أوسلو وما بعدها، فقبل أوسلو كان لمنظمات المجتمع المدني حضورها فيما تقدمه من أنشطة وبرامج، حيث قدمت العديد من البرامج التي عززت المفهوم، وخاصة الجمعيات القاعدية، والتي عبرت عن إحتياجات المواطن الفلسطيني، وقامت بدور كبير في تقديم الخدمات الإغاثية والخدماتية لذلك تكرس دورها الوطني في دعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، أما بعد أوسلو أصيبت هذه المنظمات حالة من التوهان وخاصة مع بروز قضية التمويل، إضافة إلى وجود أجندة خارجية تتحكم بما تقوم به هذه المنظمات من أنشطة و برامج، ومن الصعوبات التي واجهت هذه المنظمات أيضاً أن معظم هذه المنظمات لا تمتلك خطة إستراتيجية بعيدة المدى لما تقوم به من أنشطة وبرامج، بل هي تقوم بتنفيذ أنشطة تمتاز بصفة آنية ووقتية تنتهي مع إنتهاء النشاط، وهناك قصور واضح في إستدامة الأنشطة التي تقوم بها؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكانية قياس أثرها الفعلي على المجتمع، إضافة إلى ذلك هناك تشابه كبير بالأنشطة

[1] الشوبكي، بلال، **المعوقات المؤسساتية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني**، المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، فلسطين، نابلس، 2008، ص 9- ص 12.

والبرامج التي تقوم بها هذه المنظمات وخاصة في الوقت الحالي، فمعظمها تركز على الأنشطة التي تعزز الثقافة المدنية في المجتمع، وهناك ضعف واضح في قضية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وغياب رؤية مشتركة تخدم المجتمع الفلسطيني وتلبي احتياجاته، وتعتمد على القطاعية في العمل، فضلاً عن فقدان معظم هذه المنظمات لمصداقيتها أمام المجتمع الفلسطيني وسياساتها؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع ثقافة العمل التطوعي فيما تقوم به من أنشطة وبرامج، ويعود سبب ذلك إلى قلة البرامج التي تعزز ثقافة العمل التطوعي.[1]

وفي دراسة أجراءها رائد القاروط، وهو باحث في مجال منظمات حقوق الإنسان، حيث استخلص من خلال دراسته إلى مجموعة من المعوقات التي تقف أمام هذه المنظمات وتعمل على الحد من قدرتها في أداء عملها بالشكل المطلوب، وتمثلت في ما يلي: عدم قدرتها على إحداث تغييرات فعلية داخلية في طريق تطبيق مبدأ الديمقراطية مثل: إجراء إنتخابات بشكل دوري ومنتظم، وضعف البنى التنظيمية والمهنية، وعدم كفاية النظم واللوائح الداخلية، وعدم قدرتها من التقليل من تفرد البعض في مجمل أعمالها والسيطرة عليها والتحكم بها؛ بسبب الخلط بين العمل الحزبي والمهني، وفيما يخص مجلس الإدارة أشارت الدراسة إلى إستمرار غياب الأداء الديمقراطي، حيث أن المدير العام يستأثر بمعظم الصلاحيات في صنع القرار داخلها، وهو دليل على أوتوقراطية عملها، وهناك أيضاً تدن في مستوى التشارك الفعلي في تحمل المسؤوليات، وقصور في قدرتها على التغلغل داخل المجتمع ونقل رؤيتها وأهدافها بوضوح؛ الأمر الذي أدى إلى ضعفها في تحويل الأفراد المستهدفين بالبرامج الخاصة بها إلى أفراد فاعلين في المجتمع ومدركين لحقوقهم وواجباتهم، عدا عن غياب رؤية إستراتيجية فلسطينية في كيفية التعامل مع الممولين؛ وهذا الأمر ساهم في تكريس تبعيتها، وأدى إلى المساس في استقلاليتها.[2]

---

[1] ميسون زريقي، مديرة الشؤون العامة في محافظة طولكرم وناشطة في مجال منظمات المجتمع المدني، **مقابلة شخصية**، 25\6\2013، طولكرم.

[2] القاروط، رائد، **أثر المعوقات الذاتية والبيئية، على دور ورؤية المنظمات الأهلية العاملة في حقوق الإنسان والديمقراطية في الضفة الغربية والقدس**، مرجع سابق، ص 109- ص110.

ومن جوانب القصور في عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والتي تشكل معيقاً أمام أداء عملها هي: أولاً: عدم مقدرتها على توفير مصادر محلية وثابتة لتمويل الأنشطة التي تقوم بها، حيث أن معظم هذه المنظمات غير ربحية تقوم على أساس إشتراكات أعضائها، والتبرعات التي تحصل عليها، بالتالي فإن حجم المدخولات لا يتلاءم مع حجم الأنشطة التي تقدمها، وهذا ما يجعل المنظمة رهينة بيد الممول الخارجي في تغطية نشاطاتها ومشاريعها، ثانياً: هناك صعوبات فنية، تتمحور حول أوقات تنفيذ النشاطات وكيفية تنفيذها، فكثير من هذه المنظمات تجد صعوبات في تنفيذ فعالياتها بالشكل الصحيح نتيجة غياب خطة عمل واضحة في كيفية تنفيذ النشاط، وفقدان الآليات الملائمة في تنفيذ مشاريعها، إضافة إلى تراجع المبادرات الذاتية ثالثاً: مدى تقبل المجتمع للأنشطة البرامج التي تقوم بها وخاصة في المجتمعات الريفية، نظراً لأن هناك مشاريع تنفذها تتمحور حول تعزيز حقوق المرأة، وتحريرها، رابعاً: حالة الترهل والخمول التي تمر بها هذه المنظمات من وقت إلى آخر، وغياب الديمومة في تنفيذ أنشطتها، خامساً: عدم وجود خطة عمل تقوم على أسس طويلة الأمد في تنفيذ أنشطتها.[1] وهناك أيضاً من أضاف مجموعة أخرى من القصور في عمل هذه المنظمات، والتي أثرت بشكل كبير على ما تقوم به من برامج وأنشطة وهي: وعدم وجود آليات لديمومة برامجها، وتراجع ثقافة التطوع، وعدم مقدرتها على التغلغل والإنتشار في المجتمع الفلسطيني، فهي لم تعالج كافة القضايا المجتمعية التي تهم المواطن الفلسطيني.[2]

ومن الصعوبات الداخلية التي تواجه هذه المنظمات، وتحد من قدرتها على أداء أنشطتها بفاعلية وكفاية هو مدى تطبيقها للسلم الإداري في نظامها الداخلي، ومدى ملاءمته مع قانون العمل الفلسطيني، وعلى هذا الأساس تم تصنيفها إلى صنفين هما[3]:

---

[1] نصر مفلح، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] عصام حج حسن، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[3] دويكات، نبيل، **حوارات مجتمعية حول حقوق الإنسان، فلسطين**، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، 2010، ص72- ص73.

الصنف الأول: بعض المنظمات التي تمتلك نظام إداري ومالي، وتحديد بعض الحقوق مثل: أجور الموظفين، والإجازات، والترقيات، ولكن هناك بعض القصور في التطبيق الفعلي لهذا النظام.

الصنف الثاني: المنظمات التي لا تعتمد في ترتيب أوضاعها الداخلية على أية لوائح تنظيمية محددة، حيث أنها تعتمد على عدد محدود من الموظفين، وهم الذين يقومون بالمهام الرئيسة المحدودة، وبقية الموظفين يتسم عملهم بصفة مؤقتة ويعتمد على المشاريع والبرامج التي تقوم بها.

وقد أضاف الباحث جبريل محمد، وهو باحث في مؤسسة بانوراما للتنمية المجتمعية عدد من الصعوبات، والمعيقات ساهمت في الحد من قدرة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من أداء دورها في تعزيز مفهوم المواطنة، وهي:[1]

- تركيز منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في أنشطتها وبرامجها على الجوانب السياسية والمدنية، وهناك قصور في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية في عملها فمثلاً ركزت على مواضيع حقوق الإنسان وتثقيف المجتمع من الناحية المدنية، ولم تركز على مواضيع البطالة، والفقر، ولم تعالج وبشكل إستراتيجي قضايا التكافل الإجتماعي، والتي تعد من القضايا المهمة التي تعزز قيم المواطنة لأنها تدخل في مضمون تحقيق العدالة والمساواة.
- إن أغلب المشاريع والبرامج التي تطرحها هذه المنظمات لا تتوافق مع حاجات المجتمع، وتقوم بالترويج لمفاهيم نيوليبرالية تخدم أجندة الممولين والجهات المانحة، وكما أن الخطط التي تقدمها تخدم رؤية وأهداف الدول المانحة والممولة لهذه المشاريع.
- إن معظم الأنشطة التي تقوم بها ركزت على تعزيز التسوية السلمية من خلال البرامج التي تدعو إلى التسامح وتقبل الآخر، دون الخوض في المواضيع التي تعزز قيم الإنتماء والولاء للوطن، وهناك قصور واضح في دعم الأنشطة التي تعالج القضايا الوطنية الهامة.

[1] جبريل محمد، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

- عدم وجود إستراتيجية أولويات فيما تقدمه من أنشطة، وعدم وجود التخصصية في العمل، فمعظم الأنشطة التي تقوم بها بعد قدوم السلطة تركز على تعزيز الثقافة المدنية؛ الأمر الذي أدى إلى التشابه في البرامج والأنشطة بين هذه المنظمات، لأن معظمها رهين لإرادة الممول، إضافة إلى عدم حضورها وتأثيرها في المجتمع، والدليل فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في عام 2006، على حساب الشريحة المدنية التي حاولت هذه المنظمات من بلورتها في المجتمع الفلسطيني.

- الفساد، تعد قضية الفساد قضية مهمة، فقد برزت شريحة داخلها تنفرد في صنع قرارها وتتحكم في مصيرها.

- غياب الاستمرارية في الأنشطة التي تقدمها، وعدم وجود آلية في قياس أثر الأنشطة التي تقدمها ومردودها على المجتمع والفرد، وهذا يعود للسبب والمعيق الرئيسي وهو عدم إستمرارية التمويل لهذه المشاريع، وضعف المصادر المالية لها، وينتهي النشاط بمجرد إنتهاء تمويله.

- تقييد حرية واستقلالية العمل الأهلي في فلسطين، وذلك بسبب السياسات التي يمارسها الإحتلال الإسرائيلي من أجل تهميش المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى تباين النظرة المجتمعية لما تقوم به منظمات المجتمع المدني من أنشطة مابين مؤيد ومعارض.

يستخلص الباحث أن هناك العديد من جوانب القصور في عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ولكن تعتبر قضية التمويل من أهم المعيقات والصعوبات التي تواجه عملها، وخاصة التمويل المشروط والمفروض من قبل جهات خارجية، وهذا ما يجبرها على القيام بأنشطة وبرامج تتناسب مع شروط وأجندة الممول، مما جعلها في حالة توتر دائم في عملها، وأفقدها الاستقلالية في العمل، وأثر على بلورتها لدور فاعل في تعزيز مفهوم المواطنة، وجعلها فريسة في أيدي الجهات الداعمة.

6.4 كيفية النهوض بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني لأداء دورها في تعزيز مفهوم المواطنة

ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات والمعيقات التي تعرقل عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والنهوض بها لترتقي إلى تطلعات المجتمع الفلسطيني، لا بد من العمل على ما يلي:[1]

أولاً: تنسيق جهودها من أجل الوصول إلى توافق ورؤية حول إستراتيجية وطنية مشتركة لكافة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، تكون مبنية على التكاملية في العمل المجتمعي، ويكون من أهم أهدافها تعزيز قيم الإنتماء والولاء للوطن بما يحقق المواطنة.

ثانياً: البحث عن مصادر تمويل محلية وذاتية لما تقدمه من أنشطة أنشطتها، وعدم الارتهان لأجندة الممولين، وعدم الدخول في دهاليز التمويل المشروط، الذي يؤثر على رؤيتها وأهدافها وغاياتها.

ثالثاً: التعامل مع المجتمع الفلسطيني بشكل كامل وشامل وعدم تركيز أنشطتها في مراكز المدن، وأن تعمل على ترتيب أولوياتها حسب حاجات المجتمع الفلسطيني، وبناء سجل تراكمي للأنشطة والبرامج التي تنفذها مع ضرورة وجود آليات لقياس أثرها على الفرد والمجتمع.

رابعاً: تكريس مبدأ التخصصية في العمل، وعدم التشابه في البرامج التي تقدمها، ويعود سبب ذلك لعدم وجود آليات تشبيك وتواصل بينها؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعويم أهدافها وتنافرها وتشتتها.

إضافة إلى ما تقدم يجب العمل على إعادة النظر بواقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ومراجعة سياساتها، والجوانب التي تأسست عليها من الناحية القانونية، وتعزيز الرقابة عليها ومعرفة المرجعيات التي تدعمها، والعمل على الحد من عدد المنظمات وخاصة التي تتشابه بالأنشطة والبرامج المقدمة لأن هناك تشابه كبير في الأنشطة التي تقدمها، وأن تقوم

[1] جبريل محمد، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

بتقديم مشاريع يغلب عليها صفة الإستدامة وتعبر عن حاجات المجتمع الفلسطيني، وعليها أيضاً إمتلاك خطة إستراتيجية بعيدة المدى، فكثير من هذه المنظمات لا يمتلك خطة عمل واضحة وإن أمتلكت فهناك غياب واضح للبعد الإستراتيجي.[1]

وقد أضاف الدكتور جورج جقمان بعض الآليات التي يتم من خلالها تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في فلسطين من أجل تعزيز مفهوم المواطنة، هما:[2]

الآلية الأولى: أن تركز منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل أكبر على الأنشطة والبرامج التي تعزز قيم المشاركة المجتمعية، وأن يكون لديها آليات أكثر فعالية في توسيع ما تقدمه من فعاليات.

الآلية الثانية: أن تقوم بتحسين أساليب الضغط على الحكومة الفلسطينية من أجل تعزيز القوانين التي تخص حقوق الإنسان سواء كانت سياسية أواقتصادية أواجتماعية.

وفي جانب آخر على الأحزاب والتنظيمات السياسية بلورة إستراتيجية إصلاحية شاملة تعمق من خلالها قيم الديمقراطية والمشاركة المجتمعية، وعليها إعطاء أولوية للقضايا التي تهم الجماهير المباشرة، وتعبر عن هموم وطموحات الشعب الفلسطيني، مثل قضايا البطالة والفقر، فكلما زاد إهتمامها في هذه الجوانب إنعكس ذلك على زيادة المشاركة لدى المواطنين، وعليها القيام أيضاً ببناء نظام ديمقراطي وسليم في اختيار كوادرها وصياغة رؤيتها وأهدافها على أساس من المشاركة الشاملة لكافة قواعدها، وأن تكون بشكل دوري ومتواصل وليست موسمية، وسعي هذه المنظمات من أجل الضغط على الجهات المسؤولية من أجل تعميق الحريات، وعدم تدخل الجهات المسؤولة في نشاطاتها وبرامجها، والعمل على تطوير النظم والقوانين السياسية بما يخدم تعزيز المشاركة السياسية.[3]

---

[1] ميسون زريقي، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] جورج جقمان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[3] محمد جوابرة، ناشط سياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسؤول جبهة العمل النقابي التقدمية في فلسطين، **مقابلة شخصية**، 23\6\2013، طولكرم.

يرى الباحث أن وجود منظمات المجتمع المدني ظاهرة صحية وسليمة، وتعمل على غرس روح المواطنة لدى الأفراد في المجتمع، ولكن في الحالة الفلسطينية ونظراً لعدم اكتمال بناء الدولة بالمنظور الصحيح، أدى ذلك إلى بروز تشوهات في بنية المجتمع المدني نظراً لتبعيتها لأجندة ورغبات الممولين والدول القائمة على المشاريع والبرامج التي تنفذها، ومن أجل بلورة دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين لابد لها من منطلقات تعبر عن الواقع الفلسطيني، وتعبر عن حاجات مجتمعية فلسطينية، وأن تتبنى أجندة وطنية، وأن تقوم هذه المنظمات على بناء خطة استراتيجية موحدة في عملها من خلال التعاون والتنسيق فيما بينها أولاً، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الحكومية ثانياً، وأن تسعى على بناء قاعدة جماهيرية لها من خلال تعزيز حضورها في المجتمع الفلسطيني، وأن تلامس المشاكل والقضايا التي تهم المواطن الفلسطيني.

النتائج والتوصيات

النتائج

مرت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بمرحلتين فاصلتين كان لهما الأثر الواضح على طبيعة عملها، فالمرحلة الأولى: ماقبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ظهرت العديد من المنظمات التي لعبت دوراً في العمل على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وساهمت أيضاً في قيادت وتكريس العمل الوطني والنضالي الفلسطيني، إضافة تقديم الخدمات الإغاثية والخدماتية للشعب الفلسطيني، أما المرحلة الثانية، هي : مابعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث إمتازت هذه المرحلة بإزدياد عدد هذه المنظمات وتنوعها، وركزت من خلال ما تقوم به من أنشطة وبرامج على برامج تعزيز الثقافة المدنية، والديمقراطية، والجوانب التنموية للشعب الفلسطيني.

تلعبت منظمات المجتمع المدني دوراً في تعزيز مفهوم المواطنة في المجتمع الفلسطيني، من خلال ما تقدمه من برامج وأنشطة مختلفة، إلا أن هذا الدور لا يرتق إلى الحد المطلوب ويتضح دورها في العديد من الجوانب المختلفة التي تعزز قيم المواطنة لدى الفرد والمجتمع منها الجانب الوطني والسياسي، إضافة إلى الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، ففي الجانب الوطني ساهمت هذه المنظمات في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مراحل العمل الوطني المختلفة، وعلى أثر قيام الإحتلال الصهيوني بإحتلال الأراضي عام 1948، وتهجير الشعب الفلسطيني، ساهمت المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية بتقديم العديد من الأنشطة التي هدفت إلى التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، حيث أن معظمها ظهر كردة فعل طبيعية لسياسات الإحتلال الساعية إلى تهميش المجتمع الفلسطيني وإلغاء وجوده، وتهويده، حيث ساهمت في دعم قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال الاسرائيلي، من خلال تقديم المعونات المختلفة لهم، وتعزيز وإبراز قضيتهم من خلال عقد الندوات المؤتمرات المختلفة، وكما قدمت العديد من الفعاليات والأنشطة التي عززت من خلالها أهم القضايا الوطنية التي للشعب الفلسطيني، مثل

قضية القدس، وإنهاء الإنقسام، وتعزيز فكرة العمل التطوعي وأهميته في تطوير المجتمع، وهذا في طبيعة الحال ما يساهم في تعزيز مفهوم المواطنة في المجتمع الفلسطيني.

ولعبت أدواراً مميزة في تعميق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل: الدورات التدريبية، واللقاءات التوعوية، والندوات والمؤتمرات المختلفة، والبرامج التي تصب في جانب تعزيز المشاركة السياسية، من خلال عقد دورات عن أهمية العملية الإنتخابية، وفي إطار دعم الشباب الفلسطيني عملت أيضاً على تعزيز مشاركته السياسية، وذلك من خلال الدورات المختلفة التي تستهدف هذه الفئة المهمة في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى مساهماتها المختلفة في التأثير على صانعي القرار السياسي من أجل تعديل أو إصلاح بعض القوانين السياسية لتضمن من خلال ذلك مشاركة وتمثيل أوسع للمواطنين، وقد نجحت في إصلاح أو تعديل بعض القوانين المعمول بها في المجتمع الفلسطيني، وكما ساهمت أيضاً في تعزيز حقوق الإنسان من خلال تقديم العديد من الأنشطة التثقيفية والتعريفية في هذا المجال.

أما الجانب الإجتماعي والإقتصادي والثقافي، فهناك العديد من المنظمات التي نشطت في هذا الإتجاه، ولعبت أدواراً حيوية في دعم المجتمع الفلسطيني إقتصادياً نتيجة تراجع الأوضاع الإقتصادية لاسيما الفئات المهمشة في المجتمع، حيث عملت على مساندتهم ليكونوا أفراد فاعلين، وكما ساهمت بدمجهم في المجتمع من خلال برامج خاصة بهم، وكما عملت على الضغط على الحكومة لإقتراح أو تعديل بعض القوانين الخاصة بهم، وذلك من أجل الحفاظ على حضور ومكانة هذه الفئات، وكما أنتشرت في فلسطين العديد من المراكز الثقافية التي تهتم بالجانب الثقافي للشعب الفلسطيني، وساهمت من خلال ما تقدمه من أنشطة وبرامج على الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري للشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من هذا الدور الحيوي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في سبيل تعزيز مفهوم المواطنة، إلا أن هناك العديد العوامل التي ساهمت في تراجع دورها، إضافة إلى مجموعة من المعيقات وجوانب القصور فيما تقوم به من أنشطة وبرامج، نذكر منها:

- إن عملية إسقاط مفهوم المجتمع المدني في فلسطين مر بالعديد من الاشكاليات الناتجة عن حالة التشتت التي يعيشها الشعب الفلسطيني بسبب سياسات الاحتلال الساعية إلى تهميش المجتمع الفلسطيني، ولا يمكننا الحديث عن دولة تمتلك كافة السيادة على الأرض، وهذا ما أدى إلى حالة من الغموض في فهم منظومة المجتمع المدني الفلسطيني.

- عدم مقدرة هذه المنظمات من بناء رؤيا وطنية نابعة من خصوصية المجتمع الفلسطيني، وتلبي إحتياجاته الفعلية، وتطلعات الشعب الفلسطيني، وظهر ذلك وبشكل واضح بعد عقد إتفاقية (أوسلو) وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أصبحت تركز في أنشطتها على جوانب تعزيز العملية السلمية، والثقافة المدنية، والديمقراطية، على حساب الأنشطة التي تعزز الجانب الوطني للشعب الفلسطيني، وهو مايقع في صلب مفهوم المواطنة.

- عدم مقدرة هذه المنظمات من تغطية كافة الشرائح المكونة للمجتمع الفلسطيني في ما تقوم به من أنشطة وبرامج فإن أغلب تركيزها في المدن على حساب الأرياف والمناطق النائية، الأمر الذي أدى إلى عدم مقدرتها في التغلغل داخل المجتمع، وضعفها في نقل رؤيتها وأهدافها، وهذا ما أثر بشكل سلبي على أدائها، حيث أنها لم تستطع أن تعالج قضايا مجتمعية مهمة.

- عدم مقدرة هذه المنظمات من وضع إستراتيجية شاملة في ما تقوم به من أنشطة وبرامج، الأمر الذي الأثر على التخطيط السليم في عملها، وتشتت أهدافها ورؤيتها، وعدم وجود مؤشر واضح لقياس أثر ما تقوم به من أنشطة، وهذا أدى إلى فقدانها مصداقيتها في العمل.

- غياب عنصر الاستمرارية والاستدامة في عملها، فإن أغلب الأنشطة والبرامج التي تقدمها يغلب عليها الطابع الوقتي والمرحلي، حيث تنتهي بمجرد إنتهاء التمويل المرصود لها، إضافة إلى التراجع الواضح في قيمة العمل التطوعي، والمبادرات الذاتية، حيث أن أغلب هذه المنظمات لا تمتلك خطة واضحة في كيفية التعامل مع الكادر المتطوع الذي يعمل معها، وكيفية تطوير قدرات كوادرها.

- تعتبر قضية التمويل من أهم القضايا التي تؤثر في عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة، حيث أن أغلب هذه المنظمات تعتمد في تمويلها على جهات خارجية، التي تقوم بفرض شروطها ورؤيتها الخاصة على ما تقوم به هذه المنظمات من أنشطة وبرامج؛ الأمر الذي جعلها رهينة الممول وأجندته الخاصة.

- ضعف التعاون والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني فيما بينها على أساس تكاملي، بل الصفة السائدة في ما بينها قائمة على التنافس في الحصول على تمويل أنشطتها وبرامجها، فنرى على سبيل المثال التشابه الكبير بما تقوم به هذه المنظمات من أنشطة وبرامج.

التوصيات

يرى الباحث أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تمثل حاجة ملحة في المجتمع، وعلى الرغم من حالات القصور الواضحة في عملها إلا أنها ضرورية لبلورة مجتمع مدني قائم على أسس ديمقراطية ومدنية بما يصب في جانب تعزيز مفهوم المواطنة داخل المجتمع، وإن عملية التغلب على هذه العقبات يساهم في تكريس دور هذه المنظمات من أجل لعب أدوار متقدمة وحيوية داخل المجتمع الفلسطيني.

وفي نهاية الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات يرى أنها تشكل مجموعة من العوامل الضرورية من اجل تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في فلسطين في سبيل تعزيز مفهوم المواطنة، ويمكن أن تساهم في تطوير عمل هذه المنظمات من أجل إكسابها دوراً أكثر حيوية ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

- البحث عن مصادر تمويل محلية وذاتية في تمويل أنشطتها وبرامجها، وعدم الإعتماد على التمويل الخارجي والمشروط الذي يؤثر على رؤيتها وأهدافها، أن تتوخى الحيطة والحذر في التعاطي مع التمويل، وأن تضع إستراتيجية شاملة ذات أبعاد وطنية فلسطينية في كيفية

التعامل مع هذا الدعم ومعرفة الهدف منه، وان تقوم برفض أي تمويل لا يصب في خدمة الصالح العام للشعب الفلسطيني وتلبي إحتياجاته الملحة.

- التركيز على الأنشطة والبرامج والفعاليات التي تعبر عن حاجات المجتمع الفلسطيني، وأن تركز في أعمالها على الأنشطة التي تعزز قيم الإنتماء والولاء، وتركيزها على البرامج التي تساهم في تعزيز القيم والقضايا الوطنية للشعب الفلسطيني.

- المساهمة في بناء إستراتيجية وطنية شاملة وواضحة فيما تقدمه من أنشطة، وأن تقدم الأنشطة التي تعكس الواقع الفلسطيني، وأن تطور آلياتها فيما ينعكس إيجابياً على مفهوم المواطنة، وأن يكون لديها مؤشرات لقياس أثر ما تقوم به من على المجتمع والفرد.

- التركيز على الأنشطة التي يغلب عليها صفة الإستدامة والإستمرارية، وعدم الإعتماد على البرامج الوقتية والمرحلية، وأن تركز في برامجها على المشاريع التي تساهم في حل المشكلات الإقتصادية والمجتمعية المهمة للشعب الفلسطيني، مثل : الفقر والبطالة، وقانون الضمان الاجتماعي.

- العمل على تطوير آليات التشبيك والتعاون بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وأن تبني العلاقة بينها على أساس التخصصية في العمل بما يخدم المجتمع الفلسطيني وتطلعاته، وبناء إستراتيجية أولويات في ما تقدمه من أنشطة وبرامج.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

القانون الفلسطيني المعدل.

الكتب

إبراهيم، سعد الدين، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.

أبو النصر، مدحت، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ط1، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2007.

أبو سيف، عاطف، **المجتمع المدني والدولة- قراءة تأصيلية مع للواقع الفلسطيني إحالة**، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005م.

البردويل، محمد، **مراجعة قانونية بشأن تسجيل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية**، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان.

بشارة، عزمي، **المجتمع المدني- دراسة نقدية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م.

بشارة، عزمي، **مساهمة في نقد المجتمع المدني**، ، ط2، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.

دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، المركز الفلسطيني للإتصال والسياسات التنموية، فلسطين، 2011.

دويكات، نبيل، **حوارات مجتمعية حول حقوق الإنسان، فلسطين**، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، 2010.

زيدان، مصطفى، **إسهام مراكز الشباب في تدعيم المواطنة لدى الشباب**، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،، 2010.

سليمان، فضل، **تفعيل مؤسسات المجتمع المدني نحو المواطنة والإصلاح**، فلسطين، بانوراما- المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، 2007.

شريف، أمين فرج، **المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية**، مصر، دار الكتب القانونية، 2012.

الشوبكي، بلال، **المعوقات المؤسساتية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني**، المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، فلسطين، نابلس، 2008.

الصالح، نبيل، **ما هي المواطنة**، ط1، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، 1994.

الصبيحي، أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000م.

الكواري، علي خليفة، **مفهوم الديمقراطية في الدولة الديمقراطية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

كوستانيتي، جيان فرانسيسكو، وآخرون، **دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة- التقرير النهائي**، فلسطين، مكتب الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وغزة، 2011.

لدادوة، حسن، وآخرون، **علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين**، ط1، فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس، 2001.

ليلة، علي، **المجتمع المدني العربي- قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.

المالكي، رياض، **تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة والمسؤولية والإصلاح**، ط1، فلسطين، بانوراما- المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، 2007.

المالكي، مجدي، وآخرون، **تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007**، فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2008.

نبيه، نسرين عبد الحميد، **مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.

الرسائل الجامعية

أبو عرب، خليل، **أثر الإنتخابات التشريعية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

حمودة، حسن محمد، **المنظمات الأهلية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ، 2011.

خضر، فتحي محمد، **دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية 1994-2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين ، 2008.

سمية، أوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن ألهوياتي في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010.

شرف، جهاد محمد، **أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية- دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.

الشيخ علي، ناصر، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008م.

صقر، وسام، **الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005- 2009**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010.

الضاني، شيرين حربي، **دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010.

طلوزي، صالح، **دور منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2009.

القاروط، رائد، **أثر المعوقات الذاتية والبيئية على دور ورؤية المنظمات الأهلية العاملة في حقوق الإنسان في الضفة الغربية والقدس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2003.

محسن، محمد فايق، **مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) – دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

مكي، سالم توفيق، **مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية- دراسة تطبيقية تحليلية على المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين، 2009.

التقارير والمجلات والدراسات

أبو هيف، عبد الله، ***الحرية والمجتمع المدني والعولمة***، **مجلة شؤون عربية**، العدد(122)، مطبعة جامعة الدول العربية، القاهرة، 2005.

بلال، عبد الرحيم، **المجتمع المدني والمناصرة**، بحث مقدم إلى الملتقى العربي الرابع لمنظمات المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي، الأردن، مايو 2007.

جمعية المستقبل الفلسطيني للتنمية والديمقراطية، **موعد مع المستقبل خمس سنوات من الجهاد والعطاء، فلسطين**، نابلس.

حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2004، **الملخص التنفيذي في التقرير السنوي العاشر**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2004.

الحذيفي، فيصل، **الثقافة العربية وأثرها على أداء مؤسسات المجتمع المدني**، بحث مقدم إلى مؤتمر المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية، الأردن، مايو 2007.

السيد، مصطفى كامل، سالم، ممدوح محرراً، **دور مؤسسات المجتمع المدني في واقع متغير**، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، ط1، الإسكندرية، 21-22- حزيران – 2004م.

عثامنة، جمال، وآخرون، **دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، مكتب ممثل الإتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، آيار 2011م.

العيد، فهيمة، **الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التوافق السنوي الثالث حول هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية، الكويت، عقد في الفترة 10-11-4-2006.

كمال، زهيرة، **النوع الاجتماعي والمواطنة- دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية**، سلسة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (27)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فلسطين، 1999.

كمال، زهيرة، **النوع الاجتماعي والمواطنة- دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية**، سلسة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (27)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 1999.

لدادوة، حسن، وآخرون، **علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين**، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، حزيران 2001.

المؤقت، فاطمة، وآخرون، **مساءلة العمل الأهلي الفلسطيني – دراسة تقييميه**، ط1، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2007.

مرتجى، زكي رمزي، **دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في رعاية الشباب بمحافظة غزة**، بحث مقدم إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، 24-25- 2012م.

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، **التقرير السنوي**، فلسطين، رام الله، 2005.

معلم، ناصيف، **دور المنظمات القاعدية في السياسات الوطنية**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التشبيك بين المنظمات القاعدية، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، رام الله، 2005\6\17.

ملاوي، أحمد إبراهيم، ***أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية***، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد24، العدد الثاني، 2008م.

النجار، باقر، سالم، ممدوح محرراً، **المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح**، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، ط1، الإسكندرية، 21-22-حزيران، 2004.

وضع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في قطاع غزة، التقرير السنوي 2010، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان.

المقابلات

جقمان، جورج، **مدير المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومحاضر في جامعة بيرزيت**، 26\6\2013، رام الله.

حج حسن، عصام، مدير البرامج والمشاريع في الإئتلاف من أجل النزاهة والشفافية- آمان، **مقابلة شخصية**، 18\6\2013، رام الله.

زريقي، ميسون، مدير الشؤون العامة في محافظة طولكرم وناشطة في مجال منظمات المجتمع المدني، **مقابلة شخصية**، 25\6\2013، طولكرم.

زيدان، محمد، رئيس تجمع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، **مقابلة شخصية**، التاريخ 13\6\2013، طولكرم.

سلامة، فيصل، عضو إقليم فتح ورئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم طولكرم، **مقابلة شخصية**، 15\6\2013، طولكرم.

جوابرة, محمد، ناشط سياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسؤول جبهة العمل النقابي التقدمية في فلسطين، **مقابلة شخصية**، 23\6\2013، طولكرم.

جبريل، محمد، باحث في بانوراما- المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، **مقابلة شخصية**، 18\6\2013، رام الله.

مفلح، نصر، رئيس جمعية هيئة الياسر للتنمية والتأهيل، **مقابلة شخصية**، 12\6\2013، طولكرم.

المراجع الالكترونية

أبراش، إبراهيم، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، مجلة رؤية- مجلة شهرية بحثية متخصصة،
http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/6/page4.html

ابراش، ابراهيم، دور المجتمع المدني الفلسطيني في الدفاع عن القضايا الوطنية، الحوار المتمدن، العدد(3909)، 12\11\2012،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332091

أبو زاهر، نادية، المجتمع المدني وأثر العولمة عليه، الحوار المتمدن، العدد (2576)، 5\3\2009، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164730

أبو سيف، عاطف، المجتمع المدني والدولة- قراءة نظرية تأصيلية مع إشارة إلى الواقع الفلسطيني، رؤية: مجلة شهرية بحثية متخصصة،
http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/26/page3.html

ابو علبة، عبلة محمود، المنظمات الأهلية الفلسطينية، المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية، http://www.humanitarianibh.net/conferences/abla.htm

بال ثينك للدراسات الإستراتيجية، " ورشة عمل بعنوان التأكيد على إيجاد التشريعات وبرامج بناء القدرات لتفعيل الأنشطة التطوعية"، 30\6\2013،
http://palthink.org/ar/?p=491

البنك الدولي،

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOM

ontentMDK ،E/ EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC /0
:20581116~pagePK:220503~ piPK :220476~ theSitePK
00.html،:1153968

تحالف السلام الفلسطيني، " ندوة سياسية بعنوان المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة الفلسطينية"، 22\10\2012. http://www.ppc.org.ps/atemplate.php?id=200

جمعية مؤسسة وطن، "وطن تشارك في فعاليات القدس عاصمة الثقافة العربية"، 3\6\2010، http://www.wtn.ps/news.php?action=view&id=39

دعنا، عبد العليم، مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر دور ورؤيا مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في السيرة والديمقراطية والإصلاح، شبكة فلسطين للحوار، 16\5\2005، http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=53018

دنيا الوطن، "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية ينظم المخيم الصيفي السياسي الأول تحت عنوان الدولة الفلسطينية والشرعية الدولية"، 3\6\2013، http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/06/30/409989.html

زيدان، ليث، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي- التربية المواطنية، الحوار المتمدن، العدد(1933)، 1\6\2007، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98140

زين الدين، محمد، بناء مجتمع المواطنة، الحوار المتمدن، العدد (1551)، 15\5\2006، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64820

شبكة المنظمات الأهلية، "المؤتمر الوطني الرابع لمقاطعة إسرائيل"، 11يونيو2013، http://pngoportal.org/ar/10487.html

شبكة المنظمات الأهلية، "حالة المجتمع المدني الفلسطيني عام 2011"، مؤتمر تعزيز الديمقراطية وبناء قدرات المنظمات الأهلية، 31\ ديسمبر\ 2011، http://pngoportal.org/ar/3522.html

شبكة راية الإعلامية، "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية يعرض نشاطاته في منطقة الوسط خلال شهر أيار"، 3\5\2013، http://www.raya.ps/ar/news/828261.html

شبكة فلسطين الإخبارية، " دور المجتمع المدني في دعم الأسرى"، 3\8\2012، http://mail.pnn.ps/index.php/prisoner/21833

شكر، عبد الغفار، نشأة وتطور المجتمع المدني- مكوناته وإطاره التنظيمي، الحوار المتمدن، 3\10\2004، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930

شومر، توفيق، علاقة الأحزاب الفلسطينية بمنظمات المجتمع المدني، الحوار المتمدن، العدد (1902)، 1\5\2007، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93728

الصواني، غازي، نظرة على مفهومي المواطنة والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية، الحوار المتمدن، العدد 20\9\2012، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=325011

الصواني، غازي، نظرة على مفهومي المواطنة والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية، الحوار المتمدن، العدد 20\9\2012، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=325011

ضيف الله، نياز، مفهوم المجتمع المدني- الاختلاف المفاهيمي والتأصيل النظري، الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=59130:،2006\3\9

غليون، برهان، حول المجتمع المدني، الحوار المتمدن، 12\9\ 2007، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108893

فياض، عامر حسن، المجتمع المدني دراسة في إشكالية المفهوم، المنتدى العربي للعلوم الإجتماعية والإنسانية، 29\ديسمبر\ 2011، http://socio.montadarabi.com/t3039-topic

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، "الضمير لحقوق الإنسان تفتتح أعمال دورة تدريبية في مجال تعليم ثقافة حقوق الإنسان خاصة بطالبات وطلاب الجامعة الإسلامية"، 8\يوليو\2013، http://arabicweb.aldameer.org/?p=4711

مؤسسة جهود للتنمية المجتمعية والريفية، http://www.juhoud.ps/ar/content/125

مؤسسة وطن، "ورشة عمل حول تعزيز المشاركة الإنتخابية"، 14\3\2011. http://www.wtn.ps/news.php?action=view&id=67

محسن، سميح، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في التجربة الفلسطينية من النجاح إلى محاولة الإفشال، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، http://www.pchrgaza.org/portal/ar/

محسن، سميح، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في التجربة الفلسطينية من النجاح إلى محاولة الإفشال، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، http://www.pchrgaza.org/portal/ar/

محيسن، تيسير، التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني، مجلة رؤية– مجلة شهرية بحثية متخصصة،
http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/13/page3.html

مركز إبداع المعلم،
http://teachercc.org/index.php?action=show_page&ID=133&page=&lang=ar

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني – فلسطين، "مؤسسة خليقة بن زايد توزع طروداً غذائية على الأسر الفقيرة"، 5\11\2012،
http://www.hayatcenter.ps/ar/?page=details&newsID=115&cat=20

منتدى شارك الشبابي، "مشروع خطوة إلى الأمام لتمكين الشابات إقتصادياً"، 8\7\2013،
http://www.sharek.ps/new/ar_page.php?id=1v1u6xa905757yd7u32p0o3

وتوت، علي، في مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان، الحوار المتمدن، 12-6-2006،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67258

وكالة معاً الأخبارية، "منتدى شارك الشبابي يستمر بتنفيذ فكرة المجلس التشريعي الشبابي"، 4\7\2013،
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=611198

وكالة وفا، "المراكز الثقافية في فلسطين"،
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8699

وكالة وفا، هيئة الياسر للتنمية والتأهيل تباشر عقد دورات تدريبية بمشروعها التأهيلي للخريجين في طولكرم، 21\2\2008،
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=1526

An- Najah National University
Faculty Of Graduates Studies

Civil Society Organizations and its Role in the Enhancing the Concept of Citizenship in Palestine

By
Qadri Fadel Kisbi

Supervised By
Dr. Nayef Abu Khalaf

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2013

Civil Society Organizations and its Role in the Enhancing the Concept of Citizenship in Palestine

By
Qadri Fadel Kisbi
Supervised By
Dr. Nayef Abu Khalaf

Abstract

This thesis aimed to address the Palestinian civil society organizations, to highlight their role in promoting the concep of citizenship in Palestine, and to identify their role in promotion of this concept. To achieve the objectives of this study, the researcher investigated the roots and the origins of the civil society through the study of its history and development and the most important intellectual interactions that influenced it and contributed to its development, the review of the main theories that have contributed to the development of the civil society, and the enquiry of the concept of citizenship. Therefore, the researcher studied the most important intellectual foundations of the civil society and analyzed the concept as well as the growth of the Palestinian civil society organizations in Palestine and their role in the promotion of the concept of citizenship.

Despite the shortcomings in certain aspects of the Palestinian civil society organizations, they played important role in establishing the values of citizenship in society although they have gone through several stages of development. In addition, the role of these organizations has depended on internal data because they have contributed to strengthening the determination of the Palestinians and have maintained the system through

the provision of various services to the Palestinians. Therefore, the Palestinian civil society organizations have gone through an exceptional situation that has been different from other organizations in other countries. That situation resulted from the Israeli occupation authorities and their procedures that aimed at the alienation of the Palestinians from their land and causes as well as the culturally and socially marginalization. As a result, the civil society organizations have existed before the political state as a national movement to struggle against the attempts of the Israeli occupation to obliterate the Palestinian identity. Therefore, they had to adapt to this unique situation through a set of tools that have matched each phase. Furthermore, at certain stages in the Palestinian history, they have become an important part of the struggle from the British mandate until the Israeli occupation and so they have played a vital role at both national and political levels. Later, they have played a major role in the development aspect in various political, economic and social fields. However, the inauguration of the PNA as a political entity imposed new implications on the nature of their work and thus there have been many organizations which contributed to the promotion of the civic education in a way that have aligned with the global changes which have had repercussions on the Palestinian community as well as the worldwide advocacy to promote the values of democracy and human rights. This status has led to an increase in the number of the Palestinian active organizations which have mainly promoted the human rights and has also led to the problems in the nature of the relationship between them and the PNA. Moreover, the subject of

funding has been the most important problem that has affected these organizations, their objectives and vision. In fact, the financiers have always tried to control them in a way that aligned with their objectives. Besides, these organizations have suffered from many institutional difficulties in their work. For example, they have clearly failed to develop a national strategy and vision that have reflected the needs of the Palestinian society, which contributed to their incompetence as well as the loss of their credibility in the Palestinian society.

The researcher followed the descriptive analytical approach, which is based on case description and the analysis of its various aspects, along with the interviews that added extra scientific and realistic dimensions to the study.

Therefore, the study was divided into four chertes as follows:

Chapter I: this section included the study requirements, study plan, the objectives of the study, the methodology of the study, the most important broad points of the study.

Chapter II: this section included the study's theoretical framework, which included the definition of civil society and its phases which affected its development, the definition of the civil society organizations and in their characteristics and components, the definition of citizenship through the interpretation of the most important intellectual foundations, the most

important principles of the concept and the most important values that it promoted.

Chapter III: this section addressed the establishment and formation of civil society organizations in Palestine, the phases that influenced their development, the interpretation of circumstances and factors that influenced the nature of their work, and their role in the Palestinian territories.

Chapter IV: this section included the role of the civil society organizations in the promotion of the concept of citizenship, the most important activities and programs of these organizations, their influence on individual and society, the internal and external constraints that hindered their work, visions and objectives, the development of the civil society organizations to promote the concept of citizenship, the findings of the study, and the most important recommendations.

The study found out that the civil society organizations have played an important role in the promotion of the concept of citizenship in Palestine. However, this role has not lived up to the required level because of many obstacles and shortcomings in their work, including: their inability to develop a comprehensive national strategy for their activities and programs which reflected the actual needs of the community as well as the absence of sustainability and continuity in their work. The conditional finance has been a particularly significant obstruction against the promotion of the concept of citizenship. The study reached a set of

recommendations including: the Palestinian civil society organizations should seek self-funding sources to finance their activities so as not to fall prey of conditional funding and should also develop a comprehensive national strategy which stems from the particularity of the Palestinian people, expresses its national issues and addresses its actual problems.